العوامل المؤثرة على السياسات التحريرية في الصحف الليبية

"دراسة ميدانية على الصحف الواقعة بالمنطقة الشرقية"

قدمت من قبل:

رجاء عمر الشيخي

تحت إشراف:

د. سليمة زيدان

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الصحافة

جامعة بنغازي

كلية الإعلام

يونيو 2019

Copyright © 2019. All rights reserved, no part of this thesis may be reproduced in any form, electronic or mechanical, including photocopy , recording scanning , or any information , without the permission in writhing from the author or the Directorate of Graduate Studies and Training university of Benghazi .

حقوق الطبع 2019 محفوظة. لا يسمح أخذ أي معلومة من أي جزء من هذه الرسالة على هيئة نسخة إلكترونية أو ميكانيكية بطريقة التصوير أو التسجيل أو المسح من دون الحصول على إذن كتابي من المؤلف أو إدارة الدراسات العليا والتدريب جامعة بنغازي.

جامعة بنغازي

كلية الإعلام

قسم الصحافة

العوامل المؤثرة على السياسات التحريرية في الصحف الليبية

"دراسة ميدانية على الصحف الواقعة بالمنطقة الشرقية"

قدمت من قبل:

رجاء عمر الشيخي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 16/ 6 /2019

تحت إشراف

د. سليمة زيدان

التوقيع:.....

الدكتور: سكينة بن عامر..... (ممتحنا داخليا)

التوقيع:.....

الدكتور: عبدالله دخيل ..... (ممتحنا خارجيا)

التوقيع:.....

عميد الكلية

مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب بالجامعة

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً ﴾

صَدَقَ اللهُ الْعَظِيمُ

سورة النِّساء الآية (112)

إلى مفتاح بوزيد . . .

صوت الحق الذي أسكته باطل الرصاص . . .

الباحثة

إهدائي

إلى أحق الناس بحسن صحبتي . .

إلى المرأة التي تحت قدميها الجنة . .

والرجل الذي لو أعطيته نفسي ومالي ما وفيت . .

الباحثة

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحمين

الحمدلله رب العالمين في كل عمل به نستعين، ونصلي ونسلم على نبينا الهادي الأمين محمد صلى الله عليه وسلم، الذي أخرج الناس من الظلمات إلى النور، وهداهم إلى الصراط المستقيم، بوحي من الله العزيز الحكيم.

وبعد.. يطيب لي في مستهل هذا (الجهد العلمي) أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى كل صنيع طيب يشحذ الذهن، ويرقى بملكة العقل إلى المستوى الرفيع، وأخص بالذكر أستاذتي الجليلة **(سليمة زيدان)** التي أشرفت على هذا المجهود العلمي...

وترسيخاً لقيم الوفاء، وتقديراً لروح العطاء، لا يفوتني أن أقدم شكري وامتناني إلى الإخوة والزملاء وكل من تقدم وساهم في إخراج هذا البحث العلمي إلى حيز الوجود..

فإليكم أساتذتنا الأجلاء جميعاً وافر الشكر وعظيم الامتنان.. الدكتور عبدالغفار المنفي، الدكتور عبدالسلام الزليتني، الدكتور اللافي الرفادي، الدكتور أبوبكر الغزالي، الدكتور محمد المنفي الدكتور جمعة الفطيسي، الدكتور ونيس الزوام، الدكتور خالد اسبيته، الأستاذ إسماعيل الفلاح، الأستاذة ابتسام أغفير، وكافة الأساتذة الأجلاء بكلية الإعلام جامعة بنغازي دون استثناء..

الباحثة

قائمة المحتويات

الموضـوع	الصفحة
– حقوق الطبعة.	ب
– ورقة الإجازة.	ج
– الآية.	د
– الإهداء.	هـ
– الإهداء.	و
– الشكر والتقدير.	ز
– قائمة المحتويات.	ح
– قائمة الجداول.	ك
– ملخص الدراسة.	م
الفصل الأول	
الإطار المنـهجي	
– المقدمة.	2
– مشكلة الدراسة.	3
– أهمية الدراسة.	5
– أهداف الدراسة.	5
– تساؤلات الدراسة.	6
– فروض الدراسة	7
– تعريف المصطلحات الواردة في الدراسة	7
– الدراسات السابقة.	8
– المنهج المستخدم في الدراسة	16
– أدوات جمع البيانات	17
– مجتمع وعينة الدراسة	17
– الصدق والثبات.	18
النظرية المفسرة للدراسة	20
– مدخل الممارسة المهنية	21
– نظرية حارس البوابة	23

الموضـوع	الصفحة
الفصل الثاني	
الإطار المعرفي	
المبحث الأول: واقع السياسات التحريرية في الصحف الليبية	27
- تمهيد	28
- السياسات التحريرية في الصحف الليبية في الفترة الممتدة من عام 1969 إلى .2011	29
- السياسات التحريرية في الصحف الليبية بعد عام 2011	34
المبحث الثاني: السياسات التحريرية	39
- مفهوم السياسات التحريرية	40
- ملامح السياسات التحريرية في صحف الدراسة	44
المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في السياسات التحريرية	60
- أولًا :النظم السياسية السائدة وعلاقتها بالسياسات التحريرية	61
- ثانيًا: المؤسسة الصحفية وعلاقتها بالسياسات التحريرية	65
- ثالثًا: قيم المجتمع وتقاليده وعلاقتها بالسياسات التحريرية	67
- رابعًا: ملكية الصحف ومصادر تمويلها وعلاقتها بالسياسات التحريرية	68
- خامسًا: السمات والخصائص الشخصية للقائم بالاتصال.	74
المبحث الرابع: القائم بالاتصال	77
- مفهوم القائم بالاتصال.	78
- مفهوم القائم بالاتصال في إطار نظرية حارس البوابة.	81
- الضغوطات التي تؤثر على القائم بالاتصال.	83
الفصل الثالث	
الدراسة الميدانية	
- عرض تحليل البيانات الخاصة بالقائمين بالاتصال في صحف الدراسة.	90
- التعليق على جداول الدراسة	91

الموضـوع	الصفحة
الفصل الرابع	
النتائج العامة الدراسة	
- نتائج الدراسة .	138
- توصيات الدراسة .	141
- خاتمة الدراسة .	142
قائمة المراجع.	144
الملاحق.	150

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	توزيع العينة حسب متغير النوع.	91
2	توزيع العينة حسب متغير المرحلة العمرية.	92
3	توزيع العينة حسب متغير المؤهل الدراسي.	93
4	توزيع العينة حسب متغير الوظيفة.	94
5	توزيع العينة حسب متغير سنوات الخبرة الصحفي.	95
6	توزيع العينة حسب متغير المستوى الاقتصادي (الدخل).	96
7	توزيع العينة حسب متغير التخصص المهني (الوظيفي).	97
8	توزيع العينة حسب متغير الصحيفة.	98
9	توزيع العينة وفق طرق الالتحاق بالعمل الصحفي.	99
10	يوضح درجة المراعاة لمعايير الممارسة المهنية خلال العمل الصحفي.	100
11	يوضح درجة هيمنة السياسات التحريرية على المعالجة الصحفية محل الدراسة.	103
12	يوضح مستوى الالتزام بالضوابط المهنية في تطبيق السياسات التحريرية.	105
13	يوضح مستوى التأثير الذي يترتب عليه الالتزام بالسياسات التحريرية محل الدراسة.	107
14	يوضح درجة ارتباط المبادئ المهنية بالسياسات التحريرية التي يجب مراعاتها عند الأداء الصحفي.	110
15	يوضح مستوى تحقيق الأهداف العامة التي تسعى إليها السياسات التحريرية.	114
16	يوضح مدى التزام الصحفي بمقومات النشر في ظل السياسات التحريرية.	117
17	يوضح معدل تغيير مضامين الموضوعات التي تنشر بالصحيفة وفقاً للسياسات التحريرية.	120

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
18	يوضح درجة تأثير مصادر التمويل ونمط الملكية في رسم السياسات التحريرية.	123
19	يوضح درجة تعرض المحرر لضغوطات السياسات التحريرية أثناء القيام بمهامه.	126
21	يوضح درجة أهمية العوامل المؤثرة على رسم السياسات التحريرية للصحفية.	129
21	يوضح درجة تأثيرات مصادر التمويل ونمط الملكية على رسم السياسات التحريرية.	133

العوامل المؤثرة على السياسات التحريرية في الصحف الليبية

"دراسة ميدانية على الصحف الواقعة بالمنطقة الشرقية"

قدمت من قبل:

رجاء عمر الشيخي

تحت إشراف:

د. سليمة زيدان

ملخص الدراسة

- تخضع السياسات التحريرية للعديد من العوامل التي تؤثر على توجهات الصحف وطريقة عرضها للأخبار والمعلومات، هذه السياسات ليس من الضروري أن يتم الإعلان عنها وإنما يتم اعتناقها من خلال الأداء المهني للصحفيين، كما إن ثباتها أو تغيرها مرتبط بالأحداث والوقائع التي تطرأ عليها سياسياُ أو اجتماعياً أو اقتصادياً...
- تناولت الدراسة "العوامل المؤثرة في السياسات التحريرية للصحف الليبية" حيث تم التركيز على أيديولوجية الصحيفة ـ الخصائص الديموغرافية للقائم بالاتصال (النوع، العمر، المستوى التعليمي، المستوى الاقتصادي) – النظم السياسية السائدة – القيم المجتمعية – الملكية ومصادر تمويل الصحف.. باعتبار كل هذه العوامل تؤثر في السياسات التحريرية لصحف الدراسة.

- تنتمي الدراسة إلى الدراسات الوصفية التي تستهدف وصف وتحليل ظاهرة معينة ولا تكتفي عند حد الوصف وإنما تمتد لتشمل دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة وسمات هذه الظاهرة بهدف الوصول إلى معلومات دقيقة وكافية تمكن الباحث أو الدارس من معرفة الحقائق التي يبحث عنها..
- استُخدمت استمارة الاستبيان لمعرفة أراء المبحوثين حول السياسات التحريرية للصحف وما هي أبرز ملامح هذه السياسات من خلال استهداف الباحثة لكل القائمين بالاتصال في صحف الدراسة، كما استخدمت الدراسة المقابلة الشخصية مع عدد من رؤساء التحرير بصحف الدراسة للاستفادة من خبراتهم المهنية في الإجابة عن التساؤلات البحثية ..
- نظراً لعدم وجود صحف تغطي كافة متطلبات الدراسة البحثية بمدينة بنغازي تم توسيع عدد صحف الدراسة بهدف الوصول إلى نتائج علمية دقيقة يمكن أن تُبنى عليها دراسات بحثية حيث شملت الدراسة على كل من (صحيفة برنيق – صحيفة أخبار بنغازي– صحيفة صدى المستقبل – صحيفة أخبار اجدابيا – صحيفة أخبار المرج ـ صحيفة برقة – صحيفة أخبار الجبل – صحيفة البيضاء نيوز – صحيفة طبرق اليوم) وتكونت عينة الدراسة من كافة القائمين بالاتصال في صحف الدراسة حيث بلغ عدد القائمين بالعملية الاتصالية 77 صحفي موزع على كافة صحف الدراسة.. وقد تم اختيار هذه العينة وفق عدة معايير.

1. وجود القائمين بالاتصال الذين تشملهم فترة الدراسة.
2. استمرار القائمين بالاتصال في العمل الصحفي.
3. توفر أعداد الصحف خلال فترة الدراسة.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية..

- عدم وجود معايير ثابتة وواضحة تحدد على أساسها السياسات التحريرية في الصحف الليبية
- التزام السياسات التحريرية بالضوابط والقيم المجتمعية عند ممارسة العمل الصحفي، رغم عدم وجود تشريعات إعلامية تلزم ذلك..
- كشفت نتائج الدراسة أن الصحف الخاصة أكثر انتظاماً واستمرارية من الصحف التابعة للدولة وذلك لاستقلالية مصادر تمويلها وإصدارها.
- كما أظهرت النتائج أن الصحف التابعة للمجالس البلدية تتجاهل نشر الأخبار السياسية والقضايا الجارية وتُعنى بالقضايا والموضوعات داخل نطاق البلدية نفسها والمناطق المجاورة لها.
- أظهرت نتائج الدراسة أن الصحف في ليبيا تعمل وفق ما هو متاح وما هو قائم والكثير منها يبتعد عن تناول القضايا السياسية والأحداث الساخنة ويكتفي بتسليط الضوء على القضايا والموضوعات داخل نطاق المدينة التي تصدر منها تلك الصحف.

الفصل الأول

الإطار المنهجي

- **مقدمة..**

مما لا شك فيه أن التطور التكنولوجي وثورة المعلومات قد أحدثا تغيرًا رهيبًا في مجال الصحافة والإعلام، وما شهدهما من تطورات سريعة قلب الموازين وغير مجرى سياسة الصحافة والإعلام ولم يعد يقتصر دورهما على مجرد كونهما وسيلتان للترفيه والنشر والإعلام، حيث صار للإعلام بصفة عامة وللصحافة بصفة خاصة دوراً أكثر خطورة وأهمية وأصبحتا في ظل الأنظمة السياسية سلطة رقابية وأداة تحريضية يمكنها التلاعب بعقول الجماهير اللاهثة وراء الحقيقة الكامنة خلف سياسة الأنظمة السائدة ..

لم تعد الصحافة تلك الوسيلة الإعلامية الهادفة إلى نشر الأخبار وطرح الأفكار كما هي بالماضي، فقد أصبحت أكثر تأثيرًا وتأثُرًا بمجريات الأحداث واستقرار المجتمعات لما تودعه بإلحاح في عقول الأفراد من قيم وأفكار ومعتقدات، وما ترسله من مضامين تعكس واقع الشعوب وتؤثر فيه من خلال قدرتها على تشكيل الرأي العام وتحديد أولويات الجمهور من قضايا وأحداث..

وبات من غير الممكن الاستهانة أو التقليل من شأن الصحافة وما قد تحدثه من تغيير أو تأثير خاصة على الحياة السياسية والاجتماعية، فالصحافة ليست بالهينة على الشعوب أو الحكام الذين لطالما عملوا على تسخيرها لصالح أهدافهم ومصالحهم خاصة عندما تفرض الحكومات والأحزاب السياسية هيمنتها وسلطتها على الشعوب، فتتخذ من الإعلام سلاحًا ذو حدين تحارب وتدافع به عن نفسها من أجل بقائها على سدة الحكم..

وقد استُغلت الصحافة من قبل البعض وجعلت الناس ينسلخون ويتفسخون عن قيمهم ومبادئهم وأصبحوا أقلامًا تبث سمومها في عقول الناس الذين أضحوا عرضة لكل ما تكتبه تلك الصحف وما تمليه عليهم من سياسة وتوجهات.

- **مشكلة الدراسة..**

شهدت الصحافة الليبية العديد من التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي أثرت على طبيعة العلاقة بين الصحف وجمهورها، حيث كانت الصحافة إبان النظام السابق أداة ناطقة بفلسفة وتوجهات النظام، ووفقًا للقانون رقم 76 لعام 1972 والذي نص في مادته الخامسة على إنه لا يجوز لأي إنسان إصدار صحيفة أو إنشاء مطبوعة (ما لم يكن مؤمناً بالثورة وأهدافها)..

وقد شهدت ليبيا مؤخرًا تحولا سياسيًا جديدًا كان له تأثيره القوي على توجهات الإعلام المحلي وذلك بعد سقوط النظام السابق وقيام ثورة السابع عشر من فبراير حيث أصبح الإعلام والصحافة على وجه الخصوص ساحة للتنافس وللعرض دون وجود وأضح لمقص الرقيب.

ففي هذه الأثناء ظهرت العديد من الصحف الرسمية والحكومية التي واكبت مراحل الثورة ونقلت الأحداث والأخبار التي من شأنها ساعدت في نشر الوعي السياسي بين الأفراد، إلا أن تلك الصحف رغم ما قدمته من أخبار وقضايا أثارت الرأي العام الدولي افتقرت للكثير من الضوابط المهنية والقانونية نظراً لعدم وجود ميثاق إعلامي يمكن الركون إليه في عهد النظام السابق.

الأمر الذي جعل الصحافة تواجه الكثير من الصعوبات والعراقيل التي حالت دون تأدية وضيفتها في نشر الأخبار والموضوعات والأفكار بحيادية وموضوعية وفقًا لمعايير مهنية، فمن الواضح أن الصحافة الليبية مرت بالعديد من التحولات السياسية والتي أثرت على خطابها الإعلامي..

ومن خلال هذا الطرح تسعى الدراسة لمعرفة "العوامل المؤثرة في السياسات التحريرية للصحف الليبية".

وتعد النظم السائدة أحد العوامل المؤثرة على السياسات التحريرية للصحف من خلال ما تفرضه النظم السائدة سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا من قيود وقوانين يصعب تجاوزها أو الاستهانة بها بشكل أو بأخر..

بالإضافة إلى الدور الذي يؤديه المجتمع بقيمه وعاداته في رسم سياسة المؤسسة الصحفية بصورة غير مباشرة من خلال الضوابط الأخلاقية المتعلقة بالمجتمع وطبيعته والتي من شأنها أن تمارس أيضاً ضغوطات مباشرة على المؤسسة الصحفية لتغيير فلسفتها الإعلامية وسياساتها التحريرية بما يتماشى مع اتجاهات المجتمع والنظم السائدة فيه.

ويمثل القائم بالاتصال في المؤسسة الصحفية أحد العوامل المؤثرة في رسم السياسات التحريرية من خلال انتماءاته السياسية والفكرية والتي يحدد بمقتضاها وضع الأجندة وترتيب الأولويات للقضايا والموضوعات، حيث يلعب القائم بالاتصال في الصحيفة دور حارس البوابة أو مقص الرقيب الذي يعطي لنفسه الحق في نشر أو حذف أو تحريف ما يمكن اعتباره مخالفاً لتوجهاته وأيديولوجياته فكريًا...

ومن الأهمية بمكان القول إن مصادر التمويل والملكية لأي وسيلة إعلامية (إذاعة أو صحيفة) من شأنها أن تكون عاملاً مؤثراً وخطيراً على المضمون الإعلامي،حيث يتحكم المالك والممول في كثير من دول العالم في وضع السياسات التحريرية خاصة الصحف التي تحتاج إلى رأسمال من أجل الحفاظ على استمرارها وديمومتها..

كما تبرز أهمية أيديولوجية المؤسسة الصحفية نفسها من خلال التوجهات التي تعتنقها والانتماءات التي تؤثر على أدائها المهني ويتبن ذلك من خلال سياساتها التحريرية ومدى التزامها بالعمل الصحفي...

ومن خلال العرض السابق للعوامل المؤثرة في السياسات التحريرية للصحف الليبية يمكن بلورة مشكلة بحثية تتطلب دراسة علمية دقيقة مهنية للوصول إلى قاعدة معرفية تستند على نتائج علمية تُضاف إلى الدراسات الإعلامية التي قام بها البُحاث والدارسين في مجال الصحافة والإعلام.

- **أهمية الدراسة..**

تبرز أهمية الدراسة من خلال استنادها إلى مدخل الممارسة المهنية ونظرية حارس البوابة في جزيئات دقيقة من النظرية فيما يتعلق بضوابط ولوائح الأداء المهني – الخصائص الديموغرافية للقائمين بالاتصال.

تكمن أهمية الدراسة أيضاً في التعرف على أهم العوامل المؤثرة في السياسات التحريرية من وجهة نظر القائمين بالاتصال في الصحف الليبية.

تكسب هذه الدراسة أهميتها من خلال التعرف على مستوى التزام القائمين بالاتصال بمعايير وضوابط ولوائح وقوانين الممارسة المهنية في ظل السياسات التحريرية.

الكشف عن أهمية الخصائص الديموغرافية للقائمين بالاتصال وعلاقتهما بالتزامهم بالسياسات التحريرية في الأداء الصحفي...

تبرز أهمية الدراسة في تناولها لموضوع ندر تناوله في الدراسات المحلية وهو موضوع السياسات التحريرية للصحف والعوامل المؤثرة فيها.

- **أهداف الدراسة..**

1. معرفة الصلة بين القيم المجتمعية والسياسات التحريرية من خلال الأداء الصحفي للقائمين بالاتصال.

2. الكشف عن تأثير النظم السائدة على اتجاهات السياسات التحريرية للصحف موضع الدراسة.
3. الكشف عن تأثير القائمين بالاتصال وخصائصهم الشخصية على السياسات التحريرية للصحف موضع الدراسة.
4. الكشف عن تأثير مصدر التمويل ونمط الملكية على رسم السياسات التحريرية للصحف موضع الدراسة.
5. معرفة ملامح السياسات التحريرية للصحف الليبية.

- **تساؤلات الدراسة..**

- ما العوامل التي تؤثر في رسم السياسات التحريرية في الصحف الليبية محل الدراسة؟
- ما المعايير المتبعة في وضع السياسات التحريرية التي تلتزم بها الصحف الليبية؟
- ما تأثير القيم المجتمعية في رسم وتحديد السياسات التحريرية؟
- ما تأثير النظم السائدة على السياسات التحريرية؟
- ما علاقة الخصائص الديموغرافية للقائمين بالاتصال على رسم السياسات التحريرية للصحف التي يعملون بها؟
- ما ملامح السياسة التحريرية في الصحف الليبية؟
- ما تأثيرات مصادر التمويل ونمط الملكية على السياسات التحريرية للصحف موضع الدراسة؟

- **فروض الدراسة..**

- لا توجد أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير النوع ودرجة المراعاة لمعايير الممارسة المهنة.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير النوع ودرجة هيمنة السياسات التحريرية على المعالجة الصحفية.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير النوع ودرجة الالتزام بالضوابط المهنية.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير النوع ومستوى التأثير الذي يترتب عليه الالتزام بالسياسات التحريرية.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير النوع ودرجة ارتباط المبادئ المهنية بالسياسات التحريرية.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير النوع ومستوى تحقيق الأهداف العامة التي تسعى إليها السياسات التحريرية.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير النوع ودرجة الالتزام بمقومات النشر الصحفي في ظل السياسات التحريرية.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير النوع ومعدل تغيير مضامين الموضوعات التي يتم نشرها.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير النوع ودرجة تأثير مصادر التمويل ونمط الملكية على السياسات التحريرية.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير النوع ودرجة أهمية العوامل المؤثرة على رسم السياسات التحريرية.

- **تعريف مفاهيم الدراسة..**

العوامل المؤثرة – هي تلك العوامل التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير في رسم وتشكيل السياسات التحريرية للصحف – في هذه الدراسة تشمل النظم السائدة – والخصائص الديموغرافية

للقائم بالاتصال – ونمط الملكية ومصادر التمويل –ـ طبيعة المؤسسة الصحفية – الضوابط والقيم الأخلاقية للمجتمع.

السياسات التحريرية – وهي مجموعة اللوائح والمعايير والضوابط والشروط والقوانين التي ترسمها المؤسسة الصحفية وتلزم القائمين بالاتصال في تلك المؤسسة العمل وفقها، وتخضع هذه السياسات التحريرية لعوامل مهنية تتمثل في تحكم الممول أو المالك على المضامين التي يتم نشرها في تلك الصحف وكذلك تأثير الخصائص الديموغرافية للقائمين بالاتصال ومعايير تأثير النظم السائدة والقيم المجتمعية كل هذه العوامل تؤثر على الأداء الصحفي من خلال الالتزام بالسياسات التحريرية.

الصحف الليبية ـ وهي كل الصحف الصادرة في ليبيا وبالتحديد الصحف الصادرة بالمنطقة الشرقية المتمثلة في مدن – اجدابيا – بنغازي – المرج – طبرق – البيضاء "وتشمل (صحيفة أخبار بنغازي – صحيفة أخبار المرج – صحيفة طبرق اليوم – صحيفة برنيق – صحيفة برقة – صحيفة أخبار اجدابيا – صحيفة البيضاء نيوز– صحيفة صدى المستقبل– صحيفة الجبل الأخضر).

- **الدراسات السابقة..**

يقول الدكتور (عابدين الشريف) إن الدراسات السابقة التي قام بها الغير والمتعلقة بموضوع البحث تكتسي أهمية بالغة وضرورة لا بد منها لأن الواقع يفرض علينا أن نقوم بفحص ذلك الإنتاج العلمي وتقويمه لكي يعرف غيرنا مزايا وعيوب المساهمة العلمية في الموضوع.. وأي دراسة تخلو من الاستعراض النقدي لما سبقها تعد من وجهة النظر المنهجية دراسة ناقصة[1].

(1) عابدين الشريف، مفهوم وأهمية ودور الدراسات السابقة في البحث العلمي الإعلامي، مجلة البحوث الإعلامية، العدد 42، لسنة 2008.

وتمثل الدراسات السابقة القاعدة المعرفية والعلمية التي تساعد الانطلاقة الصحيحة للدراسة من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة للبحاث والمهتمين وبالتالي فأنها تتفتح مداركه للبحث الدقيق والعلمي بما يخدم دراسته العلمية بشكل منطقي ومهني.. وفيما يلي عرض لأهم الدراسات التي تمت الاستعانة بها..

- **دراسة سعيد محمد (1998)**[1].

تناولت الدراسة نوعين محددين من الضغوط وهي الضغوط المهنية باعتبارها التزامات يفرضها المجتمع على الصحفي وتحدد بين أشياء أخرى ممارسات مهنية ويعتبرها البعض قواعد أخلاقية إضافة إلى الضغوط الإدارية التي تعد من أهم وأقوى أنواع الضغوط التي يتعرض لها الصحفي والتي يتولد منها العديد من الضغوط القائمة على الصحفيين.

- **دراسة محرز غالي (2003)**[2].

تهدف هذه الدارسة إلي رصد وتوصيف السياسات التحريرية للصحف المصرية بالتطبيق على عينة من صحف الأهرام والوفد والأسبوع في الفترة من يوليو 2001 ـ يناير 2002.. وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة التحريرية في الصحف المصرية عينة الدراسة تسعى لتلبية احتياجات ورغبات ملاك الصحف في المرتبة الأولى يليها الالتزام بتلبية رغبات واحتياجات القراء ثم نقد الأداء الحكومي في الجزئية الثالثة. كما توصلت الدراسة إلى اتفاق الصحف الثلاثة موضع الدارسة في كونها تهدف إلى كشف النوايا الإسرائيلية والدفاع عن الحقوق المشروعة للشعوب العربية في الأراضي العربية.

- **دراسة محمد يونس (2005)**[1].

---

(1) سعيد محمد، الضغوطات المهنية والإدارية على القائم بالاتصال –ـ بحث منشور بالمجلة العلمية بكلية الإعلام بالقاهرة – العدد الأول – 1998م.

(2) محرز غالي، العوامل الإدارية المؤثرة على السياسة التحريرية للصحف المصرية، رسالة ماجستير منشورة (جامعة القاهرة /كلية الإعلام/ قسم الصحافة) 3002.

سعت هذه الدراسة إلى رصد وتحليل العوامل التي تؤثر على أداء الصحفيين في الصحف الحكومية من خلال التطبيق على صحيفتي البيان والاتحاد الامارتيتين، حيث أجريت على (60 صحفيًا) منهم (31 صحفيًا) من جريدة الاتحاد و(29 صحفيًا) من جريدة البيان وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك عوامل تؤثر على أداء الصحفيين أهمها السياسات التحريرية التي تحد من طموحات الصحفيين وتمنعهم من تناول بعض الموضوعات، إلى جانب تأثير بيئة العمل داخل الصحف في مستوى الأداء المهني بشكل ايجابي.. كما تشكل الأعباء والمهام الصحفية للمحررين والأمن الوظيفي واللوائح الإدارية المعمول بها عوامل تؤثر سلباً على الأداء المهني...

- **دراسة عمر حسين جمعة علي (2005)**[2].

دراسة وصفية تفسيرية باستخدام أسلوب الحصر الشامل لكل المقالات والأعمدة والزوايا التي تحدثت عن حرية الصحافة في صحف الأهرام، الوفد، الأهالي، العربي، أفاق عربية، الأسبوع، في الفترة من يناير 2004 ـ ديسمبر 2005.

استخدمت الدراسة المنهج المقارن ومنهج المسح الإعلامي من خلال تطبيق الدراسة على عينة من الصحفيين قوامها 487 مفردة عن طريق صحيفة الاستقصاء، أما العينة التحليلية فشملت ست صحف تشمل كل المقالات والأعمدة والزوايا التي تتحدث عن حرية الصحافة في الصحف محل الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن حرية الصحافة في مصر فانية حيث أعرب الصحفيين عن قلقهم إزاء حالة الحريات الصحفية في مصر أكدت نتائج الدراسة أن اغلب الصحفيين غير راضيين عن للتشريعات الصحفية المعمول بها في مصر، كما أشارت إلى تدخل إدارة الإعلان بالمؤسسات الصحفية فيما ينشر من مواد تحريرية أو موضوعات صحفية

---

(1) محمد أحمد محمد يونس، العوامل المؤثرة على أداء القائم بالاتصال في الصحف الإماراتية (منشورة في مجلة المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر بعنوان مستقبل وسائل الإعلام العربية – مايو 2005م) ص1447. 1461.

(2) عمر حسين جمعة علي، تأثير حرية الصحافة في مصر على الممارسة المهنية – دراسة للمضمون والقائم بالاتصال– خلال عامي (2004 – 2005) رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الإعلام جامعة القاهرة 2007.

تركزت الدراسة على عدة نتائج أهمها: أن أغلب أفراد العينة أكدوا تعرضهم لحذف بعض الجمل من مواد تنشر لهم في جرائدهم.. أن رؤساء التحرير ومديري التحرير يمارسون شكلاً من أشكال حراسة البوابة.. أن الإعلان يؤثر بالفعل على نشر المواد الصحفية بالصحف التي يعملون به.

- **دراسة تيسير ابو عرجة (2006)**[1].

تعد هذه الدراسة الأولى من نوعها في تاريخ الصحافة الأردنية وتستهدف إلقاء الضوء على بيئة العمل الصحفي في الصحف اليومية والأسبوعية من خلال التركيز على تأثير ظروف العمل على أداء الصحفيين.. وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح وشلت العينة 62 صحفيًا تم اختيارهم بأسلوب العينة العشوائية البسيطة..

وأظهرت نتائج الدراسة معاناة الصحفيين من ضعف الرواتب وقلة الإمكانيات المالية والحوافز المعنوية وقلة التدريب المهني داخل الدولة وخارجها إلى جانب غياب الاستقرار الوظيفي وعدم تقدير المسؤولية للصحفيين داخل مؤسساتهم الصحفية والافتقار إلى المهنية العالية والاحترافية وعدم توفر المتطلبات العمل الضرورية كذلك بينت النتائج عدم تقدير الكفاءات وسيطرة الشللية والبيروقراطية، كما أكدت النتائج إلى غياب الإدارة المؤسساتية والتسلط وتدخل مالكي الصحف وضعف كفاء رؤساء التحرير مهنيًا وإداريًا وملكية الدولة لمعظم أسهم المؤسسات الصحفية إلى جانب علاقة الصحفيين بالمصادر الأخبار التي تتسم بالفتور وعدم تعاون المسئولين. وانعدام الثقة بين الصحفي والمصدر ضعف مهنية الصحفي كل هذه العوامل أثرت على الأداء الصحفي للعاملين في الصحف الدراسة.

- **دراسة أحلام باي (2007)**[1].

---

(1) تيسير أبو عرجة، المهنية في الصحافة الأردنية، بحث منشور في كتاب قضايا ودراسات إعلامية، الأردن، دار جرير، 2006، الطبعة الأولى، ص139- 183.

هدفت الدراسة الكشف عن أهم المعوقات التي تعترض حرية الصحافيين في الجزائر في الفترة من أكتوبر 2005 – إبريل 2006 وذلك أثناء ممارستهم لمهنتهم والتعرف على واقع هذه الممارسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن الصحافي في الجزائر يتعرض أثناء ممارسته لمهنته لمعوقات سياسية وقانونية تحد من حريته أهمها ضغوط السلطة الحاكمة الممارسة على الصحافة والمتمثلة في عدم تقبلها للنقد وتضييقها الخناق على حرية الصحافة، من خلال عدة وسائل أهمها: التعسف في محاكمة أو سجن الصحفيين إلى جانب سلبية قانون الإعلام اتجاه حرية الصحافة والضغط الناتج عن التمويل العمومي والخاص بالإضافة إلى ضغط الدولة على الصحف عن طريق الديون واحتكار المطابع وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن الصحفي في الجزائر يتعرض لمعوقات اجتماعية تتمثل في انتشار الأمية في أوساط الجمهور وخصوصية بعض القضايا التي تصعب معالجتها بكل حرية.

- **دراسة إسماعيل الفلاح (2009)**[2].

استهدفت الدراسة التعرف على العوامل المؤثرة على الأداء المهني للقائم بالاتصال في الصحافة الليبية وتحديد أسبابها ومظاهر تأثيرها استنادًا على الدور الذي تلعبه القائم بالاتصال في الصحافة والمجتمع.. استهدفت الدراسة منهج المسح والمنهج المقارن بالإضافة إلى أداتي استمارة الاستبيان والمقابلة الشخصية وقد أجريت الدراسة على 121 صحفيا باستخدام الحصر الشامل يعملون في إحدى عشر صحيفة ومجلة تمثل كافة أصناف الإصدارات الصحفية في ليبيا عام 2007، وأظهرت نتائج الدراسة أن الأداء المهني للقائمين بالاتصال يتأثر بجملة من

(1) أحلام باي، معوقات حرية الصحافة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال لسنة، 2007.

(2) إسماعيل مصطفى الفلاح، العوامل المؤثرة على الأداء المهني للقائم بالاتصال في الصحافة الليبية (دراسة ميدانية مقارنة على عينة من الصحافة الليبية) رسالة ماجستير، جامعة قاريونس، قسم الإعلام، 2009.

العوامل السلبية في مقدمتها العوامل المرتبطة بالمؤسسة وبيئة العمل السائدة داخل الصحفية التي تؤثر بشكل سلبي في أدائهم لأعمالهم.

ونقص التسهيلات التكنولوجية والفنية اللازمة للعمل وبطء نظام الترقية وندرة فرص التدريب والسفر للخارج في مهمات عمل وانحصار الطموح الصحفي وتناقص الرغبة في التميز بالإضافة إلى صعوبة الحصول على المعلومات وعدم التواصل بين الصحفي والقراء.

- **دراسة أحمد بن محمد الجميعة (2010)**[1].

استهدفت الدراسة وصف واقع الممارسة المهنية في صحف الدراسة المتمثلة في (صحيفة عكاظ، الرياض، الوطن) باعتبار هذه الصحف عينة الدراسة الأكثر انتشارًا وتفضيلا لدى القراء في مختلف مناطق السعودية.

وقد انتهت الدراسة إلى أن هناك ضعفا ملحوظًا في الممارسة المهنية في الصحف السعودية حيث لا يزال الممارسة المهنية في هذه الصحف غير واضحة ربما يكون ذلك نتيجة للرؤى الشخصية والظروف اللحظية التي يكون عليها مسئولي التحرير وليست لرؤى الإستراتيجية المنظمة مما يكسب العمل أحادية لا تنسجم مع ما يتطلبه الأداء المؤسسي من وجود ممارسات مهنية واضحة بعيدا عن النهج السلطوي الذي قد يؤثر على توجهات هذه الممارسات ويحول دون وضوح الرؤية أمام الصحفيين للارتقاء بمستوى أدائهم المهني.

كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن القائم بالاتصال قد حظي في الصحف السعودية بعدد لا بأس به من الدراسات الإعلامية إلا أن تلك الدراسات لم تحدد بدقة العوامل التي تؤثر على أدائه المهني ولم تشير إلى مدى تأثيرها على واقع ممارسته المهنية إذ توقفت أغلب تلك

(1) احمد بن محمد الجمعية، الممارسة المهنية الصحفية والعوامل المؤثرة فيها، رسالة دكتوراه (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قسم الإعلام 2010).

الدراسات على دراسة السمات الشخصية والمهنية للقائم بالاتصال في الصحف واتجاهاته وميوله ورضاه الوظيفي داخل المؤسسة.

- **دراسة محمد عبدالغني سعيود (2011)**[1].

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي لرصد وتوصيف وتحليل وتفسير واقع حرية الصحافة في الجزائر على الممارسة المهنية للقائمين بالاتصال من الفترة شهر يناير – إلى نهاية شهر مارس 2010م.

حيث سلطت هذه الدراسة الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بحرية الصحافة والممارسة المهنية والعوامل المؤثرة فيها في نظرة شاملة تحيط بكل أبعادها السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن رئيس التحرير هو أكثر المسئولين تدخلا في عمل الصحفي على اعتبار إنه مسئول على كل ما ينشر في صحيفته وأنه المحاسب على كل خطأ يصدر بصحيفته وأكدت نتائج الدراسة إلى اضطرار الغالبية العظمي من الصحفيين إلى ممارسة رقابة ذاتية على عملهم حيث تعتبر الرقابة الذاتية إحدى أخطر أنواع الرقابة لأنها بين الصحفي ونفسه حيث يضع لنفسه قيودًا داخلية لا يتخطاها تخوفًا من الوقوع في العقاب.

وقد توصلت الدراسة إلى أن حرية الصحافة في الجزائر تخضع إلى العديد من القيود والعوائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية.

- **التعليق على الدراسات السابقة.**

(1) محمد عبدالغني سعيود، تأثير حرية الصحافة في الجزائر على الممارسة المهنية، رسالة ماجستير (جامعة باجي مختار، عنابة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، 2012).

تناولت الدراسات السابقة المشابهة لدراسة المشكلة البحثية (العوامل السياسية المؤثرة على السياسات التحريرية في الصحف الليبية) عدد من العوامل باعتبارها مؤثرة على سياسات الصحف وتوجهاتها هناك عوامل عدة مؤثرة في رسم السياسات التحريرية منها عوامل مهنية وغير مهنية وسلطت الضوء على جملة من العوامل منها سياسة النظام القائم / سياسة المؤسسة الصحفية / شخصية القائم بالاتصال والعوامل الديموغرافية / الملكية ومصادر التمويل / القيم والضوابط المجتمعية وتناولت الباحثة هذه العوامل المحددة لمعرفة أكثرها تأثيراً وأهمية في رسم السياسات التحريرية.

تناولت بعض الدراسات السابقة منها دراسة محرز غالي (2003) تأثير العوامل الإدارية على السياسات التحريرية للصحف المصرية حيث أظهرت نتائج الدراسة أن السياسات التحريرية في الصحف تسعى إلى تلبية رغبات المالك والمُعلن بالدرجة الأولى وهذا يتنافى مع نتائج دراسة الباحثة حيث أظهرت أن أكثر العوامل تأثيراً على السياسات التحريرية هي القيم والضوابط المجتمعية.

دراسة كلاً من إسماعيل الفلاح (2009) العوامل المؤثرة على الأداء المهني للقائم بالاتصال في الصحافة الليبية) محمد أحمد محمد يونس (2005) العوامل المؤثرة على أداء القائم بالاتصال في الصحف الإماراتية).

دراسة سعيد محمد (1998) (الضغوطات المهنية والإدارية على القائم بالاتصال).. ركزت على القائم بالاتصال والضغوطات التي يتعرض لها أثناء ممارسة عمله، وأظهرت جميعها ان القائم بالاتصال يتأثر بالدرجة الأولى بالسياسات التحريرية التي تفرضها المؤسسة الصحفية وتُلزم الصحفيين باعتناقها.

معظم الدراسات السابقة تم الاستعانة بها اتفقت مع الدراسة البحثية في وجود عوامل مؤثرة على السياسات التحريرية للصحف إلا إنها اختلفت في ترتيب الأهمية والأولية لهذه العوامل حسب طبيعة البلد التي أقيمت عليها هذه الدراسات وطبيعة الصحف الصادرة منها.

دراسة أحمد بن محمد الجميعة (2010) (الممارسة المهنية الصحفية والعوامل المؤثرة فيها) أكثر الدراسات مشابهة واتفاقاً للدراسة البحثية من حيث تناوله لعدد من العوامل المهنية وغير المهنية المؤثرة على السياسات التحريرية وأشار الباحث إلى أن هناك ضعفا ملحوظًا في الممارسة المهنية في الصحف السعودية حيث لا يزال الممارسة المهنية في هذه الصحف غير واضحة.

- **المنهج المستخدم للدراسة.**

إن منهج الدراسة هو الأسلوب العلمي المنظم الذي يعتمده الباحثين والدارسين لتكوين وترتيب أفكارهم بطريقة علمية دقيقة ومن ثم محاولة عرضها وتفسيرها بهدف الوصول إلى نتائج تخدم البحث أو الدراسة، تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التي لا تقف عند حد جمع البيانات وإنما تمتد إلى تصنيف البيانات والحقائق وتحليلها تحليلاً شاملاً دقيقًا.

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التي تستهدف تصوير وتحليل وتقويم خصائص مجموعة معنية أو موقف معين يغلب عليه صفة التحديد أو دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع وذلك بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة منها.

وانطلاقًا من الهدف العام من البحث وهو الكشف عن (العوامل المؤثرة في السياسات التحريرية للصحف الليبية) فإننا نرى أن المنهج الوصفي هو المنهج المناسب لهذه الدراسة العلمية كونه يصف ويرصد ويحلل الظاهرة العلمية بهدف الوصول إلى نتائج منطقية تفيد البحث

العلمي "كما تعرف أدوات جمع البيانات على أنها الوسيلة المستخدمة في جمع البيانات وتصنيفها وجدولتها ويعد الاستبيان من أكثر أدوات جمع البيانات شيوعًا واستخدامًا في المنهج الوصفي وذلك لإمكانية استخدامه في مجمع المعلومات عن موضوع معين من عدد كبير من الأفراد يجتمعون أو لا يجتمعون في مكان واحد.

- **أدوات جمع البيانات.**

استخدمت استمارة الاستبيان لمعرفة أراء المبحوثين حول السياسات التحريرية للصحف وما هي أبرز ملامح هذه السياسات من خلال استهداف الباحثة لكل القائمين بالاتصال في صحف الدراسة والبالغ عددهم 77 صحفي..

كما استخدمت الباحثة المقابلة الشخصية مع كافة رؤساء التحرير بالمؤسسات الصحفية الليبية الواقعة بالمنطقة الشرقية موضع الدراسة وعددهن 9 صحف للاستفادة من خبراتهم المهنية في الإجابة عن التساؤلات البحثية..

- **مجتمع وعينة الدراسة.**

نظراً لعدم وجود صحف تغطي الدراسة على مستوى مدينة بنغازي تم توسيع مجتمع الدراسة حيث شمل كافة الصحف الواقعة في نطاق المنطقة الشرقية وتمثلت المدن في التالي (مدينة بنغازي – مدينة اجدابيا – مدينة المرج – مدينة طبرق – مدينة البيضاء).

- **عينة الدراسة.**

شملت العينة الصحفيين في صحف الدراسة المتمثلة في: (صحيفة برنيق – صحيفة أخبار بنغازي – صحيفة أخبار المرج – صحيفة أخبار اجدابيا – صحيفة برقة – صحيفة البيضاء نيوز – صحيفة أخبار الجبل – صحيفة صدى المستقل – صحيفة طبرق اليوم).

وفقاً المعايير التالية:

- وجود القائمين بالاتصال الذين تشملهم فترة الدراسة.
- استمرار القائمين بالاتصال في العمل الصحفي.
- توفر أعداد الصحف خلال فترة الدراسة.

- **الصدق والثبات.**

من الإجراءات التي يتم الاستعانة بها في الدراسات البحثية الميدانية للتأكد من صدق استمارة الاستبانة عرضها على عدد من المحكمين(*) وذلك للتحقق من مصداقيتها وشمولها لكافة عناصر الدراسة، حيث تم الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس بكلية الإعلام جامعة بنغازي ومدير تحرير صحيفة برنيق، ووفقاً لملاحظاتهم وتعليماتهم تم تعديل الاستمارة بما بلائم معايير الدراسة البحثية ومطابقة أهداف الدراسة بالتساؤلات أو الفروض المطروحة..

- **الثبات** تم إجراء اختبار قبلي للاستمارة باختيار عشرة أشخاص من أفراد العينة المستهدفين بالدراسة حيث وُزعت استمارة الاستبيان عليهم كخطوة أولى، وبعد مرور أسبوعين تم تكرار الاختبار على نفس الأشخاص لمعرفة نسبة الثبات في التطبيقين باستخدام معادلة (ألفا كرونباخ) وبلغت نسبة الثبات 941 (0.97)

(*) أسماء المحكمين..

(1) د. عبدالسلام مختار الزليتني. عضو هيئة تدريس بكلية الإعلام جامعة بنغازي (قاريونس سابقًا).
(2) د. اللافي إدريس الرفادي. عضو هيئة تدريس بكلية الإعلام جامعة بنغازي (قاريونس سابقًا).
(3) د. عابدين الدردير الشريف. عضو هيئة التدريس بكلية الإعلام جامعة طرابلس (الفاتح سابقاً).
(4) د. محمد سالم المنفي. عضو هيئة تدريس بكلية الإعلام جامعة بنغازي (قاريونس سابقًا).
(5) أ. إسماعيل الفلاح. عضو هيئة تدريس بكلية الإعلام جامعة بنغازي (قاريونس سابقًا).
(6) أ. ابتسام أغفير. عضو هيئة تدريس بكلية الإعلام جامعة بنغازي (قاريونس سابقًا).
(7) الإعلامي. خالد عبدالله المجبري مدير تحرير صحيفة برنيق الليبية.

النظرية المفسرة للدراسة

- مدخل الممارسة المهينة.
- نظرية حارس البوابة.

- **مدخل الممارسة المهنية..**

يقول (محمد عبدالحميد) إن الممارسة المهنية لا تتأثر بمستوى الاقتناع بالفكرة والمبدأ فقط ولكنها تعتبر محصلة عدد كبير من العوامل التي تشارك في التأثير فيها مثل التنظيم الإداري في المؤسسة وقنوات الاتصال في هذا التنظيم والتأهيل العلمي والمهني للعاملين في مرافق المؤسسة الصحفية المختلفة ثم مستويات الضغوط المهنية الداخلية، إلى جانب العوامل المادية والمعنوية التي تؤثر على مستوى الرضا الوظيفي[1].

بمعنى أن دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في السياسات التحريرية للصحف والصحافة لا تتوقف على مدخل الممارسة المهنية فقط وإنما تتأثر بالعديد من المداخل والعوامل كمدخل الاتصال وقنواته ومدخل التنظيم الإداري للمؤسسة ورأس المال البشري الذي تعتمد عليه الصحف بالإضافة إلى مستويات الضغوط المهنية داخليًا وخارجيًا فضلاً عن العوامل المعنوية التي تؤثر في الأداء الوظيفي الذي يؤثر بطبيعة الحال في السياسات التحريرية للصحف وهذه العوامل في مجملها تؤثر بشكل واضح في السياسات التحريرية وسير العمل الصحفي.

إلا أن هذه الدراسة تعتمد بشكل مباشر ومحدد على مدخل الممارسة المهنية لكونه يشمل على العديد من الضوابط واللوائح والقوانين التي تراعى مختلف المداخل السابق ذكرها، والتي يتشكل منها مختلف العوامل التي تتحكم في إنتاج الصحف وعلى وجه الخصوص اتجاهات سياساتها التحريرية وتطبيقها، وكذلك هذه الدراسة تعتمد في مجملها على تناول القائمين بالاتصال باعتبارهم الركيزة الأساسية للعملية الاتصالية بالصحيفة وسياساتها التحريرية على أساس أن القائم بالاتصال هو الذي يمثل السياسة التحريرية ورقابتها وكيفية تنفيذها.

---

(1) محمد عبدالحميد، بحوث الصحافة، الطبعة الأولى، لسنة 1992، ص30.53.54.

وبالتالي لا بد له من المطابقة أو التوافق بين ضوابط وشروط ولوائح الممارسة المهنية وبين متطلبات نظرية حارس البوابة وكيفية أدائه لمهامه.

ومن هذا المنطلق فان مدخل الممارسة المهنية يقوم على المتغيرات التالية:

المتغير الأول: الملكية والملاك وما يترتب عليها من عوامل واعتبارات تؤثر بشكل أو بأخر في السياسات التحريرية والعمل بها.

المتغير الثاني: صناع القرار داخل المؤسسة وخارجها أي بمعنى السياسات التحريرية العامة للدولة والسياسات العامة بالصحيفة ذاتها.

المتغير الثالث: الهياكل الإدارية والمالية والبشرية التي تعتمد عليها الصحف في تطبيق سياساتها التحريرية.

المتغير الرابع: اتجاهات السياسات التحريرية بالصحف والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

المتغير الخامس: الجوانب الفنية التي تتحكم في العمل الصحفي ومعالجة المضمون بما يتفق مع السياسات التحريرية وهو ما يسمى التوافق بين الإخراج والتحرير.

المتغير السادس: التأهيل العلمي والعملي للقائمين بالاتصال بهدف تطبيق السياسات التحريرية.

المتغير السابع: التداخل بين النظم السائدة في المجتمع وعلاقتها بالعمل الصحفي.

وبناءً على هذه المتغيرات التي تقوم عليها الممارسة المهنية في الأداء الوظيفي وعلى وجه الخصوص القائمين بالاتصال كما هو اهتمام هذه الدراسة فإن توظيف هذا المدخل في تحليل مشكلة الدراسة منهجيًا ومعرفيًا ونظريًا وميدانيًا يتم من خلال التركيز على نقطتين أساسيتين هما:

أولًا: توظيف مدخل الممارسة المهنية من خلال ما تقوم عليها من الضوابط واللوائح والشروط والأخلاقيات والمعايير التي تتكون منها اتجاهات القائمين بالاتصال وممارساتهم للمهام في إطار سياسات التحرير التي تحكمهم.

ثانيًا: توظيف الممارسة المهنية في إطار السياسات التحريرية للصحف ذات الصبغة المهنية التي تعكس القيمة الصحفية للعمل من خلال فهم العلاقة الارتباطية بين الممارسة المهنية وبين التوجهات السياسية السائدة بالمجتمع ومدى التوافق معها في ظل السياسات التحريرية العمول بها وتأثير المتغيرات الديموغرافية للقائمين بالاتصال على أداء المهنة والعوامل التي تؤثر فيها والمتمثلة في الضوابط والقيم الأخلاقية للمجتمع ،والسياسة التحريرية للصحف، والضغوط المهنية، والجمهور المستهدف، ومصادر معلومات الصحف، والسياسة العامة للدولة.

ومجمل هذه العوامل يشكل آليات العمل الصحفي التي تفرض على القائم بالاتصال في ممارسته المهنية.. وبناءً على ذلك فإن مدخل الممارسة المهنية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعمل الصحفي والأداء الوظيفي للقائمين بالاتصال.

ومن هذا المنطلق فإن مدخل الممارسة المهنية هو ما سنعتمد عليه في تحليل المشكلة ودراستها ونحن نجدها الإطار المناسب لفهم تأثير الضوابط واللوائح والقوانين والمعايير وأخلاقيات الأداء الصحفي على السياسة التحريرية للصحف الليبية.

- **نظرية حارس البوابة.**

تكمن أهمية نظرية حارس البوابة للدراسة في كونها تعمل بالمعايير التي يتصف بها القائمين بالاتصال وعلى رأسها الخصائص والسمات الديموغرافية لهم فضلا عن العوامل التي

تؤثر في تشكيل سياساتهم التحريرية ولذلك فإن نظرية حارس البوابة تعالج ثلاث مسائل أساسية هي:

أولًا: النظم المجتمعية السائدة وعلاقتها بنظم العمل الصحفي (الإعلامي) والعوامل المؤثرة في الجانبين (المجتمعي – الصحفي).

ثانيًا: القائم بالاتصال وخصائصه الديموغرافية ومدى قدرته على القيام بالممارسة المهنية وفقًا لشروطها وضوابطها ولوائحها وقوانين المعمول بها.

ثالثًا: ضعف معالجة الممارسة المهنية من قبل القائمين بالاتصال من خلال سيطرة الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية المفرط عند معالجة الموضوعات وبالتالي فإن نظرية حارس البوابة من خلال هذه الاعتبارات تفسر هذا الضعف.

- **اعتبارات نظرية حارس البوابة..**

1. سيطرة القائم بالاتصال على مكان استراتيجي في الممارسة المهنية للعملية الإعلامية (الصحفية).
2. قدرة القائم بالاتصال على اتخاذ القرارات التي تتعلق بالممارسة المهنية والأداء الوظيفي الصحفي بشكل دائم.
3. سلطة الحق في النشر من عدمه لمختلف الرسائل الصحفية التي يتحصل عليها من مصادره المختلفة.

- **افتراضات نظرية حارس البوابة.**

1. تدفق النشر والمعلومات والأخبار يتوقف وفقًا لنظرية حارس البوابة على قائمين بالاتصال يتمتعون بالقدرة والمهارة في حجب أو حذف أو تعديل المضامين التي ينشروها وفقًا للسياسات التحريرية للصحف.

2. وبالتالي هم يمثلون النظم السائدة بالمجتمع وضغوطها عند الممارسة المهنية للأداء الوظيفي من خلال الالتزام بمكونات المجتمع.

3. مكانة القائمين بالاتصال تجعلهم يتحكمون في كل ما يتم نشره على اختلاف صور النشر وطبيعتها.

الفصل الثاني

الإطار المعرفي

المبحث الأول

- **السياسات التحريرية في الصحف الليبية في الفترة الممتدة من 1969 إلى 2011.**
- **السياسات التحريرية للصحف الليبية بعد أحداث عام 2011.**

- **تمهيد..**

إن الحالة الصحفية بعد ثورة فبراير جاءت بعد ظروف سياسية ذات شكل أحادي يفتقد المهنية حيث كان مجرد انعكاس مباشر وتقريري للخطاب السياسي السائد، ولا شك أن ثورة فبراير قد أحدثت تغيرات كثيرة في كل مناحي المجتمع الليبي، وكان على رأسها الإعلام الذي أشعل جذوة الثورة، على الرغم من القصور الذي يعتريه وعدم وجود قاعدة مهنية منظمة محددة تسير عليها تلك الصحف في غياب تشريعات وقوانين لإصدار الصحف وإشهارها وميثاق وطني إعلامي يحافظ على حقوق الإعلاميين ونقابة للإعلاميين تنظم خطابهم أمام الجهات الرسمية.

وبعد فترة من الوقت بدأت الرؤية تتضح والمعالم تظهر وبدأ التفكير بعمق حول كيفية التحول من إعلام الحرب إلى إعلام أكثر خصوبة وموضوعية ومهنية واستقلالية وشفافية لتحقيق حرية التعبير والكلام المغيبة في ذلك النظام.

- **السياسات التحريرية في الصحف الليبية في الفترة الممتدة من 1969 إلى 2011:**

شهدت الصحافة الليبية تغيرًا ملحوظاً في سياستها التحريرية، وذلك عقب وصول العقيد القذافي لسدة الحكم عام 1969، حيث تم إقفال معظم الصحف بتهمة إفساد الرأي العام، ولم يسمح النظام في تلك الفترة بالصدور إلا لبعض منها، واتخذ مجلس قيادة الثورة الذي حكم البلاد آن ذاك قرارًا بإنشاء دورية تعبر عن فكره وأهدافه وهي دورية يومية بعنوان (الثورة) غير أن هذه الصحيفة أخفقت في القيام بدورها مما أدى إلى توقفها بعد عام من تأسيسها[1].

وفي مطلع شهر يناير عام 1972 دخلت الصحافة الليبية في حقبة جديدة من تاريخها عندما صدر أمر بتعطيل كل الصحف المستقلة عند البدء بمحاكمة التسعة والعشرين صحفيًا ليبيًا المتهمين بإفساد الرأي العام تحت الحكم الملكي[2].

وقد أصدر القذافي القانون رقم 76 لسنة 1972 بشأن المطبوعات حيث تنص مادته رقم (1) أن الصحافة والطباعة حرة. لكل شخص الحق في حرية التعبير عن رأيه وفى إذاعة الآراء والأنباء بمختلف الوسائل. وفقاً للحق الدستوري المنظم بهذا القانون. وفى إطار مبادئ المجتمع وقيمه وأهدافه، وفي مادته الثانية: لا يجوز فرض الرقابة على الصحف قبل نشرها. ويُقصد بالرقابة في حكم هذه المادة الرقابة المتمثلة في شخص الرقيب الذي يتولى مهمة الرقابة نيابة عن إدارة المطبوعات أو أية جهة رقابة أخرى على الصحف قبل صدورها[3].

---

(1) أسماء مصطفى الأسطى، الصحافة الليبية، دراسة حصرية تحليلية وببليوغرافيا، 1866-2003، سنة 2008، مجلس الثقافة العام، ص135.

(2) خليل صابات، وسائل الاتصال نشأتها وتطورها، الطبعة الثالثة، 1979، ص132.

(3) عيسى عبدالقيوم، المرصد التابعة لمركز دراسة الإسلام والديمقراطية، واشنطن، العدد الثالث، مايو 2008م.

"إن أهم ما أعقب هذا القانون هو صدور القرار رقم (120) بتاريخ 1972/8/12م القاضي بإنشاء المؤسسة العامة للصحافة بوصفها كيان إعلامي دعت إليه الحاجة لتنظيم صدور الدوريات المحلية وبعد عامين من صدوره الحق به القانون رقم (60) بإنشاء الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان بتاريخ 25/ فبراير/1974م[1].

إن إصدار مثل هذه القوانين من شأنها أن تضبط عملية إصدار المطبوعات فهي تعد محاولة من قبل النظام لفرض الرقابة والسيطرة على تلك المطبوعات من خلال تولي الدولة مهمة الإشراف والتمويل.. إن القذافي من خلال أطروحته المتمثلة في الكتاب الأخضر والذي يعتبره مرجعاً دستوريًا لحل القضايا والمشكلات في مختلف نواحي الحياة سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وحتى فكريًا، وفي القسم الخاص بالصحافة ذكر فيه: "أنا أشهد بنفسي أن كل الصحف الحرة هي صحف مرتشية وبذلك تكون صحفاً فاسدة" أي بمعنى أن الصحف المستقلة والتي لا تتبع للسلطة الحاكمة فإنها حتمًا صحف فاسدة لأنها ليست تحت مظلة الدولة ولا تأتمر بأمرها،وفي مثل هذه الظروف يلاحظ أن الصحافة الليبية لم تشهد تغيرًا جوهريًا في النواحي المتعلقة بالملكية والسياسات العامة والجوانب التنظيمية والتشريعية باستثناء تغير مضمون الخطاب الإعلامي المؤيد للثورة، فمنذ إعلان الثورة الشعبية وبداية تصعيد الثورة الثقافية عقب إعلان النقاط الخمس خضعت وسائل الإعلام للسيطرة الشعبية حيث تم الزحف على الإذاعة الرسمية وأطلق عليها إذاعة الثورة الشعبية مع إيقاف كل الصحف الخاصة وإنشاء المؤسسة العامة للصحافة ومع صدور الكتاب الأخضر عام 1977 والذي تم على إثره إعلان سلطة الشعب كان لزامًا على الصحافة في ليبيا أن تتأثر بهذه التطورات السياسية حيث تم حل المؤسسة العامة للصحافة وإيقاف كل الصحف باستثناء صحيفة الفجر الجديد التي نقلت تبعيتها لوكالة الجماهيرية للأنباء

(1) أسماء مصطفى الأسطى، مرجع سابق، ص137.

وفي مطلع عام 1993 شهدت البلاد انفتاحًا إعلاميًا حيث أُعيد بناء المؤسسة العامة للصحافة وصدرت عنها صحيفة الشمس اليومية ونقلت تبعية صحيفة الجماهيرية من حركة اللجان الثورة إلى المؤسسة العامة للصحافة وتغيرت سياستها الإعلامية ومضمونها الخطابي[1].

"وخلال السنوات العشر الماضية لم تشهد الصحافة الليبية أي تغيير ملحوظ في مضمونها الخطابي أو السياسي وإنما أضحت الصحف مجرد أداة ناطقة باسم النظام حتى عرفت بصحف الثورة، ومع دخول العالم عصر الصحافة الإلكترونية وانتشار العديد من الصحف الإلكترونية والتي تأسست من قبل بعض من المعارضين للنظام القذافي حيث كرست تلك المواقع الإلكترونية الإعلامية تغطيتها لتناول موضوعات وقضايا تشوه بها صورة النظام القائم، واتهامه بالتورط في تلك القضايا، لم يقتصر الأمر عند مجرد الاتهام وإنما عملت تلك الصحف والمواقع على تعرية وكشف حقائق حول شخصيات سياسية تتصدر المشهد السياسي الليبي في تلك الفترة في محاولة لتوريطها والزج بها في حرب إعلامية عبر مواقع إلكترونية الأمر الذي ترتب عليه صدور قرار بتشفير تلك الصفحات والمواقع الإلكترونية المعارضة للنظام السياسي السائد في تلك الفترة.. لم يستطع النظام أن يحسم الأمر من خلال حجب الصحف الإلكترونية وإنما تم العمل على تأسيس إعلام جديد مغاير لما هو موجود إعلام يسمح بهامش من الحرية فقد أيقن النظام مؤخرًا أنه لا مفر من رفع سقف الحريات الإعلامية بعد أن فشلت صحف الثورة في تطبيع فكر القذافي وتلميعه لكسب الرأي العام الليبي، ومع بدايات العام 2005م ظهرت العديد من المواقع والصحف الإلكترونية في الخارج والتي شكلت أداة ضغط على النظام لتغيير سياسته الإعلامية والسماح بهامش من الحرية في الصحف والقنوات الليبية، وقد تصاعدت وتيرة العرض والطلب في سوق الصحافة مع مطلع عام 2007 وبدأ سقف الحريات في الخطاب الإعلامي يرتفع، هذا العام كان

(1) مسعود حسين التائب، الإعلان في الصحافة الليبية، 2000/1969، الطبعة الأولى، 2008، اللجنة الشعبية للثقافة والإعلام، ص11، 12.

أحد أعوام المراجعة وتفقد الهيكلية للمؤسسات الإعلامية، أشياء كثيرة في بدن النظام كانت تحتاج إلى المراجعة، كغيره من الأنظمة التي تشغل حيزاً كبيراً من زمن الاستمرارية، ولعل انطلاق مبادرة "ليبيا الغد" كانت استجابة لهذه الفكرة بالذات، فكرة أن "يحدث" النظام دمه وآراءه ومنهجه.

شهد الأول من يونيو من نفس العام 2007 تأسيس صحيفة قورينا إحدى ثمرات مشروع "ليبيا الغد"، والتي أصبحت المؤسسة الصحفية الأكبر في ليبيا آنذاك، فيما تولت صحيفة "أويا" هذه المهمة في المنطقة الغربية كونها تصدر من طرابلس، لم تكن هذه وسيلة من قبل النظام لتسييس الإعلام من خلال مشروع سيف الإسلام نجل القذافي، وإنما هي محاولة منظومة المتحكمين في الحكم من أجل تغيير نمطيتها في التعامل أو التقاط النفاس بعد مشوار طويل في التجربة السياسية، أو مراجعة ما تم تحقيقه، أو إجراء جرد للأرباح والخسائر طيلة عهودٍ من ممارسة السلطة.

صحيفة قورينا والتي انطلقت من مدينة بنغازي عملت ومنذ تأسيسها وفق سياسة تحريرية انتهجت الاهتمام بالوضع الداخلي بالدرجة الأولى وكذلك تقديم خدمة صحفية أكثر رقيا ومهنية بالمقارنة مع الإعلام المترهل للصحف التقليدية آنذاك، حيث كانت الصحيفة الوحيدة – خارج مؤسسة ليبيا الغد – التي بذلت جهوداً للخروج من دائرة التواضع في الأداء الصحفي هي صحيفة "الجماهيرية" التابعة للمؤسسة العامة للصحافة.. ولأول مرة في تاريخ النظام ولد مصطلح "إعلام غير رسمي"، مثلته وبالكثير من الكفاءة صحيفتا "قورينا" و"أويا"، مع ملاحظة أن الاستقلالية ليست مطلقة، مع ولادة صحيفتي قورينا ببنغازي وأويا بطرابلس خاصة أن هاتين الصحيفتين لا تتبعان النظام ولا مؤسساته الإعلامية وكانت أشبه بطفرة إعلامية لم يسبق لها مثيل..

وانخراط عدد كبير من الشباب المؤهلين في العمل فيهما، وخلال فترة قصيرة استطاعت صحيفة قورينا أن تكسب ثقة قرائها وأصبحت مصدر لعرض المطالبات الشعبية وإيصال صوت المواطن للجهات المعنية.

وفي الخامس والعشرين من مايو عام 2008.. كان هناك مشروع إصدار قانون المطبوعات وقد توقف هذا المشروع لأسباب غير معلنة والذي نص على حرية الأفراد في إنشاء صحف.. حيث جاء فيه في الباب الخامس تحت عنوان "تنظيم ملكية الصحف والمجلات".. الفصل الأول المادة (44): (حق تملك الصحف والمجلات والمطبوعات الدورية والمواقع الإلكترونية وحرية إصدارها مكفول للمواطنين الليبيين والجهات الاعتبارية عامة وخاصة، وللجمعيات وللمؤسسات، وللنقابات.. والجامعات.. ومراكز البحوث العلمية.. والنوادي.. وفقاً لما هو منصوص عليه في أحكام هذا القانون[1].

في العام 2010 أثار مقال نشرته صحيفة أويا عبر صفحاتها استياء النظام مما تطلب تدخل الجهات الأمنية حيث أصدر أمين اللجنة الشعبية العامة (رئيس الوزراء) قرار بوقف الصحيفة وإغلاق وكالة ليبيا بر وسجن 20 صحفيًا تابعين للوكالة..

الأمر الذي من شأنه أن استنكره إعلاميون من الداخل والخارج وهاجمت مواقع معارضة الممارسات القمعية للنظام بحسب وصفها كما نشرت بيانات صحفية وإعلامية في عدد من المواقع تندد وتطالب بضرورة الإفراج عن الصحفيين المعتقلين من قبل الأجهزة الأمنية ومع هذه الضغوطات أصدر النظام قرار إخلاء سبيل الصحفيين ووقف صدور صحيفتي أويا وقورينا واللتان استأنفتا الصدور فيما بعد حتى قيام ثورة السابع عشر من فبراير.

(1) عيسى عبدالقيوم، مرجع سابق.

- **السياسات التحريرية للصحف الليبية بعد أحداث عام 2011..**

لقد انتقلت الصحافة الليبية من واقع سابق كانت تتحاشى فيه خطاً أحمر وحيداً هو شخصية الفرد الحاكم بأمره، وهو خط أحمر لا يسلم من يتجاوزه، ولكن يمكن العمل بأريحية "نسبية" في المنطقة التي تقع أسفل هذا الخط، انتقلت الصحافة من هذا الواقع ذي الخط الأحمر الوحيد إلى واقع جديد توجد به عشرات الخطوط الحمراء من ميليشيات مسلحة، ودوائر استخباراتية، ومناطق نفوذ، ورجال عصابات، وأشخاص مسيطرون، وسياسيين مؤدلجين، وغير ذلك، كل هؤلاء شكلوا مع الوقت خطوطاً حمراً لا يمكن للصحفي أن يتجاوزه وإلا عرّض حياته للخطر، موتاً أو خطفاً، أو تهديداً على أقل تقدير.

"وقد انتقل الإعلام الليبي من كونه قطاعاً مغلقاً إلى إعلام منفتح نسبياً، هذا الانفتاح سمح للكثير من عامة الشعب الخوض في غمار الصحافة والإعلام من خلال إنشاء صحف ومجلات دون أية معايير واضحة أو موارد كافية، وكثيراً ما تُتّهم بأنها تكرّر لممارسات الهيأة العامة للصحافة في عهد النظام السابق من خلال تملّق شخصيات فبراير الجديدة"[1].

ولم يمر وقت طويل بعد اندلاع الثورة حتى تزاحمت الصحف والمجلات في شوارع بنغازي وخاصة ساحة التحرير والتي أصبحت فيما بعد رمزًا من رموز ثورة التغيير بحسب وصف الكثيرين، مدينة بنغازي والتي كان لها نصيب الأسد من هذا الزخم اللامحدود من المطبوعات والتي وصلت إلى 340 مطبوعة معظم تمويلها كان ذاتياً، وهو الأمر الذي لم يدوم طويلًا حيث توقفت عن الصدور؛ وقد لوحظ تدافع وجوه جديدة على الصحافة منذ بداية الثورة، وتحول هذا التدافع إلى طوفان وظائف تم ملؤها بيدٍ عاملة اجتاحت مختلف المناصب المعتادة في هيكلية

(1) فاطمة العيساوي، ورقة بحث بعنوان "الإعلام الانتقالي في ليبيا هل تحرر أخيرا"، مركز زكارنيغي للشرق الأوسط ، 14 مايو 2013.

العمل الصحفي بدون تدقيق في الاختيار ولا مراعاة للسير الذاتية ولا اعتبار للتجربة السابقة، ونتج عن هذا التدافع المتسارع أن وجدنا مناصب مهمة في الهيكلية الصحفية تم شغلها يفتقرون إلى المهنية والخبرة والكفاءة الإعلامية.

هذا الواقع المستجد أثر سلبياً على مستوى المهنية، وضرب السياسات التحريرية في مقتل، منتجاً عملاً صحفياً مرتبكاً ومربكاً في آن واحد، إن المقارنة بين المنتجين ـ بين نظام سابق وواقع حالي – لا بد أن تخضع للموضوعية، وأن تبتعد عن التهويل أو المشاعر الشخصية..

ففي النظام السابق كانت الكفاءات على قدر كبير من المهنية، وكانت الخبرة والسيرة الذاتية لمن يشتغلون في الصحافة محل اعتبار وتقدير لكل من يحتك بها أو يقرأها أو يقرأ لها، ولكن هذه الكفاءات كانت شبه معطلة نظراً لعدم اهتمام النظام السابق بالإنفاق على الصحافة آنذاك، ومن كان يطالع صحف الجماهيرية والزحف الأخضر والشمس، كان يكتشف وبسهولة مدى تواضع المستوى التقني لهذه الصحف من نوعية ورق وألوان وطباعة وإخراج وغيره، ومن كان يحتك بالصحفيين الذين كانوا يعملون في هذه الصحف يكتشف ما كانوا يتمتعون به من كفاءة وخبرة ومقدرة على أدائهم الصحفي، ولكنه كان يُفاجأ بظروفهم المادية الصعبة وتواضع في الرواتب ونقص في الإمكانيات، أما من كان يتمعن في تصفح هذه المطبوعات فكان يكتشف ضيق المساحة المتوفرة لحرية التعبير، فكل العناوين الكبيرة في الصفحات الأولى كانت حكراً على شخصية محورية تتركز حولها كل الأفكار، وتستظل بظلها كل الآراء.

أما من يطالع القليل من الصحف التي تصدر اليوم، سوف يلاحظ أن مستوى المهنية في تراجع وأن الكفاءات التي تعمل في هذا المجال تعمل بلا ضوابط تُلزمها، وبدون مشورة ترفع من كفاءتها، في حين يبدو التشظي السياسي ملقياً بظله على نوعية المادة المنشورة، أما السياسات

التحريرية فهي عبارة عن ارتجال يخضع لليومي العاجل ولا يهتم أبداً للتخطيط المبني على تقاليد نمطية ثابتة.

"ويرى بعض المراقبين أن بعض وسائل الإعلام الليبية الآن تعاني أحياناً من غياب الضوابط المهنية، في ظل عدم وجود معايير وآليات تحدد سير العمل الصحفي عامة، فمنها من يفتقر إلى المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية وكذلك عدم الإنصاف والدقة والوضوح في تناول المواضيع، حتى أن الصحفي في بعض هذه الوسائل لا يكاد يفرق بين الخبر والتقرير الإخباري والتقرير الإخباري والتحقيق الصحفي وكذلك بين مقدمة المقال ومُتنه وخاتمته ناهيك عن كثرة البرامج الإذاعية والتلفزيونية المباشرة التي تمتد لساعات طويلة تواصل الليل بالنهار وأحيانا افتقاد المذيع والمحاور إلى فهم أبجديات الحوار الإذاعي حيث تلاحظ تحدث المذيع أكثر من الضيف في البرامج التلفزيونية، كما أحدث صدور العديد من القرارات المتفاوتة والمتضاربة من قبل المسئولين عن قطاع الإعلام في ليبيا نوعاً من الفوضى والارتباك أدت إلى غياب رؤية واضحة ومحددة لتنظيم الإعلام في ليبيا. وكما يرى البعض الآخر بأن ممارسة العمل الصحفي ليس بالمهمة السهلة خاصة في ظل الظروف الأمنية الصعبة التي تعيشها ليبيا لذلك فإن غياب الأمن يجعل الصحفيين غير قادرين على أداء مهامهم بالشكل الذي تفرضه قواعد مهنة الصحافة، لأن ذلك يهدد حياتهم... هذا القصور في بعض وسائل الإعلام الجديدة والفوضى والارتباك الذي يعيشه قطاع الإعلام عامة إذ لم يتم معالجته فإنه من الممكن أن يتحول إلى داء مزمن سيلازم الصحافة الليبية حتى يصبح أحد سماتها، فهو أمر لا يجب التسليم به، ويجب أن تتكاثف الجهود

للرفع من سقف الأحلام الإعلامية لتوازي سقف الأحلام السياسية وإلا ستكون الصحافة الليبية مجرد خريف عاصف في بلد من بلدان الربيع العربي"[1].

وقد يرجع هذا الأمر إلى أن الكثير من الصحف التي تزامن صدورها مع ثورة فبراير كانت عبارة عن مبادرات فردية ليس لها أي إستراتيجية ولا تحظى بأي دعم مادي هذه الفترة طغت عليها ارتجالية النشر فقد انعكس المزاج العام للحياة اليومية على أداء الصحف، إذ غابت المسؤولية الاجتماعية وقامت بعض الصحف بنشر الإساءات والتعدي على حقوق الآخرين بحجة حرية الرأي والتعبير.

كما سيطر الخوف على بعض وسائل الإعلام من نشر القضايا التي تتناول المليشيات المسلحة، ففي حين لم يكن هناك أي خوف من تناول شخصيات سياسية على مستوى الحكومة والمؤتمر الوطن يظل تناول المليشيات المسلحة بالنقد محتشما وقليل الظهور..

"ولازال الاعتقاد سارياً لدى البعض بأن وسائل الإعلام هي في الغالب واقعة تحت سيطرة جهات أو أشخاص، وأن الإعلاميين الليبيين مازالوا يحسبون ألف حساب قبل انتقاد أي مسئول حكومي أو أي من قيادات الثورة ويرون أن الصحفي الليبي غالباً ما يفاجأ بعد التحاقه بوسيلة إعلام يعتبرها محلية أنه يعمل لمصلحة أشخاص أو أجندات خارجية كما لا يخفى أن وسائل الإعلام الليبية قد بدأت تتراجع في مسألة تمسكها بالمهنية على حساب خدمة مصالح معينة حيث يشير بعض الإعلاميين إلى أن القنوات التلفزيونية أصبحت تستخدم من أجل دعم اتجاه سياسي معين, فالإعلام والصحافة في ليبيا يعيشان بفعل منهما وتوجيه من ملاكهما وضعاً مزرياً جعل منهما مكاناً لإطلاق غرائز الانتقام والتشفي الادعاء وبات من الصعب أن تجد فيهما أخبار مبنية على مصادر موثوقة.. فظهور المؤسسات الإعلامية ذات الملكية الخاصة كأمر واقع

(1) خالد سعيد اسبيته، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي" الاتصال الرقمي في زمن المكاشفة "بعنوان (اتجاهات الإعلاميين نحو التغيرات في النشاط الإعلامي) (دراسة ميدانية على عينة من الإعلاميين الليبيين) سنة 2014.

يفرض نفسه بقوة على المشهد الإعلامي الليبي والنظر إليها باعتبارها بديلاً للإعلام التابع للحكومة الذي فقد مصداقيته لدى المواطن، قادة هذه المؤسسات إلى أن أصبحت تقدم نفسها ضمنياً على أنها المخول بسد فجوة الثقة الضائعة، إلا أن فقدان أو عدم وضوح الجهة المشرفة والمنظمة لهذا الإعلام الخاص جعلها تفقد تدريجياً مكانتها المهنية زاد من تفاقم الوضع عدم وجود سياسات إعلامية واضحة لديها تعمل في إطار من المسؤولية الاجتماعية وتخدم المواطن بشكل حقيقي[1].

(1) مؤتمر المشهد الإعلامي في دول ثورات الربيع العربي "الحمامات 31-5-2014" تقرير عن المشهد الإعلامي الليبي بعد ثورة 17 فبراير من إعداد د. خالد غلام (عضو هيئة تدريس بجامعة طرابلس)

المبحث الثاني

السياسات التحريرية

أولاً: مفهوم السياسات التحريرية.

ثانيًا : ملامح السياسات التحريرية في الصحف الليبية.

أولًا: مفهوم السياسات التحريرية..

"تعرف السياسات التحريرية" على أنها مجموعة المبادئ والقواعد والخطوط العريضة التي تتحكم في الأسلوب أو الطريقة التي يقدم بها المضمون الصحفي وتكون في الغالب غير مكتوبة بل مفهومة ضمنًا من جانب العاملين في الجهاز التحريري، وتظهر في سلوكهم وممارساتهم للعمل الصحفي وتخضع لقدر من المرونة تختلف درجته من صحيفة لأخرى ومن فترة لأخرى داخل الصحيفة نفسها.. وفي تعريف أخر للسياسات التحريرية إنها الوجهة التي تختار الصحيفة إتباعها في إجاباتها على سؤالين بالغي الأهمية.. ماذا ستنشر؟ كيف ستنشر؟ ويكون قوام هذه الوجهة الإجراءات والقواعد والمبادئ التي أقرتها وسائل الإعلام لتستهدي بها في عملها"[1].

وبالتالي فإن السياسة التحريرية للمؤسسة الصحفية تعتمد بالدرجة الأولى على الخلفية الأيديولوجية للقائمين بالاتصال وعلاقتهم بالنظام السياسي السائد..

"ومن جانبه يرى (محرز غالي) أن السياسة التحريرية للصحيفة هي انعكاس لرؤى المالك، المحررين، توجهات النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة على المضمون الصحفي وتوجهاته وطرق تقديمه بما يؤدي إلى تحقيق أهداف المالك/ المؤسسة الصحفية/ أهداف المجتمع في إطار عمليات التأثير والتأثر المتبادلة بين المجتمع بنظمه ومكوناته وبين وسائل الإعلام ومن بينها الصحف باعتبارها أحد أهم هذه المكونات"[2].

ووفقًا لذلك فإن السياسات التحريرية بأي مؤسسة صحفية تخضع لسيطرة ورقابة من يمتلك القدرة على تمويل هذه المؤسسة، كذلك فإن عمليتي التحرير والنشر لا بد أن يتماشى مع

---

(1) ورقة بحثية حول السياسة التحريرية في الصحف اليومية – الباحث/ الأمير صحصاح نشرت عبر شبكة المعلومات الدولية الرابط الالكتروني

http://elameer.elaphblog.com/posts.aspx?U=4021&A=58558 بتاريخ 24/ 11/ 2010م.

(2) محرز حسين غالي، العوامل الإدارية المؤثرة على السياسة التحريرية في الصحف المصرية، رسالة ماجستير منشورة (جامعة القاهرة /كلية الإعلام/ قسم الصحافة)3002، ص57.

توجهات وسياسة المالك والممول والذي يضع في الغالب السياسات العامة وطرق تنفيذها ونشرها بما يضمن عدم تعارضها مع توجهات السلطة الحاكمة.

ويؤكد (محرز غالي) أن عملية تفسير وفهم التغيير الذي يحدث في سياسات تحرير الصحف خاصة أثناء عمليات التحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي يمر بها المجتمع والتي تفرض في الوقت نفسه تحولات مشابهة – بدرجة متفاوتة – في سياسات تحرير الصحف وفقًا للتغيير في أنماط ملكيتها ومصادر تمويلها والقوى السياسية والاجتماعية التي تدعمها بالإضافة إلى نمط الأيديولوجية السياسية والفكرية التي تتبناها السلطة الحاكمة ودرجة الحرية التي تسمح بها أو القيود التي تفرضها على ممارسة العمل الإعلامي في إطار الفلسفة العامة لسياسات الاتصال التي تتبناها السلطة السياسية[1].

ويعرف (محمد عبود المهدي) السياسة التحريرية بأنها: ((القيم التي يؤمن بها العاملون في نطاق المؤسسة... وإن عملية خلق قيم مشتركة بين القيم الشخصية والقيم التنظيمية تعد غاية كل مؤسسة لغرض تنظيم العلاقات الإنسانية سواء بين العاملين والمؤسسة على أساس السلطة والنفوذ أو بين العاملين مع بعضهم كعلاقات الزمالة.. ويؤدي الجهاز التحريري بالمؤسسة التحريرية دوراً أساسياً في ترجمة سياسات المؤسسة إلى واقع عملي، كما تؤثر سياسة المؤسسة الصحفية في أوجه النشاط الإعلامي كافة لاسيما ما يتعلق بجمع الخبر..

فالصحيفة التي تتبع أسلوب الإثارة في الإعلام والنشر تسعى إلى الحصول على الأنباء المثيرة للقارئ مثل الجنس والجريمة والصراع على المال والنساء... الخ مع العمل على تحريرها بأسلوب مثير يحوي كثيراً من التهويل والمبالغة في إخراجها، في حين هناك صحف أخرى تتبع

(1) محرز غالي،المرجع السابق، ص58.

أسلوباً محافظاً في جمع مادتها الصحفية فلا تنشر أو تذيع إلا ما يتفق مع سياستها الإعلامية في إشاعة القيم العامة والتراث الثقافي والمثل العليا للجماهير"[1].

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن السياسات التحريرية لأي مؤسسة صحفية غير ثابتة بل متغيرة وفقًا لطبيعة النظام السائد وشخصية القائم بالاتصال (حارس البوابة) وأيديولوجية المؤسسة الصحفية ذاتها والقيم المجتمعية ونمط الملكية وجهات التمويل..

كما يرى (محمد الفطافطة) أن السياسات التحريرية للمؤسسة الصحفية تخضع لعددٍ من المؤثرات تشكل في مجملها صورة وماهية هذه السياسة. هذه المؤثرات تتمثل في شخصية رئيس التحرير، الطابع المميز للصحيفة، احتياجات القراء، تمويل الصحيفة، الضغوط الاجتماعية، التشريعات الصحفية، القيم المجتمعية، كما أن السياسة التحريرية لا تتم بالضرورة صياغتها في وثيقة مكتوبة أو معلنة، فغالباً ما يكتسب (الصحفي) هذه السياسة من خلال ممارسة عمله واحتكاكه برؤسائه وزملائه داخل المؤسسة. هذه السياسة تخضع لقدرٍ من المرونة تختلف درجتها من صحيفة لأخرى ومن موقف لآخر ومن فترة لأخرى"[2].

وبما أن السياسات التحريرية هي في الغالب سياسات غير معلنة أو مكتوبة وإنما مفهومة ضمنيًا من جانب أفراد الجهاز التحريري بالصحيفة هذا الأمر يقودنا إلى طرح هذا التساؤل هو: كيف يكتسب المحررون الجدد مفهوم هذه السياسة وأساليب تطبيقها في الممارسات المهنية؟ يجيب أحد الباحثين عن هذا التساؤل قائلاً "بما أن السياسات التحريرية للأكثرية من وسائل

(1) محمد عبود مهدي، ورقة بحثية بعنوان "أخلاقيات العمل الصحفي – المفهوم والممارسة،" ص203.

(2) محمد الفطافطة، (السياسة التحريرية في الصحف الفلسطينية وتأثيرها على حرية التعبير) رسالة ماجستير صدرت عن المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية.

الإعلام معروفة جيدًا فهناك على الأقل معيار واحد يتبناه صاحب العمل لاختيار المحررين الجدد وهو أن يقرروا إذا كانت لديهم النية للالتزام بقواعد المؤسسة الصحفية أم لا[1].

السياسات التحريرية كما يقول (محرز غالي) إنها انعكاس لسياسة الصحيفة ذاتها وتوجهات النظام السياسي والاجتماعي السائد وكذلك انعكاس لتحكم الممول والمالك وخصائص وسمات القائم بالاتصال وتأثير قيم المجتمع وعاداته، في إطار عملية التأثير والتأثر المتبادلة بين المجتمع بنظمه ومكوناته وبين وسائل الإعلام من بينها الصحف باعتبارها أحد أهم هذه المكونات[2].

ووفقًا لما تم طرحه من تعريفات مختلفة للوصول إلى تحديد ماهية السياسات التحريرية يمكن تعريف السياسات التحريرية بأنها "مجموعة المبادئ والمعايير والأسس التي تحدد مضمون الخطاب الإعلامي وفق توجهات ورؤى المؤسسة بما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى ومصالح النظم السائدة، دون أن تتعارض هذه السياسات مع تلك النظم مهما كانت مواقفها السياسية وتوجهاتها الفكرية وليس من الضروري أن تكون هذه السياسات ظاهرة ومعلنة فقد تظهر من خلال الممارسات المهنية للقائمين بالعمل الصحفي والذين يتبنون تلك لسياسات التحريرية يروجون لها.

(1) محرز غالي، العوامل الإدارية المؤثرة على السياسة التحريرية للصحف المصرية، مرجع سابق، ص58.

(2) محرز حسين غالي، إدارة المؤسسات الصحفية واقتصادياتها في العالم المعاصر، (الطبعة الأولى: القاهرة، دار العالم العربي، 2009) ص 218.

ثانيا: ملامح السياسات التحريرية لصحف الدراسة..

تمهيد..

ظهرت العديد من التيارات السياسية والحزبية والتي فرضت وجودها على المشهد السياسي الليبي وأصبح لها دور فعليًا في العملية السياسية كما بات من المسلم تبني أراء ومفاهيم وتوجهات سياسية تخدم أهداف ومصالح أحزاب بعينها هذه الأحزاب تمثل سلطة قيادية في الدولة الليبية وحيث أن لهذه التيارات الحزبية دورها في اتخاذ القرارات السياسية والمساهمة في وضع خطط مصيرية تخدم بالدرجة الأولى مصالحها الحزبية..

وقد ظهرت بعض الوسائل الإعلامية المحلية كأداة معبرة عن أراء وتوجهات تيارات حزبية بعينها تهدف إلى كسب الرأي العام من خلال فرض أفكار وتوجهات معينة لتبني قضايا حزبية ذات طابع سياسي، وبات التخوف من عملية أدلجة بعض الصحف الليبية وذلك لتحقيق مكاسب سياسية.

- **صحيفة برنيق..**

تأسست صحيفة برنيق بناءًا على طلب من المدير المسئول بالمركز الإعلامي السابع عشر من فبراير (محمد المنفي) والذي طالب بضرورة تغيير اسم صحيفة قورينا الليبية باعتبارها محسوبة على النظام السابق، وتعد صحيفة قورينا إحدى إصدارات شركة الغد التابعة لسيف الإسلام القذافي.. الأمر الذي تتطلب اجتماع القائمين على الصحيفة لوضع اسم بديل لا يتعارض مع السياسات العامة للدولة.

وقد تم الاتفاق مع الإعلامي (مصطفى فنوش) لاستعارة اسم صحيفته برنيق مع الاحتفاظ بكافة حقوق الملكية الفكرية للمالك الرئيسي... تولى رئاسة التحرير المؤرخ والإعلامي (محمد الجالي) ومن ثم تم تكليف الشهيد (مفتاح بوزيد) بمهام رئاسة التحرير خلفًا للجالي.

وسعى (بوزيد) خلال توليه لإدارة الصحيفة إلى طرح كل القضايا والمواضيع والأحداث بمهنية وحيادية أشاد بها قراء الصحيفة ومتبعيها ولم يكتفي بوزيد على مجرد النشر والطرح عبر صفحات صحيفته بل تجاوز الأمر كشف وتعرية وفضح ما تقوم به المجموعات المسلحة والتي سيطرت في وقت سابق على مدينة بنغازي ورغم تواجد المجموعات الإرهابية بالمدينة.

أستمر بوزيد في الظهور التلفزيوني محليًا وعربيًا ودوليًا للحديث عما يدور داخل المدينة وما يتم ارتكابه من جرائم إرهابية ضد مؤسستي الشرطة والجيش وما تعرض له المدنيون والعسكريون من عمليات تصفية جسدية من قبل المنظمات الإرهابية.

- **السياسات التحريرية للصحيفة..**

خلال فترة سيطرة المليشيات المسلحة على مدينة بنغازي أجبرت صحيفة برنيق على التوقف عن الصدور وتم تهديد طاقمها الصحفي إلا أن الصحيفة رغم ما تعرضت له من مضايقات وتهديدات مستمرة واصلت مسيرتها الإعلامية بشيء من الخوف والحرص..

وخلال قيام عملية الكرامة(*) بمدينة بنغازي منتصف عام 2014 كانت صحيفة برنيق أول الداعمين والمؤيدين لهذه العملية العسكرية والتي يقودها الجيش الليبي وظهرت ملامح التأييد والانحياز واضحة في سياستها التحريرية حيث أكدت الصحيفة من خلال موضوعاتها الصحفية على ضرورة مساندة الشعب الليبي لهذه العملية والمطالبة بتفعيل مؤسستي الشرطة والجيش، رغم تأييد الصحيفة المطلق لعملية الكرامة إلا أنها وجهت انتقادات لاذعة للبرلمان والحكومة الليبية

- **ملكية الصحيفة وجهات تمويلها..**

تعد الصحيفة ذات تمويل خاص قائمة بمجهودات ذاتية تمول نفسها بنفسها من خلال قنوات الإعلان والاشتراكات مع مؤسسات حكومية وخاصة على رأسها شركة الخليج العربي وهذه الاشتراكات تقدر بحوالي 700 نسخة من أصل 1000 نسخة يتم طباعتها ..

(*) مقابلة شخصية مع مدير تحرير صحيفة برنيق خالد المجبري، بمقر الصحيفة بمنطقة سيدي حسين. مقر الحسابات العسكرية، الثلاثاء، الواحدة ظهرًا، بتاريخ السابع عشر من شهر مارس الماضي لسنة 2017.

- **صحيفة أخبار المرج المحلية(*)..**

صحيفة أسبوعية نصف شهرية ليست مستقلة وإنما تابعة للجنة الشعبية للإعلام سابقًا توقفت الصحيفة عن الصدور لعدم توفر قنوات تمويل كافية من أجل إستمراريتها وكذلك لعدم إقبال الناس بالمدينة على اقتنائها..

- **الملكية ومصادر التمويل..**

ليست ملكية خاصة وإنما تابعة للمجلس المحلي للمدينة وقد تم تخصيص مبلغ من قبل عميد البلدية السابق لتغطية نفقات الطباعة.

توقفت الصحيفة عن الصدور منذ فترة قريبة لعدم قدرتها على تغطية كافة النفقات اللازمة لعملية استمرارها وصدروها على الرغم أن الكادر الوظيفي بالصحيفة يعمل بشكل تطوعي بدون أي مقابل مادي.

- **سياستها التحريرية..**

رغم تبعيتها للمجلس البلدي بالمدينة إلا أنها ليست موجه من قبل جهة ما أو مؤسسة بعينها وإنما تعمل وفق منظور مهني إعلامي بهدف تغطية أخبار المدينة وما حولها ليست داعمة لأي جهة سياسية كانت أم مدنية.

(*) مقابلة شخصية مع رئيس تحرير صحيفة أخبار المرج الأستاذ فرج سليمان، بمقر الصحيفة بمبنى إذاعة المرج، بتاريخ عشرون من شهر أغسطس الماضي لسنة 2017، الساعة الواحدة ظهرًا.

- **صحيفة برقة(*)..**

صحيفة متنوعة شاملة تخاطب كافة شرائح المجتمع الليبي على حد سواء تصدر نصف شهرية تأسست الصحيفة بنخبة من الإعلاميين بمدينة المرج في أواخر شهر مايو عام 2011 أي تزامن صدورها مع انبلاج ثورة السابع عشر من فبراير..

- **تمويل الصحيفة ..**

الصحيفة قائمة على التمويل الذاتي من خلال القائمين بالاتصال ومن خلال الاشتراكات والإعلانات التي ترد للصحيفة من الجهات العامة والخاصة..

- **عدد إصداراتها المطبوعة..**

في العدد صفر طبعت حوالي 3000 نسخة تم توزيعها على نطاق مدينة المرج وبعض مدن ليبيا، ومن ثم وصل عدد النسخ ما بين 1500 – 2000 نسخة نصف شهرية ..

- **السياسة التحريرية للصحيفة..**

اعتمدت الصحيفة منذ تأسيسها على السير في خط متوازن مستقلة التوجه ذاتية التمويل لا تعتمد على تمويل مصادر خاصة أو عامة لاستمراريتها "الحرية المطلقة فساد مطلق "عملت وفق ميثاق شرف المهنة الإعلامية ووفق المسؤولية الاجتماعية للقائمين على المؤسسة الإعلامية.

يعمل بالصحيفة أكثر من عشرة صحفيين والذين اكتسبوا المهارات والخبرات المهنية من خلال الممارسة الصحفية.

(*) مقابلة مع رئيس تحرير صحيفة برقة ناصر الحاسي بمكتبه بمقر الصحيفة بمدينة المرج، بتاريخ الثاني من شهر ابريل الماضي لسنة 2017، الساعة العاشرة صباحًا.

- **صحيفة أخبار اجدابيا**[*]..

صدر العدد الأول من صحيفة أخبار اجدابيا في الرابع والعشرون من شهر أغسطس منتصف عام 1998م وترأس تحريرها الكاتب عبدالباسط الجارد في الفترة الممتدة من 1998 إلى 2002م، وقد كلف الكاتب والشاعر جمعة الفاخري بتولي رئاسة التحرير خلفًا للجارد عام 2002 إلى 2005، وتولى الإعلامي فتحي القابسي ذات المهمة في الفترة منذ مطلع عام 2005 إلى 2007م، وترأس تحريرها الإعلامي صالحين الزروالى من عام 2007 إلى 2012م، والإعلامي منصور عاطي الصحيفة في الفترة من 2012 إلى 2013م، والإعلامي ناجى هلال في الفترة من 2013 إلى نهاية عام 2017.

وضُمت الصحيفة للهيأة العامة للصحافة عام 2008 حتى 2011 وقد تم إلغاء ضم الصحيفة للمؤسسة منذ أحداث 2011 وحتى شهر فبراير 2015 لم تتبع الصحيفة أي جهة حكومية أو خاصة وكانت هناك مساعي حثيثة من قبل العاملين بالصحيفة من أجل عودة الصحيفة لتبعيتها الأساسية لهيأة دعم وتشجيع الصحافة وقد اشترطت الهيئة تغيير اسم صحيفة أخبار اجدابيا للموافقة على ضمها مجددًا لصحف الهيئة.

وبحسب رئيس التحرير ناجي هلال فإنهم قاموا بمراسلة وزارة الإعلام عام 2013 لتقديم الدعم المادي لاستمرار الصحيفة في الإصدار ولتغطية نفقات ومصاريف الطباعة والتوزيع ولكن هذه المراسلات لم تكن ذي جدوى..ومع مطلع عام 2015 أعادت الصحيفة طلب المراسلة لهيئة دعم وتشجيع الصحافة (الهيأة العامة للصحافة سابقًا) لذات الأمر، تكلفت الهيئة بطباعة 22 عدد بطرابلس لمدة 6 أشهر على حساب الهيئة..

(*) مقابلة مع رئيس تحرير صحيفة أخبار اجدابيا (قبل استقالته من منصبه) الناجي هلال، عبر موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك.

تزايد عدد صفحات الصحيفة في السنوات الأولى من تأسيسها من ثمانية صفحات إلى اثني عشر صفحة متنوعة حتى وصلت في الوقت الحالي إلى 16 صفحة بين أخبار واجتماعيات وشعر شعبي وغنائي والأسرة والطب ولغة العصر والثقافة الدينية والرياضة والأدب والتنمية البشرية..

- **السياسية التحريرية..**

صحيفة محلية تُعنى بمشاكل وهموم المواطن الاجدابي أخبار المدينة من مناشط واجتماعات القطاعات الخدمية، لا تهتم بالأمور السياسية والعسكرية موادها هي تعديلات وتعازى وتهاني وشعر شعبي وغنائي استطلاعات خدمية عن القطاعات بالمدينة والرياضة.

- **الملكية والتمويل.**

الإعلانات لم تغطي مصاريف الطباعة بل كان جُل الاعتماد على الاشتراكات ولكن للأسف كافة القطاعات توقفت عن الاشتراك بالصحيفة منذ أحداث 2011.

صحيفة أخبار اجدابيا المؤسسة الإعلامية الوحيدة التي لم تتحصل على دعم من كافة الحكومات المتعاقبة بداية من المجلس الانتقالي وحتى الآن، تعرض مقر الصحيفة بمدينة اجدابيا إلى الاعتداء والتخريب من قبل الجماعات المسلحة والتي كانت متواجدة بالمدينة قبل عملية الكرامة وتحديدًا عام 2013 وقد أصدر بهذا الشأن العديد من البيانات بهذا الخصوص ووقف موظفوها بعدة وقفات استنكارًا للممارسات الإرهابية التي تحدث في ذلك الوقت.

- **صحيفة أخبار بنغازي(*)..**

تأسست صحيفة أخبار بنغازي بتاريخ 1996/1/1م من خلال تصور قدمه رئيس التحرير سالم علي العبار في الفترة التي صادفت توقف العديد من الصحف الليبية عن الإصدار وقد اعتمدت الصحيفة في بداياتها على جهود ذاتية من بعض الإعلاميين الذين أسهموا في وضع نموذج لمؤسسة صحفية تعنى بالقضايا الموضوعات المحلية داخل نطاق مدينة بنغازي وقادرة على تمويل ذاتها من خلال ريع التوزيع إضافة إلى الإعلانات.

- **كيفية الإصدار..**

في البدء كان الإصدار أسبوعيا حيث صدرت الصحيفة في ثماني صفحات وبحجم صغير وتم إبلاغ الجهات الحكومية والخاصة عن وجود صحيفة محلية للحصول على بعض الاشتراكات لاعتمادها كمصدر دخل مهم للصحيفة، وقد استجابت العديد من المؤسسات الخاصة والعامة لذلك واعتمدت الصحيفة على الإعلانات التي أصبحت ترد إليها بشكل كبير وغير متوقع، ما جعلنا نتوسع في زيادة صفحات الصحيفة ومواعيد إصدارها فمن صحيفة أسبوعية تصدر كل يوم اثنين إلى إصدار يومي الاثنين والخميس من كل أسبوع إلى إصدار ثلاث مرات في الأسبوع أيام الأحد والثلاثاء والخميس وفي اثنتي عشرة صفحة كما أصدرت الصحيفة سلسلة من الكتب وأقامت العديد من الندوات الثقافية.

- **دور القارئ والمعلن في إنجاح الصحيفة ..**

القارئ هو مصدر نجاح التوزيع الذي من خلاله يتم دفع قيمة طباعة الصحيفة أي أنها عملية متداخلة إلى جانب الإعلان الذي نعتبره مادة اقتصادية تسهم في استمرار صدور

(*) مقابلة شخصية مع رئيس تحرير صحيفة أخبار بنغازي، سالم العبار، بمقر الصحيفة سابقاً بيوت الشباب، الساعة 12 ظهراً.

الصحيفة إضافة إلى الاستطلاعات الصحفية مدفوعة الثمن التي تتم للدعاية والتعريف ببعض الشركات العامة والخاصة.

ولكن في الوقت نفسه رأى القارئ يحظى بأهمية من قبل الصحيفة وهذا ما يجعلنا دائما نستطلع رأى القراء في الصحيفة لمعرفة أكثر الصفحات أهمية بالنسبة لهم

- **تحكم المعلن في كيفية وضع الإعلان في الصحيفة ..**

للمعلن كامل الحق في اختيار الصفحات المناسبة لإعلانه فقد يرغب المعلن في وضع الإعلان في الصفحة الأخيرة أو الأولى أو الصفحات الداخلية وهذا أمر متعارف عليه في كل الصحف وترفض صحيفة أخبار بنغازي الإعلان على الرغم من أهميته المادية في الحالات التالية ..

إذا كان الإعلان غير صادق ويتعارض مع ميثاق الشرف الصحفي فالصحيفة تطلب العديد من الشروط قبل قبول أي إعلان ضرورة تقديم التراخيص والإشهار إذا كانت الجهة المعلنة مؤسسة أو شركة أو مصنع وضرورة التعريف باسم الجهة المعلنة من خلال المستندات والأوراق الرسمية.

- **عدد النسخ التي تطبع من الصحيفة..**

تقوم الصحيفة بطبع "5000" نسخة والصحيفة لا تعانى من مشكلة المرتجع كباقي الصحف وقيمة التوزيع تغطى تكاليف الطباعة.

- **صحيفة طبرق اليوم(*)..**

أصدر رئيس المجلس المحلي بطبرق القرار رقم (14) لسنة 2012م بشأن إنشاء صحيفة إخبارية تصدر عن المجلس المحلي بالمدينة، وقد تضمن القرار في بنوده تسميه الصحفي ونيس خليل بوبكر "ويُكلف بتشكيل أسرة تحرير من الكفاءات الوطنية بالمدينة.. وعلى أن يتاح المجال للكتابة والنشر لكافة الكتاب والإعلاميين..

صحيفة طبرق اليوم هي صحيفة إخبارية شاملة نصف شهرية وهي أول صحيفة رسمية تصدر بقرار من الجهات الرسمية في الدولة بعد ثورة 17 فبراير وصدر أول عدد منها يوم 2012/04/30م ووصل إصدارها حتى الآن إلى (23) وهي تطبع في مطابع مدينة بنغازي لعدم وجود أي مطابع في مدينة طبرق وتتناول الصحيفة نشر وتغطية أخبار ونشاطات وفاعليات منطقة طبرق وضواحيها من أمساعد شرقاً وحتى عين الغزالة غرباً مروراً بواحة الجغبوب جنوباً، كما أن الصحيفة تمثل حلقة وصل بين المواطن والمجلس المحلي فيما يخص معالجة المشكلات والمختنقات وتقديم الخدمات للمواطنين وبما يسهم في رفع المستوى الثقافي والإعلامي بالمنطقة.

- **السياسات التحريرية لصحيفة طبرق اليوم..**

الصحيفة معنية بنشر كافة الأخبار والقضايا والموضوعات المختلفة في الشأن المحلي الطبرقي تعنى بالحدث المحلي بالمدينة وضواحيها، وهي بذلك لسان حال المنطقة من خلال أبرازها ونشرها للأحداث والأخبار والقضايا والجوانب السلبية وعرضها على المسؤولين لمعالجتها وتقويم الخطأ وإصلاح الخلل.. أكبر هدف سعت وتسعى أسرة تحرير الصحيفة إلى تجسيده هو قيامها إلى جانب دورها الإعلامي والثقافي في عملية (توثيق مرحلة ما بعد انتفاضة الشعب الليبي 2011)، ثم مواكبة لمرحلة (بناء الدولة) في عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها من الجهة

(*) حوار مع رئيس تحرير صحيفة طبرق اليوم ونيس خليل، من خلال مواقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك.

الرسمية بالدولة وعلى رأسها (المجلس المحلي – طبرق) وفي مختلف أوجه بناء الدولة من خدمات وإسكان ومرافق وتعليم وصحة، فالصحيفة واكبت وتواكب كل تلك الأحداث من منطلق أن أي مشروع أو انجاز مادي في هذه الحياة لا يتحقق ولا يكتب له النجاح إلا إذا كان يوازيه في المقابل تغطية ورقابة إعلامية تعمل على معالجة الخطأ وتلافي القصور وإصلاح العطب وصولاً إلى مجتمع سعيد تتوفر فيه مقومات الحياة السعيدة الراغدة للمواطن الكريم.

- **إصدارات الصحيفة.**

صدر حتى الآن حوالي (37) عدداً من الصحيفة ويأتي صدور بعض أعدادها بشكل غير منتظم نظراً لعدم وجود (مطبعة) لطباعة الصحف والمجلات في مدينة طبرق، وهي بالتالي تطبع في مدينة (بنغازي) أي يتوجب على رئيس تحرير الصحيفة السفر لقطع (450) كيلو متر كل نهاية أسبوعين وذهاباً وإيابا، ولعل أغلب أسباب التأخير في صدور العدد في وقته هو وجود المطبعة في مدينة بنغازي، ولعلنا خاطبنا الجهات الرسمية المسؤولية كثيراً بضرورة العمل على توفير مطبعة لمدينة طبرق حتى ولو كانت مطبعة خاصة.

- **ملكيتها وتمويلها..**

تابعة للمجلس المحلي لمدينة طبرق وفقًا للقرار رقم (14) لسنة 2012 بشأن إنشاء صحيفة محلية تعنى بقضايا وأخبار المدينة .ويقوم المجلس البلدي بتغطية كافة مصروفاتها

- **صحيفة أخبار الجبل[*]..**

تأسست وصدرت بقرار من اللجنة الشعبية للإعلام والثقافة بالجبل الأخضر عام 1988م، وتصدر حالياً عن مكتب الإعلام والثقافة والمجتمع المدني البيضاء، وتهتم بالشأن المحلي والخدمي مع هامش محدود جداً لنشر الأخبار السياسية المتعلق منها فقط بما يهم منطقة الجبل الأخضر من عمل نقابي أو نيابي أو خلافه، يتولى رئاسة تحريرها أنور بودوارة ومدير تحريرها عوض السعيطي.

- **سياستها التحريرية..**

وتأطرت سياستها التحريرية بكونها صحيفة أسبوعية ذات طابع محلي صرف تهتم بأخبار الشعبية (حسب التوصيف الإداري آنذاك) وتنشر مناشط مؤسساتها الرسمية وتعبر عن وجهات نظرها الرسمية، كما تنشر إبداعات شبابها في كافة المجالات.

تركز على أنماط متقاربة للخبر، ولا تقتصر على نوعية واحدة من الأخبار، فتقوم بتغطية الأخبار المحلية والاجتماعية والرياضية والأنشطة الخدمية، غير أنها تقارب بين هذه الأنماط من ناحية كونها تتسم بالطابع المحلي الصرف، مع بعض الاستثناءات التي تفرضها طبيعة الخبر أحياناً.

تهتم بتقديم مضمون لا يلجأ إلى الإيغال في الشرح والتحليل، ويحاول قدر الإمكان الابتعاد عن العمق كونها صحيفة محدودة المساحة وتغطي حيزاً جغرافياً كبيراً تتعد أنشطته وتحتاج إلى تغطية كبيرة في مطبوعة تعاني من قلة صفحاتها، تراعي القيم الاجتماعية والدينية، وتحاول أن تلزم كتابها ومحرريها بمراعاة واحترام هذه القيم.

(*) مقابلة عبر موقع التواصل الاجتماعي مع رئيس التحرير أنور بودوراة، الاثنين، السابع عشر من أغسطس 2017.

- **مصادر التمويل..**

تعتمد المطبوعة في تمويلها على دعمٍ مباشر من اللجنة الشعبية للإعلام بالجبل الأخضر، مع وجود هامش مسموح به للإيرادات المالية المتحصلة من الإعلانات المبوبة وتعديل الأعمار والأسماء وإعلانات الجهات العامة. مع شرط توفر مراقب مالي لمتابعة إجراءات الصكوك وفواتير الدفع.

- **صحيفة صدى المستقبل(*)..**

صحيفة شاملة جامعة مستقلة تصدر عن منظمة صدى المستقبل الإعلامية خطابها الإعلامي موضوعي مهني تتكون إدارتها من مجلس إدارة وأسرة تحرير

- **سياستها الصحفية..**

خلق خطاب إعلامي موحد وذلك من خلال المبادرات الثقافية وخلق مناخ للكتاب والصحفيين والأدباء في تونس مصر العراق سوريا وليبيا وبعض الأدباء والصحفيين والكتاب في المهجر.

- **مصادر التمويل ..**

مصادر التمويل ذاتيه من خلال الإعلانات والاشتراكات، عدد صفحات صدى المستقبل 16 صفحة بالحجم المتوسط تصدر أسبوعيا من مدينة بنغازي، تطبع بمطابع دار النور صدر العدد التجريبي في 26.12.2017 يتم توزيع صدى المستقبل في كل ربوع الوطن شرقا وغربا وجنوبا مقر الصحيفة مؤقتا بنقابة المعلمين ببنغازي.

رئيس مجلس الإدارة/ إبراهيم عبدالحميد .. رئيس التحرير/ سليمة القزيري/ مدير التحرير/ حمدي عيسى الطيرة .. مدير فرع درنة/ صبري مسعود العبيدي/ مدير مكتب البيضاء وشحات/ كريم المنصوري/ حنان الوداوي.. مشرفو الصفحات/ الصديق بودواره.. ناصر سوالم/ عزالدين مامي.. أحمد الزيداني/ هدى الحجاجي.. أحمد أبو رحاب/ فرج كبلان.. إدارة العلاقات العامة/ فتحي بوجواري.. الشؤون الإدارية/ أحمد الزياني.. يوجد للصحيفة/ مكتب بالقاهرة..

(*) مقابلة مع رئيس مجلس إدارة الصحيفة إبراهيم عبدالحميد، عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك.. الأربعاء الساعة الثالثة بعد الظهر 2019/1/2.

- **صحيفة البيضاء نيوز[*]..**

صحيفة نصف شهرية أسست بقرار المجلس البلدي البيضاء رقم (3) لسنة 2016م، الصادر بتاريخ 17 يناير 2016م، وهي صحيفة حسب نص القرار إخبارية اجتماعية ثقافية تابعة لشبكة راديو وتلفزيون الجبل الأخضر..

يتم تعيين رئيس التحرير ومدير التحرير بقرار من المجلس، ويتم اختيار بقية أسرة التحرير بقرار من رئيس التحرير. وتهتم الصحيفة بالشأن المحلي بالكامل من جميع جوانبه الخدمية والمهنية وتعنى بنشر إبداعات الكتاب الشباب ضمن الحدود الجغرافية لمنطقة الجبل الأخضر.

- **السياسة التحريرية للصحيفة..**

تعتمد على كونها مؤسسة إعلامية شبه حكومية تختص بإبراز منجزات المجلس البلدي ومشاريعه داخل المدينة وتفسح المجال لمناقشة القضايا الحياتية التي تهم المواطن بالإضافة إلى المشاكل والصعوبات التي تواجه المواطن في كافة أموره المعيشية.

تنشر الصحيفة إبداعات الموهوبين من أبناء المدينة في كافة المجالات وتهتم بالحوارات مع المسؤولين بغرض توضيح ما يحتاجه المواطن من أجابه على أسئلة تخصه في كل المجالات.

كما أنها تلتزم بالنهج الرسمي لبلدية البيضاء وشبكة راديو وتلفزيون الجبل الأخضر وبالسياسة العامة للدولة في المجال الصحفي الهادف لخدمة الوطن والمواطن. ((حسب نص المادة 2 من القرار)) كما تتولى تغطية كافة مناشط وفعاليات المجلس البلدي البيضاء وتعبر عن

(*) مقابلة شخصية مع رئيس تحرير صحيفة البيضاء نيوز الصديق بودوارة، الخميس، الحادي عشر من شهر مارس 2018.

وجهة نظره وأسلوبه ومنهجه الذي يلتزم به وتلتزم بمبدأ الحيادية والنزاهة في نقل الخبر وفقاً للقوانين والأعراف المنظمة لعمل الصحافة.

- **مصادر التمويل..**

تعتمد الصحيفة بشكل أساسي على الدعم المالي المقدم من المجلس وبشكل جزئي على الإعلانات التجارية وتعديل العمر والاسم وما تيسر الحصول عليه من تعاقدات مع جهات عامة وخاصة، لا يجوز للصحيفة أن تعتمد على مصدر تمويل لا يحظى بموافقة المجلس.

المبحث الثالث

العوامل المؤثرة في السياسات التحريرية

أولًا: النظم السائدة وتأثيرها على السياسات التحريرية..

كثيرًا ما نرى وسائل إعلام تعمل لصالح قوى وأحزاب سياسية الأمر الذي من شأنه يؤثر على الاعتبارات المهنية والأخلاقية للوسيلة ذاتها وللقائمين عليها... وقد أضحت وسائل الإعلام أداة لتوجيه الرأي العام والتأثير على الجمهور من خلال تلاعبها بالمضامين الإعلامية. وكثيراً ما نرى بعض من القادة السياسيين يقومون باستخدام الإعلام كأداة إعادة صياغة مواقف الجماهير وكسب ولواءاتها السياسية..

"ولكل مجتمع من المجتمعات نظامه السياسي وأهدافه العامة التي يسعى إلى تحقيقها وتترجم هذه الأهداف إلى مجموعة من السياسات والإجراءات التنفيذية التي تستهدف معالجة ما يواجه المجتمع من تحديات والمؤسسة الصحفية تجد نفسها تلقائيًا تعمل في إطار هذه التوجهات.. ويحدد النظام السياسي نمط ملكية المؤسسة الصحفية وأساليب إداراتها ويفرض الأيديولوجية التي تعمل الصحف في إطارها ويحدد لها الوظائف والمهام التي تؤديها في المجتمع ومن ناحية أخرى يمثل البناء الاجتماعي السياسي مصدراً من مصادر المعلومات التي تستقي منها الصحف الوقائع والأحداث والذي يؤثر بمقتضاه على ما يجب أن يطرح وما لا يطرح من مضامين إعلامية"[1].

هذا الأمر ينطبق على المشهد الإعلامي الليبي حيث كانت وسائل الإعلام إبان النظام السابق أداة خاضعة لسيطرة السلطة السياسية وتوجهاتها وكانت الدولة هي من تضع القوانين والمعايير التي من خلالها يتم ممارسة العمل الصحفي وفق أسس ونظم لا تخرج عن إطار السياسات العامة للسلطة القائمة وكانت بعض الصحف مثل صحيفة الزحف الأخضر والفجر

(1) سوسيولوجيا الخبر الصحفي دراسة في انتقاء ونشر الأخبار، عبدالفتاح عبدالنبي، العربي للنشر والتوزيع، 1989، ص 107.

الجديد صحف مساندة لأفكار النظام وداعمة لتوجهاته وسياساته، "لقد بات الخروج عن الخطّ السياسيّ للدولة، تهمة كافية "لشرعنة" تدخّل الإدارة في حبس الصحفيين وانتهاك حقوقهم المهنية وغلق الصحف وتكميم الأفواه، وكان الاقتراب من "الطابوهات" والخطوط الحمراء، سببا كافياً لتوجيه تهم "معدّة مسبقا" بالتآمر مع "المعارضات" المتهمة بالخيانة العظمى للدولة، فإذا ما قررت جهة من الجهات الإعلامية تجاوز دورها أو حدودها في التساؤل عن سياسات العامة للدولة كان ذلك سبباً كافياً لحدوث "تدخّل يفرض تغيير اتجاهات ومضامين الرسالة الإعلامية"، ويرسّم وصاية سلطوية متجدّدة على العمل الإعلامي[1].

وسائل الإعلام ومن خلال تأثيرها على الرأي العام أصبحت موضع اهتمام خاصة من قبل القوى السياسية والاقتصادية والتي عملت على تسخيرها لصالح تحقيق أهدافها ومصالحها لكسب تأييد جماهيري .. لما تودعه هذه الوسائل من أفكار وتوجهات عن طريق مضامين رسائلها الإعلامية...

"ففي إطار النظام السياسي الأمريكي القائم على التعددية السياسية والمفاهيم الرأسمالية في الإدارة والحكم تتحدد طبيعة المضمون الصحفي وتوجهاته العامة، والتي في الغالب تتسم بالابتذال أو الذوق الهابط والذي يتمثل في التركيز على أحداث الجريمة والعنف وصور الفضائح والمسلسلات اليومية، ومع كثرة ما يوجه لهذه المضامين من نقد لما قد تحمله من تأثيرات اجتماعية ومعنوية ضارة وهبوط في الذوق العام إلا أن الملاحظ هو استمرارية سيادة هذا المضمون واستحالة تغييره، بسبب أن هذه الاستمرارية تعد شرطًا ضرورياً وإفرازاً سياسيًا لطبيعة

(1) قوي بوحنية. عصام بن الشيخ: المؤتمر الدولي الـ 17 جامعة فيلادلفيا – المملكة الأردنية – ثقافة التغيير: الأبعاد الفكرية والعوامل والتمثلات (06 – 08 نوفمبر 2012) مداخلة في إطار المحور الثاني: دور الإعلام في التغيير بعنوان: الرسالة الإعلامية العربية "التغييرية" المضامين والرؤى، ص 5.

النظـام الأمريكـي الـذي يتسـم بالثبـات والاسـتقرار وأن أي تغييـر فـي ميـزان القـوى السياسـي والاقتصادي في المجتمع الأمريكي هو الذي يمكن أن يُحدث فقط هذا التغيير[1].

وتأكيدًا على دور وسائل الإعلام في تدعيم وتعبئة الجماهير.. "نشرت صحيفة الواشنطن بوست في عددها الصادر بتاريخ 13 أغسطس عام /2004 إنها أخطأت في كيفية تغطية حرب العراق الأخيرة، وشرحت أنها رفضت نشر مقالات كانت تعارض الحرب الأميركية على العراق وهـي مقـالات كانـت تشـكك فـي امـتلاك هـذا البلـد لأسـلحة الـدمار الشـامل أي تـدحض الذريعـة الرئيسية التي استندت إليها الإدارة الأميركية لتبرير قيامها بهذه الحرب.. وأوضح مسؤول التحرير في الصحيفة ليونار داوني جونيور في عملية نقد ذاتي أن الصحيفة كانت تنشر الأخبار الصادرة عن البيت الأبيض الداعمة للحرب في الصفحة الأولى بينما الأخبار المعارضة لها كانت تنشرها في الصفحة 18 وهذا طبعا يتناقض مع مبادئ الحياد والتوازن والانفتاح على كل الآراء، ويحرم الجمهور من الوقائع المجردة"[2].

المتابع للمشهد الإعلامي الليبي قبيل أحداث 2011 يعي جيدًا الكيفية التي تعمل من خلالها المؤسسات الإعلامية بمختلف مجالاتها حيث كانت تبعيتها للدولة، والتي بدورها تحدد معايير وأسس العمل الإعلامي والصحفي وطرق الممارسة المهنية، وبالتالي فهي المسؤولة عن رسم السياسات العامة لتلك المؤسسات.. الهيئة العامة للصحافة والتي تتبع بشكل مباشر السلطة السياسية عملت على إصدار عدة صحف منها الزحف الأخضر والشمس والفجر الجديد والجماهيرية.

(1) عبدالفتاح عبدالنبي، سوسيولوجيا الخبر الصحفي، مرجع سابق، ص 107.
(2) جورج صدقة، الأخلاق الإعلامية بين المبادئ والواقع، الطبعة الأولى، بيروت، 2008.

تكلفت الدولة بسداد نفقات ومصروفات هذه الصحف ولم تخرج سياستها التحريرية عن خط السير الذي رسمه النظام مسبقًا دون التطرق لمواضيع تمس السلطة الحاكمة وتوجهاتها السياسية وانتماءاتها الفكرية والأيديولوجية..

يؤثر مناخ الحرية الذي تتمتع به الصحافة سواء كان هذا المناخ ضيقًا أو رحبًا على الممارسة الصحفية ومسؤوليات الصحفي تجاه مجتمعه وقرائه.. ومن هناك تشكلت العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية أحد المحددات الهامة في تشكيل السياسة التحريرية للصحف والتأثير فيها، ففي ظل هذه العلاقة تنشأ ظروف تؤثر على وسائل الإعلام وتساعد في تطورها بنفس النسبة التي يسير فيها التطور السياسي والاقتصادي للمجتمع باعتبار أن هناك محددات أيديولوجية واحدة تحدد الخط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة كما تحدد موقف الدولة من الإعلام ودوره ووظائفه الذي يتكامل مع سائر مؤسسات الدولة بهدف تحقيق وحماية مصالح وقيم وأهداف الطبقة التي تحكم وتسيطر.. ويعرض حسين غالي أن هناك أمران مهمان يؤثران بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على السياسة التحريرية للصحف هما الرقابة الذاتية، وصعوبة الحصول على الأخبار من مصادرها الأساسية، تتمثل الرقابة الذاتية التي يفرضها الصحفيون على أنفسهم بالسكوت عما يغضب السلطة أو من بيده السيطرة والتمويل وترجع هذه الرقابة إلى عاملين أساسيين هما خضوع الصحافة للرقابة الحكومية لفترة طويلة وبطشها العنيف الذي رسخ في عقول الصحفيين وضمائرهم الشعور بالخوف الدائم من الوقع في محاذير الرقابة ومحظورات النشر..

والعامل الثاني لجوء السلطة الحاكمة إلى تكوين هيكل مسيطر داخل الصحافة بين الصحفيين يتولى الرقابة الذاتية على ما ينشر وما يجب أن يحظر نشره[1].

ثانيًا: سياسية المؤسسة الصحفية وتأثيرها على السياسات التحريرية..

سياسة الصحيفة لها تأثير كبير في اختيار المادة الصحفية المراد نشرها بما ينسجم مع سياستها والسياسة الإعلامية للدولة.. فلكل مؤسسة صحفية تقاليدها وسياستها الخاصة بها التي تضعها لنفسها وتحكم آليات العمل لتحقيق أهدافها ومن ثم المطلوب من العاملين فيها الالتزام بتلك السياسة.. لذلك فإن سياسة المؤسسة تحدد القيم التنظيمية التي تسير عليها.. وتؤثر سياسة المؤسسة الصحفية في أوجه النشاط الإعلامي كافة لاسيما ما يتعلق بجمع الخبر، فالصحيفة التي تتبع أسلوب الإثارة في الإعلام والنشر تسعى إلى الحصول على الأنباء المثيرة للقارئ مثل الجنس والجريمة والصراع على المال والنساء مع العمل على تحريرها بأسلوب مثير يحوي كثيراً من التهويل والمبالغة في إخراجها، في حين هناك صحف أخرى تتبع أسلوباً محافظاً في جمع مادتها الصحفية فلا تنشر أو تذيع إلا ما يتفق مع سياستها الإعلامية في إشاعة القيم العامة والتراث الثقافي والمثل العليا للجماهير[2].

وبالتالي فإن سياسة الصحيفة تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بالسياسات العامة للدولة والتي تحدد بموجبها ما يتم نشره أو حجبه أو تعديله بما يتماشى مع توجهات السلطة السياسية وأن مضامين المادة الإعلامية تتعرض لمقص الرقيب المتمثل في حارس البوابة الشخص الذي يودي دور المغربل لكم الأخبار والموضوعات المعدة للنشر، الأمر الذي يترتب عليه التأثير في

---

(1) محرز حسين غالي، العوامل الإدارية المؤثرة على السياسية التحريرية للصحف المصرية، رسالة ماجستير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة) 3002 ص87-89.

(2) محمد عبود مهدي، أخلاقيات العمل الصحفي- المفهوم والممارسة، ورقة بحثية أهل البيت العدد الثالث، ص 203-204.

السياسات التحريرية للصحيفة ذاتها وبالتالي تفقد المؤسسة الصحفية مصداقيتها المهنية أمام الجمهور وقرائها..

وتؤكد جيهان رشتي أن لكل وسيلة إعلامية سياستها الخاصة سواء اعترفت بذلك أم لم تعترف، وقد تظهر هذه السياسة في تحريف بعض الموضوعات الإخبارية، أو إهمالها لقصص معينة، ويتعلم العاملون في الوسيلة الإعلامية السياسة التحريرية للصحيفة في البداية عن طريق زيادة الخضوع وهي التطبيع أو التنشئة الاجتماعية للعاملين لكي يستوعبوا تقاليد عملهم عن طريق الاستيعاب التدريجي بدون تعليمات مباشرة ويتم ذلك من خلال ما يلي:

- يقوم العامل في الجريدة يومياً بقراءة جريدته، وتشترط بعض الصحف هذا، ومن السهل تحديد خصائص الجريدة من هذه القراءة.
- توجه الجريدة العاملين الجدد فيها بشكل غير مباشر عن طريق المحررين والعاملين القدامى.

يتعرف الصحفي على سياسة الجريدة من خلال أحاديثه مع زملائه الصحفيين، أومن خلال المؤتمرات الصحفية التي تعقد بالجريدة[1].

المؤسسة الصحفية مهما كان انتمائها الفكري والأيديولوجي فإنها تُلزم الصحفيين العاملين فيها بالرضوخ لهذه السياسة ونشر كل ما يتوافق معها حتى وأن عارضت قناعاتهم ومبادئهم إلا أنهم يجدون أنفسهم خاضعين لها لعدة أسباب، تُلخصها جيهان رشتي في النقاط التالية[2]:

- يتوقع المالك من وجهة نظره أن يطيعه العاملون عنده فهو يرى بأن له سلطة عقاب أو فصل المحرر، فالخوف من العقاب وليس توقيعه هو الذي يسبب الخضوع.

---

(1) جيهان رشتي، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي، 1978 ص333.

(2) جيهان رشتي، المرجع السابق نفسه، ص 333.

- شعور الصحفي بالالتزام نحو الوسيلة الإعلامية؛ لأنها هي التي وفرت له عملاً، وقد يشعر بالاحترام والعرفان لعدد من المحررين لتعليمهم إياه.
- تطلعات الصحفيين، فالصحفي يعتبر عمله مجرد جسر يؤدي بهم إلى أعمال أخرى يحققون منها أرباحاً أكثر في مجالات مختلفة مثل العلاقات العامة والإعلان أو العمل كنقاد مستقلين يرسلون نتاجهم إلى العديد من الصحف.
- عدم وجود تكتل لمعارضة السياسية السائدة في الوسيلة الإعلامية.
- طبيعة العمل الإعلامي الذي يتسم بالود والتعاون وتبادل المناقشات والأفكار.

ثالثًا: قيم المجتمع وتقاليده وتأثيرها على السياسات التحريرية..

يعد النظام الاجتماعي الذي تعمل في إطاره وسائل الإعلام من القوى الأساسية التي تؤثر على القائمين بالاتصال فأي نظام اجتماعي ينطوي على قيم ومبادئ يسعى لإقرارها ويعمل على تقبل المواطنين لها ويرتبط ذلك بوظيفة التنشئة الاجتماعية أو التطبيع وتعكس وسائل الإعلام هذا الاهتمام بمحاولاتها الحفاظ على القيم الثقافية والاجتماعية السائدة ويرى الأحداث وارين بريد: "أنه في بعض الأحوال قد لا يقدم القائم بالاتصال تغطية كاملة للأحداث التي تقع حوله، وليس هذا الإغفال نتيجةً لتقصيرٍ أو عجز، ولكن القائم بالاتصال يغفل أحياناً تقديم بعض الأحداث إحساساً منه بالمسئولية الاجتماعية، وللحفاظ على المجتمع واحترام فلسفته وعاداته وقيمه، والأدوار الدينية والسياسية والأخلاقية المعاشة وللأشخاص الذين يمارسون هذه الأدوار[1].

وسائل الإعلام رغم لهثها وراء السبق الصحفي والآنية في نشر الأخبار والموضوعات إلا أنها تجد نفسها مُلزمة بمراعاة الضوابط والقيم الأخلاقية والمهنية عند تعاملها مع قضايا المجتمع

(1) حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، دار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 1998، ص 178.

ومبادئه وعدم نشر أو عرض ما يمس هذه الأخلاق من صور أو رسومات أو عبارات تخدش الحياء ولا تتماشى مع قيم وأخلاقيات المجتمع خاصة المجتمعات العربية الإسلامية والتي يتطلب العمل الصحفي والإعلامي التقيد بطبيعة المجتمع ونمط سلوكياته وأسلوبه..

وفي هذا السياق أشار وارين بريد أن وسائل الإعلام التي تحترم التقاليد والنظام تضحي أحيانًا بالسبق الصحفي أو تتسامح وتفرط بعض الشيء في واجبها الذي يفرض عليها تقديم الأخبار التي تهم الجماهير إذا ما تعارضت هذه الأخبار مع قيم المجتمع وتقاليده، وأن الهدف الذي من أجله أُنشئت وسائل الإعلام بما فيها الصحف يكمن في خدمة المجتمع انطلاقًا من فكرة أن الصحفي قد يضحي بالمصدر ولكنه لا يضحي بالجمهور[1].

رابعًا: ملكية الصحف ومصادر تمويلها وتأثيرها على السياسات التحريرية..

لا شك أن لملكية وسائل الإعلام تأثير كبير على أدائها وسياستها الإعلامية سواء كانت هذه الملكية حكومية أو خاصة فمن يمتلك الوسيلة يمتلك القرار، وأحيانًا يكون هذا القرار معارضًا ومخالفًا للضوابط والأسس المهنية إلا أنها تجد من يروج لها ويتبناها من داخل المؤسسة الإعلامية نفسها، فمالك الوسيلة يتحكم بشكل مباشر أو غير مباشر في كافة الجوانب الإدارية والتحريرية متجاوزًا بذلك القوانين المعمول بها داخل المؤسسة الإعلامية.

وهذا ما يؤكده الدكتور خليل أبو أصبع بأن مالك وسائل الإعلام سواء كان المالك حكوميا أو قطاعًا خاصًا لهم تأثيرهم على ما يقرأه الناس وما يسمعوه ويشاهدوه بالإضافة إلى سيطرتهم على مضمون الوسائل الإعلامية وينعكس هذا التأثير على المؤسسة الإعلامية وإداراتها من خلال عدة أشكال:

---

(1) حسن عماد مكاوي، وليلى حسين السيد، المرجع السابق نفسه، ص178.

1. يقرر مالك المؤسسة الإعلامية سياستها وأهدافها ويقوم بتوجيهها سواء كان هو مديرها أم لا.
2. يتدخل مالك المؤسسة الإعلامية بإصدار القرارات التي قد تتعارض مع مدير المؤسسة الإعلامية.
3. يحدد مالك المؤسسة ميزانيتها مما يؤثر على نشاطها وفعالية إداراتها بوجهيها التحريري والإداري.
4. يقوم مالك المؤسسة بتعيين موظفين وتحديد مسؤولياتهم بغض النظر عن مقدرتهم لتحميل المسؤولية أم لا[1].

وفي السياق نفسه تقول نفيسة صلاح الدين أن لملكية وسائل الإعلام تأثير على الأداء الإعلامي للوسيلة ، فلا يوجد إعلام حر بشكل كامل وهو ما يؤكده الواقع، ورغم تباين هذا التأثير من قبل الإعلام المملوك للدولة والإعلام الخاص، فإنهما يلتقيان في جوانب متعددة من أهمها:

1. **التأثير على الرأي العام:** يعد الإعلام الصيني مثال بارز لمدى تأثير ملكية الدولة على الأداء الإعلامي، فمازالت الحكومة الصينية تسيطر بشكل مطلق على وسائل الإعلام، على الرغم من أن وسائل الإعلام تعمل وفقاً لقواعد السوق الحر، ولكنها تعمل في ضوء التوجهات الدعائية للحزب الشيوعي، ولا تستطيع الخروج عن مبادئه وسياساته وتوجهاته، أو الخروج عن التعليمات الحكومية.

(1) خليل أبو أصبع إدارة المؤسسات الإعلامية في الوطن العربي، دار أرام للدراسات والنشر والتوزيع، 1997، ص 88.

2. **تحقيق مصالح النخبة الحاكمة:** حيث تُتهم المؤسسات الإعلامية الكبرى بأنها تقوم بدور شرطي الحراسة لحماية وترويج المصالح والتشريعات الاقتصادية للنخب الحاكمة، وأباطرة السوق، حيث وقد وصل الأمر ببعض هذه المؤسسات الإعلامية إلي الاستحواذ على السلطة السياسية نفسها في بعض الدول، حيث تمكن مثلاً سيلفيو برلسكوني صاحب الإمبراطورية الإعلامية في ايطاليا من القفز إلى رأس السلطة من خلال سيطرته المطلقة على وسائل الإعلام وتسخيرها لخدمة أغراضه السياسية[1].

الأمر الذي يؤيده الدكتور (عبدالجواد سعيد ربيع) أن نمط الملكية الصحفية أيًا كان شكلها من العوامل المهمة المؤثرة في سياسات تحرير الصحف حيث يتدخل الملاك في رسم وتوجيه السياسات التحريرية لصحفهم بحيث تعبر في النهاية عن مصالحهم وتوجهاتهم ورؤاهم السياسية والفكرية حتى لو تعارضت هذه الرؤوس والمصالح مع المسؤولية المهنية للصحف تجاه القارئ والمجتمع[2].

إبان النظام الليبي السابق كانت وسائل الإعلام كافة تقع تحت سيطرة الدولة وخاضعة لسياساتها وتوجهاتها إعلاميًا وسياسيا وهي من تتولى مهمة الإشراف والمتابعة لهذه الوسائل.

وكانت الهيأة العامة للصحافة والتي تصدر عنها العديد من الصحف تقوم بدور الرقيب على ما يتم نشره عبر صفحات تلك الصحف – صحيفة الفجر الجديد – وصحيفة الجماهيرية– وصحيفة الشمس – وصحيفة الزحف الأخضر – والتي تصدر عن مكتب الاتصال باللجان الثورية في ذلك الوقت، إلى جانب بعض الصحف والمجلات التابعة للمؤسسات والهيئات

---

(1) نفيسة صلاح الدين، "ملكية وسائل الإعلام وتأثيرها على الأداء الإعلامي، "مقالة منشورة على موقع الهيئة العامة للاستعلامات، بتاريخ 2016/03/11 على الرابط التالي: www.sis.gov.eg.

(2) عبدالجواد سعيد ربيع، إدارة المؤسسات الصحفية "دراسة في الواقع والمستحدثات"، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط الأولى، 2004، ص 103.

الحكومية وكلها لا تخرج عن السياسات العامة للسلطة الحاكمة، ولم يبرز مصطلح القطاع الخاص إلا بعد قيام ثورة فبراير عام 2011 حيث ظهرت الكثير من الصحف والمجلات تحت مسميات متعددة وتوجهات مختلفة وكانت في معظمها تابعة لقطاعات خاصة سواء تكتلات سياسية أو حزبية أو رجال أعمال أو مؤسسات مدنية أو أهلية وقد تأسست هذه الصحف تزامنًا مع ثورة فبراير لتحقيق أهداف ومصالح بعينها سياسة أو اجتماعية أو اقتصادية..

والجدير ذكره أن تلك الوسائل الإعلامية الخاصة تأسست للتأثير في الرأي العام وللترويج عن مصالح وغايات مؤسسيها سواء كانوا أفراد أو أحزاب وتكتلات، بعض هذه الوسائل الإعلامية لم تستمر طويلًا نظرًا لأسباب سياسية أو اقتصادية وبعضها الأخر لا يزال يتواجد على الساحة الإعلامية إلى يومنا هذا..

وفقًا لما سبق يمكننا القول أنه لا يوجد إعلام حر مستقل عن السلطة السياسية وإن وجد هذا النموذج فإنه حتمًا يتأثر بشكل أو بآخر بالنظم السائدة على الرغم من شعارات الموضوعية والمهنية التي يرددها على مسامع قرائه ومتابعيه. وفي هذا السياق تقول الدكتورة نفيسة صلاح الدين إنه في دول متقدمة تدعي حرية واستقلالية وسائل الإعلام توجد في الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من التكتلات الاقتصادية العملاقة تسيطر على وسائل الاتصال الأمريكية، وتتحكم فيما يشاهده الجمهور الأمريكي، وما يقرأه عن العملية السياسية. وتستخدم هذه الشركات قوتها السوقية لطرح أجندتها، وأجندة الشركات العملاقة الأخرى، وتصبغ كل جوانب الثقافة الأمريكية بالصبغة التجارية. وتنكر هذه الشركات والقوى الرأسمالية التي تملكها حقيقة أن الديمقراطية السليمة تقوم على رأي عام واعي ومتعلم، ولا تطرح القضايا السياسية الحساسة سوى بشكل هزيل[1].

(1) نفيسة صلاح الدين، ورقة بحثية بعنوان "ملكية وسائل الإعلام وتأثيرها على الأداء الإعلامي، مرجع سابق.

فالاحتكارات الكبرى في الملكية الصحفية أو في المحال الصحفي أدت إلى تغييب هذه الملاحم المتميزة لسياسات تحرير الصحف المستقلة باهتمام هذه الصحف بالقضايا القومية والعالمية والبعد عن طرح القضايا الخلافية وغياب أو ضعف الاتجاهات النقدية في معالجتها وأن تحول ملكية الصحف في الغرب من الملكية المستقلة إلى ملكية الشركات الكبرى أدى إلى اهتمام أصحاب المشروع الصحفي بالجوانب الاقتصادية والإدارية على حساب السياسات التحريرية[1].

- **مصادر تمويل الصحف.**

من المعروف إنه من يملك التمويل يملك السطوة والتأثير وكلما كانت سلطة الدولة قوية في التمويل كلما زاد خضوع وسائل الإعلام لسياستها وتوجهاتها وبالتالي تصبح هذه الوسائل أداة طائعة وخادمة للسلطة الحاكمة.. وفي هذا الجانب يرى الدكتور محمد حسام الدين إنه تزداد حدة مشكلة تمويل الصحف مع ضخامة الوارد المالية والاستثمارات التي تحتاجها الصحافة ليصبح في مقدورها أداء عملها بالفعالية المطلوبة خاصة مع التطور التكنولوجي المعاصر للصحافة، وما يحتاجه من استثمارات ضخمة والحاجة المستمرة لجديد أساليب الإنتاج والتوزيع وتطويرها، فمن الأشياء التي تساعد على تحقيق الموضوعية ملكية الصحف ومصادر تمويلها[2].

فإذا كانت مصادر تمويل الصحف حكومية فإن المؤسسة الإعلامية لن تتمكن من تحقيق الموضوعية والمهنية في نشر أخبارها وموضوعاتها والأمر ينطبق على طبيعة تمويل الصحف التابعة للقطاع الخاص والتي يتحكم من خلالها الممول في رسم سياساتها ومضامينها الإعلامية حسب توجهاته الفكرية والأيديولوجية.

---

(1) محرز حسين غالي، العوامل الإدارية المؤثرة على السياسية التحريرية للصحف المصرية، مرجع سابق، ص74.

(2) محمد حسام الدين، المسؤولية الاجتماعية للصحافة، الدار المصرية اللبنانية، ط الأولى، 2003، ص179.

كما لا يمكن الإغفال عن الدور الذي تلعبه الإعلانات في التأثير على رسم السياسات التحريرية فمن خلال تحكم المالك والممول والمعلن تفقد المؤسسة الصحفية تأثيرًا على الجمهور ومصداقيتها لدى قرائها ومتابعيها الكثير من الصحف والتي تفتقر للتمويل من أجل استمراريتها وديمومتها تلجا إلى الاستعانة بالمعلن أو الممول والذي يضع عدة شروط لتمويل المؤسسة الصحفية ومن المعروف أن شروط الممول لا يراعي فيها الضوابط المهنية والأخلاقية للعمل الصحفي وإنما تعكس مصالح وأهدافه بالدرجة الأولى على حساب المضمون الإعلامي والمهني.

ونظراً للدور الذي يلعبه التمويل فقد حدد محرز حسين غالي أربع مصادر أساسية لإيرادات وتمويل المؤسسات الصحفية وهي (عائدات التوزيع – عائدات الإعلان – دعم الصحف من الدولة أو الأحزاب أو الشركات – وإيرادات بعض الأنشطة التجارية والاستثمارية التي تمارسها بعض المؤسسات الصحفية المعاصرة)[1].

ويؤكد الدكتور (محمد حسام الدين) إن تأثير الإعلان عن الموضوعية الصحفية الأخطر من بين تلك المصادر حيث أن الظاهرة التي تستشري الآن بشكل خطير وهي أن كثيرًا من الوزارات والأجهزة والمؤسسات الحكومية رغبة منها في القضاء على الهامش الضيق لحرية الصحافة تقوم بشراء صفحات كاملة في الصحف وهي التي تحررها وتنشر فيها ما تشاء وكلها أخبار وموضوعات موجه[2].

ويطرح (محرز حسين غالي) اتجاهين مختلفين لتأثير الإعلان في السياسات التحريرية للصحف حيث يذهب أنصار الاتجاه الأولى إلى أن زيادة الإعلانات وإيراداتها تحمي الصحف من الوقوع في قبضة عدد محدود من المعلنين يوجهون السياسات التحريرية كما تحميها من

---

(1) محرز حسين غالي، العوامل الإدارية المؤثرة في السياسات التحريرية للصحف المصرية، مرجع سابق، ص76.

(2) محمد حسام الدين، المسؤولية الاجتماعية للصحافة، مرجع سابق، ص 180.

الوقوع في قبضة السلطة السياسية من خلال قبول الدعم ومحاولات السلطة السياسية المستمرة في السيطرة على الصحف.. بينما يذهب أنصار الاتجاه الثاني إلى أن احتكار وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على إيرادات الإعلانات باعتبارها المصدر الرئيسي في التمويل قد أدى إلى حدوث أضرار كثيرة أصابت سياسات تحرير هذه الصحف ويأتي في مقدمة هذه التأثيرات السلبية زيادة المساحة الإعلانية على حساب المساحة المخصصة للمواد التحريرية[1].

خامسًا: الخصائص الديموغرافية للقائم بالاتصال وتأثيرها على السياسات التحريرية

تؤدي الخصائص والسمات الشخصية للقائم بالاتصال وكفاءته المهنية وانتماءاته الاجتماعية والفكرية دوراً هاماً في التأثير على السياسات التحريرية للمؤسسة الصحفية من خلال توجيه واختيار ونشر الأخبار ففي دراسة أجريت على كيفية تحرير الأخبار التي ترسلها وكالات الأنباء بالتلكس لإحدى الصحف الأمريكية الصباحية وجد أن اختيار المحررين للأخبار يعتمد على الاحتكام إلى القيم الموضوعية العليا التي ترتبط بخبراتهم الخاصة واتجاهاتهم وميولهم الاجتماعية، وحدد (عبدالفتاح عبدالنبي) ثلاثة أنواع شائعة من الضغوطات التي لها تأثير قوي على علاقة القائم بالاتصال بالسياسات التحريرية ضغط التقاليد ـ والعامل الشخصي ـ والضغوط الاقتصادية) وتتمثل الضغوط الاقتصادية في الحاجة إلى الكسب المادي والرغبة في التعيش تحت ضغط هذه الحاجة قد يبع المحرر أو القائم بالاتصال ضعيف الشخصية ولائه لصحاب العمل أو المؤسسة الصحفية مقابل الحصول على عائد نقدي أو وظيفة أو خدمة ما، كذلك يشكل ضغط التقاليد التي تلتزم بها المؤسسة وتُلزم المحرر أو القائم بالعملية الاتصالية بإتباعها، والعامل الشخصي الذي يشكل ضغط على القائم بالعملية الاتصالية هو التزام الصحفي وتأثيره

(1) محرز حسين غالي، المرجع السابق نفسه، ص 77.

بكل توجيهات رؤساء العمل أو زملاء المهنة فيما ينبغي أن يكون وما ينبغي ألا يكون سرعان ما يبادر المحرر إلى تحويل هذا الرأي إلى مبدأ[1].

ويرى (حسن مكاوي) (وعاطف عدلي العبد) إن الانتماءات الفكرية والاجتماعية للقائم بالاتصال تعد عنصر محددًا من محددات الشخصية لأنها تؤثر في طريقة التفكير أو التفاعل مع العامل المحيط بالفرد، كما إن الفرد ينتمي إلى الجماعات الاجتماعية، والتعليمية، والاقتصادية، وتعد هذه الجماعات بمثابة الجماعات المرجعية يشارك الفرد أعضاؤها في الميول والدوافع والاتجاهات، وتؤثر قيمهم ومعاييرهم في اتخاذ قراراته أو قيامه بسلوك معين[2].

لا شك بأن السمات الشخصية للقائمين بالعملية الاتصالية تلعب دوراً أساسيًا في محتوى ومضمون المادة الإعلامية وتتمثل هذه السمات أو الخصائص في الخلفية الفكرية والثقافية والاجتماعية وكذلك انتماءاته السياسية والأيديولوجية وعلاقته بزملائه ورؤسائه والعائد أو المردود المادي الذي يتلقاه من المؤسسة الصحفية التي يعمل بها.

يشير الدكتور (سعيد محمد السيد) أن القائم بالاتصال يتعرض لضغوطات مهنية وسياسية وإدارية واجتماعية وتعد الضغوطات الإدارية حسب رأي السيد من أكثر الضغوطات تأثيرًا على أدائه المهني والتي تفوق تأثير الضغوطات أو القيود المهنية فهي تحد من استقلالية الصحفي وفاعليته أكثر من أنواع الضغوط الأخرى والمشكلة تتمثل في الضغوط غير الظاهرة والتي تمارسها المؤسسات الإعلامية ولأهمية هذا النوع من الضغوط الإدارية قام الباحث (بريد) بدراسة أجريت على 120 مندوب صحفي في صحف متوسطة الحجم كشف الدراسة إنه تم ممارسة ضغوط غير رسمية أدت إلى خضوع الصحفيين الذين لا يتفقون شخصيًا مع السياسات التحريرية

---

(1) عبدالفتاح عبدالنبي، سوسيولوجيا الخبر الصحفي، دراسة في انتقاء ونشر الأخبار، العربي للنشر والتوزيع، 1989، ص86.

(2) عماد حسن مكاوي، عاطف عدلي العبد، نظريات الإعلام، 2007، ص299.

للصحيفة، فالقرارات الإدارية التي تتخذ دخل المؤسسة الصحفية قد تؤثر على المحتوى التحريري بشكل غير مباشر بالإضافة إلى حرص الصحفي على إرضاء رئيس التحرير يعتبر جانب من جوانب الضغوطات الإدارية التي تؤثر على التحرير المهني[1].

(1) سعيد محمد السيد،الضغوطات المهنية والإدارية على القائم بالاتصال، بحث منشور بالمجلة العلمية بكلية الإعلام بالقاهرة، العدد الأول، 1998م.

المبحث الرابع

- مفهوم القائم بالاتصال.
- مفهوم القائم بالاتصال في إطار حارس البوابة.
- القائم بالاتصال والضغوطات التي يتعرض لها.

أولاً: مفهوم القائم بالاتصال..

يمثل القائم بالاتصال وحدة التحليل الأصغر في الإجابة على الأسئلة الخاصة بمسئولية إنتاج الرسائل الإعلامية، وهذا المفهوم يمتد ليشير إلى كل من يعمل في بناء أو تشكيل الرسالة الإعلامية مهما اختلفت الأدوار أو المواقع، وقد فرض هذا المفهوم نفسه منذ أصبح إنتاج الرسالة الإعلامية يتجاوز حدود الفرد أو الجماعات الصغيرة، وأصبح يعتمد على تنظيم معقد من الأدوار والمواقع التي تسهم في هذا العمل[1].

وفي المقابل يعرفه (حسن مكاوي) (ليلى السيد) أنه الشخص الذي يبدأ الحوار بصياغة أفكاره في رموز بهدف توجيهها إلى الجمهور الذي يقصده[2].

وتقول (نجوى الفوال) بأن المدرسة الفرنسية تطرح مفهومًا أخر للقائم بالاتصال إذ تطلق عليه لقب الوسط على أساس أن الصحفي يقوم بأدوار متعددة فهو يبحث عن المعلومة ويختار مضمون الرسالة ثم يتوجه بها إلى الجمهور وهو بذلك يلعب دورًا تفاوضيًا بين صانع المعلومة (المصدر) وبين الجمهور المتلقي[3].

واستنادًا لما سبق يمكن القول أن القائم بالاتصال هو الشخص القادر على التأثير في العملية الاتصالية بما يودعه في عقول الجماهير من أفكار وتوجهات بهدف تغيير أو تعديل أو تثبيت آرائهم حول قضايا وموضوعات معينة.

---

(1) سمية كامل أبو ماضي، العوامل المؤثرة على الأداء المهني للقائم بالاتصال في تغطية الانقسام الفلسطيني، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2010، ص53.

(2) حسن مكاوي، ليلى السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، دار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 1998، ص44.

(3) نجوى الفوال، القائمون بالاتصال، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، 1992، ص5.

ويعرف القائم بالاتصال في الصحافة على أنه أحد الأطراف الأساسية في العملية الاتصالية ويتسع مفهومه ليشمل أعضاء الجهاز التحريري الصحفي من محررين ومندوبين وكتاب ومراسلين ومصورين ورسامين ومختصين بالإخراج حيث يتخذون الصحافة مهنة لهم يمارسونها باحتراف[1].

ويعرف (محمد عبدالحميد) القائم بالاتصال إنه الشخص الذي يبدأ عملية الاتصال بإرسال الفكرة أو الرأي أو المعلومة من خلال الرسالة التي يقوم بإعدادها وقد يكون هذا الشخص مصدر الفكرة أو المعلومة أو الرأي وقد لا يكون مصدرها[2].

ويرى (فلاح الصفدي) أن دراسة القائم بالاتصال لا يمكن أن تتم بمعزل عن الواقع والبيئة والنظام المؤسسي الذي يعمل من خلاله وهو ما يؤكده عدد من الباحثين في هذا المجال، فالأمريكي (هربرت) يذكر أن تعريف القائم بالاتصال يرتبط بالدراسة التحليلية لوسائل الاتصال باعتبارها مؤسسات لها منظومة اجتماعية، ودراسة دور ومركز العامل بها والظروف العوامل التي تؤثر على اختيار مضمون الصحف... وهو الشخص الذي يلعب دور في التأثير على الرسالة الإعلامية منذ بداية تكوينها وحتى تصبح جاهزة في شكلها النهائي للإرسال عبر وسيلة إعلامية إلى جمهور متلقي[3].

وهذا ما يؤكده (حسن مكاوي) (وليلى السيد) بأن دراسة القائم بالاتصال لا تقل أهمية عن دراسة محتوى الرسالة الإعلامية وغالبًا ما تتم دراسة القائم بالاتصال في إطار تحليل وسائل

---

(1) فوزية عكاك، القيم الخبرية في الصحافة الجزائرية الخاصة، رسالة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، ص183.

(2) محمد عبدالحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، القاهرة، عالم الكتب، 2010، ط3، ص25.

(3) فلاح سلامة الصفدي، استخدامات القائم بالاتصال في الصحافة الفلسطينية لشبكات التواصل الاجتماعي والاشباعات المتحققة، رسالة ماجستير: كلية الآداب، قسم الصحافة الجامعة الإسلامية، غزة ،2015، ص85.

الإعلام بوصفها مؤسسات لها وظيفة اجتماعية والظروف التي تؤثر على اختيار المحتوى.. وحدد دييدبرلو الشروط الواجب توفرها في القائم بالاتصال كالآتي[1]:

1. توفر مهارات الاتصال.
2. اتجاهات القائم بالاتصال نحو نفسه ونحو الموضوع ونحو المتلقي وكلما كانت هذه الاتجاهات ايجابية زادت فاعلية القائم بالاتصال.
3. مستوى معرفة المصدر وتخصصه بالموضوع الذي يعالجه يؤثر في زيادة فاعليته.
4. مركز القائم بالاتصال في إطار النظام الاجتماعي والثقافي وطبيعة الأدوار التي يؤديها.

ومن جانبه يقول (محمد عبدالحميد) إنه ليس هناك نموذج موحد لعدد من الخصائص التي يمكن أن ترسم صورة القائم بالاتصال وعناصرها في علاقتها بالمحتوى أو إقناع المتلقي إلا أن عدد من البحوث أجريت على بعض السمات والخصائص مثل الدخل، النوع، الطبقة وغيرها، إلى جانب السمات الفكرية أو العقائدية التي تؤثر على مصداقية القائم بالاتصال وثقة المتلقي فيما يقوله أو ينشره، وقد ركز معظم الباحثين على الخصائص الثلاث وهي[2]:

1. **الصداقية:** يعتمد قياس مصداقية القائم بالاتصال على عنصرين أساسيين هما الخبرة وزيادة الثقة في القائم بالاتصال.
2. **الجاذبية:** نظراً لصعوبة قياس هذه الخاصية موضوعياً، فقد ركز الباحثون على محددات خاصة لهذا المفهوم تتمثل في التشابه والتماثل، وذلك بناء على الفرض القائل بأن المصدر أو القائم بالاتصال ذو الجاذبية سيكون أكثر تأثيراً على الشخص المحايد أو الذي له الجاذبية في الإقناع.

---

(1) حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، مرجع سابق، ص 175.

(2) محمد عبدالحميد، مرجع سابق، ص155- 161.

3. **قوة المصدر**: إن القائم بالاتصال يجب أن يكون لديه القوة والتأثير في تغيير اتجاهات الأفراد وسلوكياتهم.

ثانياً: مفهوم القائم بالاتصال.. نظرية حارس البوابة.

عرف (بسام مشاقبة) حراس البوابة أنهم الأشخاص الذين يقومون بالتقاط وجمع الأخبار والأنباء والمعلومات من مصادرها الإخبارية سواء كانت وكالات الأنباء أو الصحف أو الأفراد أو المؤسسات أو الجماعات أو الجماهير كل هؤلاء حراس للبوابات[1].

البداية الحقيقة لظهور نظرية حارس البوابة في شكلها الحالي تعود للتطوير الذي أحدثه العالم النمساوي كورت لوين على مفهوم حارس البوابة حيث نقلها من مجرد مفهوم إلى نظرية وأثبت أن الرسالة الإعلامية تتعرض من خلال رحلتها إلى الجمهور لنقاط تفتيش وتمحيص وتدقيق وهي عملية تتأثر بالقوى المحيطة بحارس البوابة. وقد استخدم لوين مصطلح حارس البوابة عام 1947 ليشير إلى العملية التي تسير فيها المادة الإعلامية في قنوات حتى تصل إلى الجمهور وخلال هذه القنوات تمر المادة الإعلامية بعدة نقاط تكتسب فيها تصريحًا بالمرور من هذه النقاط التي تشبه حواجز التفتيش وكلما زادت المراحل التي تمر بها المادة الإعلامية زادت نقاط التفتيش[2].

ومن جهتها تقول (أميمة عمران) إن نظرية حارس البوابة من أحد المداخل النظرية التي يمكن الاستفادة منها باعتبار القائم بالاتصال داخل أي مؤسسة إعلامية يدين بالولاء للسياسات

(1) بسام مشاقبة، نظريات الاتصال، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص191.
(2) سمية أبو ماضي، مرجع سابق، ص60.

التي يرسمها أصحاب المؤسسة أو القائمين عليها ومن ثم يجد نفسه أمام عدد من التعليمات والتوجيهات التي تؤثر على اختياراته في بناء وتقييم الرسالة الإعلامية[1].

نظرية حارس البوابة وفق لما سبق فأنها تعتمد بشكل أساسي على القائم بالاتصال نفسه أي الشخص الذين يقوم بالعملية الاتصالية داخل المؤسسة الإعلامية سواء كانت الصحفي أو مالك المؤسسة أو الممول أو أي فرد قادر على رسم السياسات التحريرية حيث تؤثر طبيعته وسماته الشخصية على مضمون المادة أو الرسالة من حيث اقتناعه أو رفضه لهذه الرسالة حسب توجهاته وميوله وانتماءاته وبالتالي فإن عملية نشر المادة الإعلامية تتوقف على دور هذا الحارس والذي يسمح بمرور المادة من عدمه..

وأعتبر العلماء أن نظرية لوين من أفضل نظريات الاتصال التي تناولت القائم بالاتصال ويؤدي حارس البوابة الإعلامية دورًا مهمًا فيما يتعلق بانسياب المعلومات إلى الجمهور حيث يتحكم في تلك المعلومات من مرحلتين أولًا – تحكم الاعتبارات الشخصية لحراس البوابة الإعلامية في إدخال ما يريدون من معلومات وقد يتم اختيار تلك المعلومات عمديًا بغرض أحداث تأثير على الجمهور المستهدف. ثانيًا– قد تلجأ وسائل الإعلام في بعض الأحيان إلى حجب الحقيقة أو المواد التي يحتاجها الجمهور لتعزيز ثوابته الثقافية والاجتماعية[2].

وتستند نظرية حارس البوابة إلى مجموعة من الافتراضات الضمنية والمعلنة منها:

- إن حركة التدفق للأخبار والمعلومات تمر في سلسلة متصلة يقف في تلك الحلقات أو المراكز أشخاص يتمتعون بالقدرة على حجب التدفق أو تعديله نقصًا أو زيادة.

---

(1) أميمة عمران، مرجع سابق، ص119– 200.

(2) زهير حسين، السياسات التحريرية للصحف الخليجية والعوامل المؤثرة على القائم بالاتصال، بحث منشور بمجلة سمات، الجامعة الأهلية، البحرين، سنة 2014، العدد 2، ص75.

- إن الأشخاص الذين يتمتعون بالقدرة على التحكم في تدفق المعلومات يمثلون حراسًا لنظم معينة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية هم جزء أصيل من تلك النظم بحكم انتمائهم إليها أيديولوجيا أو بنائيًا أو بحكم الضغوطات التي تمارس عليهم من قبل أذرع السلطة السائدة أو المؤسسة الإعلامية التي يعملون بها.
- إن حراس البوابات بحكم مناصبهم يسيطرون على المعلومات المتاحة لهم فهم يسيطرون على ما نقرأ ونسمع داخل البلاد مما سيكون له تأثير في الاتصال الدولي[1].

ثالثًا: الضغوطات التي يتعرض لها حارس البوابة..

أولاً: معايير المجتمع وقيمه وتقاليده:

في كثير من الأحيان يغفل القائم بالاتصال (حارس البوابة) على تقديم ونشر بعض الأخبار والموضوعات إحساسًا منه بالمسؤولية الاجتماعية وللحفاظ على قيم المجتمع وتقاليده خاصة في المجتمعات المحافظة والتي يستوجب على الصحفي التفكير جيدًا فيما يتماشى أو يتعارض مع ثقافة وقيم هذا المجتمع، ويحرص حارس البوابة الإعلامية في الدول العربية على مراعاة الاعتبارات الثقافية للجمهور العربي وكذلك الخلفيات الاجتماعية والسياسية فعند تحديد الاعتبارات الأيديولوجية والاجتماعية والدينية يكون من السهل انتقاء الأخبار وبالتالي تعد هذه القيم محددات قوية في اختيار الأخبار وتقييمها[2].

---

(1) بسام مشاقبة، مرجع سابق، ص11.

(2) فوزية عكاك، مرجع سابق، ص 227.

وتقول (جيهان رشتي) إنه في الدول النامية التي تتغير ويهددها التمزق الاجتماعي فعادة ما يلجأ القادة أو الحكام إلى السيطرة على وسائل الإعلام لضمان استخدامها للوصول إلى الإجماع والاتفاق في الأمور الأساسية[1].

ثانيًا: المعايير الذاتية.

تلعب السمات والخصائص الشخصية للقائم بالاتصال دورًا في ممارسة دور حارس البوابة الإعلامية مثل النوع، العمر، الطبقة الاجتماعية، والتعليم، الانتماءات الفكرية أو العقائدية.

وقد أهتم العلماء بالإطار الدلالي والخبرات المختزنة للقائم بالاتصال التي تؤثر في أفكاره ومعتقداته والتي تحدد له السلوك المتوقع في المواقف الاتصالية المختلفة وتحديد ما يجب ومالا يجب[2].

القائم بالاتصال والذي يتفق في بعض الأحيان مع شخصية حارس البوابة في تبرير عملية حذفه وتعديله للمادة الإخبارية قبل إعدادها للنشر فقد يمارس القائم بالاتصال دور حارس البوابة من خلال دفن أو إخفاء رسالة إعلامية بحجة عدم أهميتها أو تعارضها مع السياسات العامة وهذا الأمر يتعارض مع الأخلاقيات المهنية والإعلامية للعمل الصحفي.

ثالثًا: المعايير المهينة.

يتعرض القائم بالاتصال للعديد من الضغوط المهينة والتي بدورها تؤثر على ممارسته المهنية للرسالة الإعلامية وتجعله يتوافق مع السياسية التحريرية للمؤسسة التي ينتمي إليها والتي تحدد ما يقال وما لا يقال وفق توجهات واعتبارات معينة...

(1) جيهان رشتي، مرجع سابق، ص 305.

(2) فلاح سلامة الصفدي، مرجع سابق، ص88.

ويعرض (حسن مكاوي) (وليلى السيد) الضغوطات المهينة التي تؤثر على حارس البوابة الإعلامية والمتمثلة في الآتي[1]:

ـ سياسة المؤسسة الإعلامية.

إن ضغوطات سياسة المؤسسة تتعدد بشكل أكبر مما تقترحه الدراسات التي تتناوله، وتتمثل هذه الضغوطات في عوامل خارجية كموقع الوسيلة من النظام الاجتماعي القائم ومدى ارتباطها بمصالح معينة، وعوامل داخلية تتمثل في نمط الملكية – وأساليب السيطرة ـ والنظم الإدارية وضغوط الإنتاج، وتلعب هذه العوامل دورًا مهمًا وملموسًا في شكل المضمون الذي يقدم للجمهور.

وفي كثير من الأحيان لا يكون للتقييم الذاتي لمحرر الأخبار دور أساسيًا وإنما تعتبر أراء صاحب العمل هي المؤشر الأساسي، فالمحررون يشعرون أنهم موظفون في بيروقراطية جمع الأنباء ويكون لكل وسيلة إعلامية سياستها الخاصة سواء اعترفت بذلك أم لم تعترف وقد تظهر هذه السياسة في تحريف بعض الموضوعات الإخبارية أو إهمالها لقصص معينة[2].

ـ مصادر الأخبار.

أشارت أغلب الدراسات أن القائم بالاتصال يمكنه الاستغناء عن جمهوره ولا يستغني عن مصادره وقد أثبت قوة تأثير المصادر الصحفية على القائم بالاتصال إلى درجة احتوائه بالكامل، وتتمثل تأثيرات المصادر على القائم بالاتصال فيما يلي[3]:

- تقوم وكالات الأنباء بتوجيه الانتباه إلى أخبار معينة دون الأخرى.

---

(1) حسن عماد مكاوي، ليلى السيد، مرجع سابق، ص180.

(2) جيهان رشتي، مرجع سابق، ص317.

(3) سمية كامل أبو ماضي، مرجع سابق، ص63.

- تؤثر الوكالات على طريقة تقييم رؤساء أقسام الأخبار لعمل مندوبيهم ومراسليهم.
- تؤثر وكالات الأنباء على طريقة توزيع وسائل الاتصال لمراسليها لتغطية الأحداث.
- تقلد الصحف الصغرى نظيرتها الكبرى في أسلوب اختيار المضمون.

وأشارت (جيهان رشتي) أن الجمهور يتوقع من الصحافة أن تغطي الأخبار بشكل نقدي وتقيمها بشكل مستقل ويتطلب هذا الأمر أن تبقى الصحافة حرة من أي تأثيرات تفرضها المؤسسات الاجتماعية الأخرى وأن يبقى الصحفي مستقلًا عن الضغوط التي تأتي من مصادر الأخبار، ومتحررًا بقدر الإمكان من جميع القيود التي تتدخل في أدائه لعمله ونقله للأخبار، انطلاقا من الدور الذي ينبغي أن تقوم به الصحافة الذي وجدت من أجله والمتمثل في خدمة الجمهور واحتياجات الجمهور هي الأهداف التي يجب أن تبذل المساعي لتوفيرها[1].

ولكن من الصعوبة وضع ضوابط ومحددات خاصة بين القائم بالاتصال ومصادر الأنباء والمعلومات داخل المجتمع لأن هذه العلاقة تتأثر بعوامل عدة يمكن أن نلاحظ وجودها أو غيابها في كل المجتمعات بصرف النظر عن وصف النظام الإعلامي القائم، ويذهب أحد البحاث إلى القول إن المصدر لا يضيف مصداقية للخبر ويؤكد واقعيته فقط بصرف النظر عن الصيغ التعبيرية الملتوية التي تتفنن في تلوين الموقف أو الرأي أو دفنه وسط جمل محايدة[2].

- **علاقة العمل وضغوطه.**

يتفق الباحثون على أن علاقات العمل تضع بصمتها على القائم بالاتصال حيث يرتبط مع زملائه في علاقات تفاعل تخلق بعدًا اجتماعيًا، وتظهر أهمية علاقات العمل في أن وظيفة القائم بالاتصال في حد ذاتها هي وظيفة تنافسية بطبيعتها حيث يستهدف كل صحفي تحقيق

(1) جيهان رشتي، مرجع سابق، ص319. 320.
(2) فوزية عكاك، مرجع سابق، ص 219.

السبق للوصول إلى أكبر عدد من الجمهور وكسب ثقة المتلقين لأسباب اقتصادية أو فكرية أو عقائدية وعلى الرغم من اعتناق جميع الصحفيين نفس المعايير المهنية إلا أنه يظل لكل منهم معاييره الخاصة[1].

تؤثر علاقة القائم بالاتصال بزملائه بالمؤسسة الصحفية التي ينتمي إليها في ممارسته للمهنة وما يقدمه من مضمونا يؤثر بدوره على الجمهور الذي يستهدفه، فعندما يتعرض القائم بالاتصال لمشاكل مع رؤسائه أو زملائه بسبب مادة إخبارية معينة قد يواجه نقدًا في طريقة عرضها أو تحريرها فهذا الأمر ينعكس بصورة سلبية على مهنته وعلى أدائه الصحفي، وبالتالي يفقد ثقته في المؤسسة التي يعمل فيها، فالقائم بالاتصال يبحث دائمًا عن الإبداع والتفرد في نشر الموضوعات الصحفية المختلفة والتي تحقق له السبق الصحفي والإعلامي وتؤدي إلى منحه امتيازات من قبل رؤسائه، ولكنه عندما يشعر أنه غير مرغوب به داخل بيئة العمل وأن علاقته برؤسائه وزملائه تسبب له نوع من الضغوطات النفسية والمهنية فإنه يصبح سلبيًا في تعاطيه مع الموضوعات الهامة والتي تؤثر على المجتمع والنظم السائدة فيه.

رابعًا: معايير الجمهور.

يؤكد (حسن مكاوي) (وليلى السيد) أن الجمهور يؤثر على القائم بالاتصال مثلما يؤثر القائم بالاتصال على الجمهور، فالرسالة التي يقدمها القائم بالاتصال – يحددها إلى حد ما – توقعاته عن ردود فعل الجمهور وبالتالي يلعب الجمهور دورًا ايجابيًا في عملية الاتصال ويؤثر تصور القائم بالاتصال للجمهور على نوعية الأخبار التي يقدمها فوسائل الإعلام يجب أن ترضي جماهيرها ولكي يتحقق هذا يجب معرفة الجمهور معرفة دقيقة[2].

---

(1) حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، مرجع سابق، ص183.

(2) حسن عماد مكاوي ،ليلى حسين السيد، مرجع سابق، ص183 ، 184.

وفي ذات السياق تقول (جيهان رشتي) إن القائم بالاتصال الذي يعمل في وسيلة جماهيرية قد يعاني من صعوبة تصور أو إدراك جمهوره كما أن القائم بالاتصال بحاجة شديدة إلى معرفة جمهوره وتصوره لهذا الجمهور يؤثر على قراراته تأثيرًا لا يمكن التقليل من شأنه[1].

تُعد علاقة القائم بالاتصال والجمهور علاقة تكاملية فكل منهما يكمل الأخر وفق معايير معينة فحاجة الجمهور إلى المعلومة التي يقدمها القائم بالاتصال لفهم ومعرفة ما يجري من حوله من أحداث وقضايا مختلفة، كذلك ينطبق الأمر على القائم بالاتصال وحاجته إلى جمهوره لاستمرار عمله في نشر وتطرح ما يتوافق مع اتجاهات وأفكار هذا الجمهور، فمعرفة القائم بالاتصال لنوعية وتوجهات وقيم هذا الجمهور يسهل عليه طبيعة اختياره للمادة أو الرسالة التي يرغب الجمهور في معرفتها من العملية الاتصالية.

(1) جيهان رشتي، مرجع سابق، ص350.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

- **عرض وتحليل البيانات الخاصة بالقائمين بالاتصال في صحف الدراسة..**

خلال تناول دراسة المشكلة البحثية (العوامل المؤثرة على السياسات التحريرية في الصحف الليبية) لوحظ غياب الكثير من الصحفيين عن المشهد الإعلامي بعد أحداث 2011م، ممن عملوا في المؤسسة العامة للصحافة سابقا التي كانت تتولى مهمة الإشراف والمتابعة على الصحف الحكومية (الجماهيرية، والزحف الأخضر، والفجر الجديد، والشمس) يشار إلى أن المؤسسة العامة للصحافة تم تغيير اسمها إلى هيئة دعم وتشجيع الصحافة وصدرت عنها عديد الصحف والمطبوعات بما تخدم أهداف ثورة فبراير، هذه الصحف توقفت عند الصدور نتيجة أحداث عام 2014م، وفي عام 2015 أصدرت الحكومة الليبية المؤقتة بالبيضاء قرار يفضي بإنشاء جسم موازي لهيئة دعم وتشجيع الصحافة بطرابلس ومقرها بنغازي.

الجدير ذكره أن غياب الصحفيين في المؤسسات الصحفية بمدينة بنغازي من المشاكل التي واجهت الدراسة خلال توزيع استمارات الاستبيان على العينة، مما أضطر إلى توسيع مدى الدراسة حيث شملت كل الصحف الصادرة في المنطقة الشرقية حتى وصل العدد الكلي (9) صحف موزعة بين (بنغازي – إجدابيا – المرج – البيضاء – طبرق) وإجمالي الصحفيين وصل إلى ما يقدر بـ 77 صحفي.

كما هو موضح في الجدول الآتي..

ت	الصحيفة	عدد الصحفيين
1	صحيفة أخبار بنغازي	8
2	صحيفة برقة	11
3	صحيفة أخبار المرج	9
4	صحيفة برنيق	16
5	صحيفة طبرق اليوم	6
6	صحيفة أخبار اجدابيا	7
7	صحيفة أخبار الجبل	5
8	صحيفة البيضاء نيوز	5
9	صحيفة صدى المستقبل	10
	المجموع	**77**

- **التعليق على جداول الدراسة..**

- **عينة الدراسة.**

- **خصائص العينة حسب النوع.**

الجدول رقم (1)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع

النوع	التكرار	النسبة
ذكر	58	%75.3
أنثى	19	%24.7
المجموع	**77**	**%100**

تبين من الجدول السابق إن نسبة عدد الذكور من عينة الدراسة (75.3) وهي النسبة الأعلى بينما شكلت نسبة الإناث من عينة الدراسة (24.7) قد يرجع تفوق نسبة الذكور على الإناث إلى بعض العوامل الاجتماعية التي تفرض قيوداً على المرأة وتعيق عملها في مجال الصحافة والإعلام وترى أن هذا المجال حكراً على الذكور..

- **خصائص العينة حسب المرحلة العمرية.**

الجدول رقم (2)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المرحلة العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة
من 20 سنة إلى 29 سنة	17	%22.1
من 30 سنة إلى 39 سنة	21	%27.3
من 40 سنة إلى 49 سنة	25	%32.5
من 50 سنة فما فوق	14	%18.2
المجموع	**77**	**%100**

أوضح الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر حيث أظهرت النتائج أن النسبة الأعلى للعينة التي تتراوح أعمارهم (40 سنة إلى 49) بلغت (32.0) وهي المرحلة العمرية التي اكتسبت المهنة والعمل الصحفي وبالتالي فإنها قادرة على الممارسة المهنية والأداء المهني بموضوعية ومراعاة القيم المجتمعية والضوابط والمعايير المهنية، ويليها المرحلة العمرية من (30 سنة إلى 39 سنة) بنسبة (27.3) بينما تحصلت فئة من (20 سنة إلى 29 سنة) على ما نسبته (22.1) وتحصلت الفئة العمرية من (50 سنة فما فوق) على نسبة (18.2) وهي النسبة الأقل في جدول توزيع العينة.

- **خصائص العينة حسب متغير المؤهل العلمي.**

الجدول رقم (3)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل الدراسي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
التعليم الأساسي	1	%1.3
التعليم المتوسط	20	%26.0
الجامعي	47	%61.0
ماجستير	6	%7.8
دكتوراه	3	%3.9
المجموع	**77**	**%100**

يوضح الجدول السابق أن نسبة حملة المؤهل الجامعي بلغت (61.0) وتعد النسبة الأكبر، وأن ما نسبته (26.0) من التعليم المتوسط وما نسبته (7.8) لحملة الماجستير، بينما حملة الدكتوراه قدرت بنسبة (3.9) وأقل نسبة لمتغير المؤهل العلمي لحملة التعليم الأساسي والتي لم تتجاوز ما نسبته (1.3)، مما يشير أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة هم من حملة الشهادات الجامعية وبالتالي فإنهم من الكوادر الصحفية المدربة والفاعلة في مؤسساتهم.

- **خصائص العينة حسب متغير الوظيفة.**

الجدول (4)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
رئيس التحرير	10	%13.0
مدير التحرير	9	%11.7
محرر صحفي	35	%45.5
مصور صحفي	5	%6.5
مراسل	10	%13.0
مخرج صحفي	1	%1.3
مدقق صحفي	5	%6.5
مشرف صفحة رياضية	1	%1.3
مدير مكتب	1	%1.3
المجموع	**77**	**%100**

يتبين من الجدول السابق أن أغلبية عينة الدراسة هم من المحررين بنسبة وصلت إلى (45.5) في حين بلغ عدد رؤساء التحرير وفقًا لجدول العينة (13.0) كذلك بلغ عدد المراسلين ذات النسبة (13.0) بينما بلغت نسبة مدراء التحرير (11.7) وبلغ عدد المدقق الصحفي (6.5) ومثله المصور الصحفي بنسبة (6.5) وتساوت باقي النسب حسب توزيع العينة في الجدول السابق حيث بلغ عدد مشرفي الصفحات (1.3) وكذلك نسبة المخرج الصحفي (1.3) ومدير المكتب بنفس النسبة (1.3).

- **خصائص العينة حسب متغير سنوات الخبرة.**

الجدول رقم (5)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة الصحفي

سنوات الخبرة في المجال الصحفي	التكرار	النسبة
من سنة إلى أقل من 5 سنوات	29	%37.7
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	18	%23.4
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	9	%11.7
من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	6	%7.8
من 20 سنة إلى أقل من 25 سنة	8	%10.4
من 25 إلى أقل من 30 سنة	4	%5.2
من 30 سنة فما فوق	3	%3.9
المجموع	**77**	**%100**

يبين الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة الصحفية حيث بلغت نسبة سنوات الخبرة من (سنة إلى أقل من 5 سنوات) ما نسبته (37.7) وهي النسبة الأعلى، يليه ذوي الخبرة من (5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات) بنسبة (23.4) وجاءت نسبة ذوي الخبرة (من 10 سنوات إلي أقل من 15 سنة) بنسبة (11.7) وذوي الخبرة (من 20 سنة إلى أقل من 25 سنة) ما نسبته (10.4) يليه ذوي الخبرة (من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة) بنسبة بلغت (7.8) وذوي الخبرة (من 25 سنة إلى أقل من 30 سنة) بنسبة (5.2) وأقل نسبة لذوي الخبرة (من 30 سنة فما فوق) ما نسبته (3.9).

- **خصائص العينة حسب متغير الدخل.**

الجدول رقم (6)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى الاقتصادي (الدخل)

المستوى الاقتصادي (الدخل)	التكرار	النسبة
من 450 إلى أقل من 550	25	%32.5
من 550 إلى أقل من 650	15	%19.5
من 650 إلى أقل من 750	11	%14.3
من 750 إلى أقل من 850	7	%9.1
من 850 إلى أقل من 950	5	%6.5
من 950 إلى أقل من 1000	9	%11.5
من 1000 فأكثر	5	%6.5
المجموع	**77**	**%100**

يوضح الجدول السابق عينة الدراسة حسب متغير المستوى الاقتصادي (الدخل) حيث بلغ مستوى الدخل (من 450 إلى أقل من 550) ما نسبته (32.5) وهي النسبة الأعلى، يليه مستوى الدخل (من 550 إلى أقل من 650) بنسبة وصلت إلى (19.5) وجاءت نسبة مستوى دخل (من 650 إلى أقل من 750) ما نسبته (14.3) بينما بلغت نسبة (950 إلى أقل من 1000) بنسبة (11.5) ومستوى دخل (750 إلى أقل من 850) ما نسبته (9.1) وتحصل مستوى دخل (850 إلى أقل من 950) على نسبة (6.5) وذات النسبة لمستوى الدخل (من 1000 فأكثر) بنسبة (6.5).

- **خصائص العينة حسب متغير التخصص الوظيفي.**

الجدول رقم (7)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص المهني (الوظيفي)

التخصص المهني	التكرار	النسبة
صحافة	41	%53.2
إذاعة وتلفزيون	12	%15.6
علاقات عامة	10	%13.0
تخصصات أخرى	8	%10.4
هندسة	1	%1.3
لغة عربية	2	%2.6
أثار	1	%1.3
اقتصاد	1	%1.3
قانون	1	%1.3
المجموع	**77**	**%100**

وضح الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص الوظيفي وأظهرت النتائج أن أعلى نسبة للعينة من ذوي التخصص الوظيفي (صحافة) حيث بلغت ما نسبته (53.2) وجاءت في المرتبة الثانية التخصص الوظيفي (إذاعة وتلفزيون) بنسبة وصلت إلى (15.6) يليه ذوي التخصص الوظيفي (علاقات عامة) وبلغت النسبة (13.0) في حين بلغت نسبة التخصصات الأخرى ما نسبته (10.4) وهي النسبة الأقل من الجدول ككل.

- **خصائص العينة حسب متغير الصحيفة.**

الجدول رقم (8)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الصحيفة

الصحيفة التي تعمل بها	التكرار	النسبة
صحيفة أخبار بنغازي	8	%10.4
صحيفة برقة	11	%14.3
صحيفة أخبار المرج	9	%11.7
صحيفة برنيق	16	%20.8
صحيفة طبرق اليوم	6	%7.8
صحيفة أخبار اجدابيا	7	%9.1
صحيفة أخبار الجبل	5	%6.5
صحيفة البيضاء نيوز	5	%6.5
صحيفة صدى المستقبل	10	%13.0
المجموع	**77**	**%100**

يبين الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب متغير الصحيفة التي تعمل بها حيث بلغت نسبة عينة صحيفة (برنيق) إلى ما نسبته (20.7) وتعد النسبة الأكبر، وفي المرتبة الثانية صحيفة (برقة) بنسبة بلغت (14.3) يليها نسبة عينة صحيفة (صدى المستقبل) بنسبة بلغت (13.0) وبلغت نسبة صحيفة (أخبار المرج) ما نسبته (11.7) بينما وصلت نسبة صحيفة (أخبار بنغازي) إلى ما نسبته (10.4) ونسبة صحيفة (أخبار اجدابيا) وصلت إلى ما نسبته (9.1) وصحيفة (طبرق اليوم) وصلت إلى ما نسبته (7.8) ويليها صحيفة (أخبار الجبل) بنسبة (6.5) وذات النسبة لصحيفة (البيضاء نيوز) بنسبة (6.5).

- **خصائص عينة الدراسة وفق كيفية الالتحاق بالعمل الصحفي.**

الجدول رقم (9)

توزيع عينة الدراسة وفق طرق الالتحاق بالعمل الصحفي

طرق الالتحاق بالعمل في صحيفتك	التكرار	النسبة
عن طريق الرغبة والبحث	34	%44.2
عن طريق العلاقات الشخصية	17	%22.1
عن طريق الزملاء في العمل الصحفي	15	%19.5
عن طريق الإجراءات الرسمية بالعمل (إعلان الالتحاق)	11	%14.3
المجموع	**77**	**%100**

يوضح الجدول السابق توزيع عينة الدراسة وفق طرق الالتحاق بالعمل الصحفي حيث وصلت نسبة الالتحاق عن طريق الرغبة والبحث إلى ما نسبته (44.2) وتمثل النسبة الأعلى، بينما جاءت في المرتبة الثانية الالتحاق عن طريق العلاقات الشخصية إلى ما نسبته (22.1) في حين بلغت نسبة الالتحاق عن كريق الزملاء في العمل الصحفي ما نسبته (19.5) بينما جاءت نسبة الالتحاق عن طريق الإجراءات الرسمية بالعمل (إعلان الالتحاق) بأقل نسبة وبلغت (14.3).

جدول (10)

يوضح درجة المراعاة لمعايير الممارسة المهنية خلال عملك الصحفي

الإجابات									
ت	العبارة	مراعاة شديدة		مراعاة متوسطة		مراعاة ضعيفة		متوسط المرجح	الانحراف المعياري	نسبة موافقة
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة			
1	درجة المراعاة لطبيعة النظام السياسي السائد	29	37.7	40	51.9	8	10.4	2.28	.642	
2	درجة المراعاة للضوابط الأخلاقية والقيم المجتمعية	59	76.6	18	23.4	–	–	2.77	.427	
3	درجة المراعة لطبيعة الخطاب الإيديولوجي الذي يتبناه النظام السياسي	24	31.2	38	49.4	15	19.5	2.12	.707	
4	درجة المراعاة لطبيعة الظروف والإمكانيات التي يعمل من خلالها القائم بالاتصال	19	24.7	47	61.0	11	14.3	2.11	. 620	
5	درجة المراعاة لطبيعة الموارد المادية للمؤسسة الصحفية	24	31.2	32	41.6	21	27.3	2.04	. 769	
	المتوسط المرجح العام							**2.2597**		
	الانحراف المعياري العام								**.38397**	

بينت نتائج الجدول (10) أن أكثر المعايير مراعاة للممارسة المهنية خلال العمل الصحفي تمثلت في الضوابط والقيم المجتمعية بمتوسط مرجح نسبته (2.77) الأمر الذي يؤكد أن الممارسة المهنية في صحف الدراسة ترتكز في سياستها التحريرية على الضوابط والأخلاق

المجتمعية وعدم نشر أي موضوعات تمس هذه القيم أو الضوابط وهذا يتفق مع نتائج دراسة محمد عبدالغني سعيود (2011) بأن حرية الصحافة في الجزائر تخضع إلى العديد من القيود السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية..

كما بين الجدول السابق نفسه أن الممارسة المهنية يحكمها مراعاة النظام السياسي بمتوسط مرجح نسبته (2.28) إلى جانب مراعاة الخطاب الإيديولوجي الذي يتبناه النظام السياسي بمتوسط مرجح نسبته (2.12) وقد توافقت هذه النتائج مع نتائج دراسة أحلام باي (2007) أن الممارسة المهنية تحكمها معوقات سياسية وقانونية تحد من حريتها أهمها ضغوط السلطة الحاكمة والمتمثلة في عدم تقبلها للنقد وتضييقها الخناق على حرية الصحافة.

كما أوضحت نتائج الجدول السابق أن الممارسة المهنية تحكمها ضرورة مراعاة طبيعة الظروف والإمكانيات التي يعمل من خلالها القائم بالاتصال والتي تؤثر على أدائه المهني وممارسته للعمل الصحفي مما يوضح أن بيئة العمل والظروف المحيطة تنعكس على أداء القائم بالاتصال سواء كان هذا التأثير سلبي وايجابي وهذا ما أكدته دراسة إسماعيل الفلاح (2009) والتي استهدفت التعرف على العوامل المؤثرة على الأداء المهني للقائم بالاتصال في الصحافة الليبية وتحديد أسبابها ومظاهر تأثيرها استنادًا على الدور الذي تلعبه القائم بالاتصال في الصحافة والمجتمع حيث أظهرت نتائج دراسته أن الأداء المهني للقائمين بالاتصال يتأثر بجملة من العوامل السلبية في مقدمتها العوامل المرتبطة بالمؤسسة وبيئة العمل السائدة داخل الصحفية التي تؤثر بشكل سلبي في أدائهم لأعمالهم.

ونقص التسهيلات التكنولوجية والفنية اللازمة للعمل وبطء نظام الترقية وندرة فرص التدريب والسفر للخارج في مهمات عمل وانحسار الطموح الصحفي وتناقص الرغبة في التميز بالإضافة إلى صعوبة الحصول على المعلومات وعدم التواصل بين الصحفي والقراء.

وتحصلت مراعاة طبيعة الموارد المادية للمؤسسة الصحفية على أقل نسبة متوسط مرجح (2.04) الأمر الذي يشير إلى أن الموارد المادية للمؤسسة الصحفية لا يؤثر بدرجة كبيرة على الممارسة المهنية للعمل الصحفي حسب إجابات المبحوثين، وهذا يتناقض مع دراسة أحلام باي (2007) إلى أن ضغط الدولة على الصحف عن طريق الديون واحتكار المطابع، والضغط الناتج عن التمويل العمومي والخاص من أكثر المعوقات التي تعترض حرية الصحافيين أثناء ممارستهم المهنية.

- **للتعرف على مدى وجود علاقة بين محاور الدراسة والتغيرات العامة تم استخدام اختبار (مربع كأي) للاستقلالية وقد كانت نتائجه كالتالي:**

نتائج اختبار مربع كأي للاستقلالية لدراسة العلاقة بين درجة المراعاة لمعايير الممارسة المهنية وجنس المبحوث.

الجنس	ارتباط قوي	ارتباط متوسط	ارتباط ضعيف	قيمة مربع كأي	القيمة الاحتمالية
ذكر	%46.6	%46.6	%6.9	658.	.720
أنثى	%36.8	%52.6	%10.5		

من خلال النتائج السابقة يتضح عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين درجة المراعاة لمعايير الممارسة المهنية خلال العمل الصحفي مع جنس المبحوث.

جدول (11)

يوضح درجة هيمنة السياسات التحريرية على المعالجة الصحفية بصحيفتك

الإجابات									
ت	العبارة	تهيمن بقوة		تهيمن إلى حد ما		لا تهيمن		متوسط المرجح	الانحراف المعياري	نسبة موافقة
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة			
1	سياسات تحريرية تعتمد السيطرة	30	39.0	38	49.4	9	11.7	2.28	.662	
2	سياسات تحريرية تعتمد القانون (الضوابط واللوائح)	21	27.3	51	66.2	5	6.5	2.21	.547	
3	سياسات تحريرية تعتمد طبيعة الموضوع	31	40.3	40	51.9	6	7.8	2.33	.617	
	المتوسط المرجح العام							**2.2684**		
	الانحراف المعياري العام								**.37479**	

تبين من الجدول أعلاه أن أكثر درجة لهيمنة السياسات التحريرية على المعالجة الصحفية للموضوعات هي للسياسات التحريرية التي تعتمد طبيعة الموضوع بنسبة متوسط مرجح (2.33) أي بمعنى أن طبيعة ومضمون الموضوعات والأخبار هي التي تحكم الكيفية التي يتم من خلالها نشر أو حجب أو تجاهل هذه المواضيع حسب سياسات المؤسسة وتوجهاتها الفكرية والسياسية، وهذا يتوافق مع دراسة عمر حسين جمعة علي (2005) أن أغلب أفراد العينة أكدوا تعرضهم لحذف بعض الجمل من مواد تنشر لهم في جرائدهم وتوزعت نسب الهيمنة لهذا المحور ما بين تهمين بقوة بنسبة (40.3) في حين تهمين إلى حد ما نالت نسبة (51.9) وما نسبته من الجدول السابق (7.6) لا تهمين.

وجاءت درجة هيمنة السياسات التحريرية التي تعتمد السيطرة بمتوسط مرجح ونسبته (2.27) الأمر الذي يكشف عدم حيادية الصحيفة أثناء تعاملها مع الأخبار والقضايا المختلفة وهذا يظهر من خلال محاولتها التحكم في القائمين بالعملية الاتصالية وفرض قيود وقانونية معينة عليهم بما لا يسمح بتجاوز تلك القوانين خلال أدائهم المهني وهذا يتوافق مع دراسة عمر حسين جمعة علي (2005).. أن رؤساء التحرير ومديري التحرير يمارسون شكلاً من أشكال حراسة البوابة. وقد توزعت درجات هيمنة هذا المحور بين تهمين بقوة بنسبة بلغت (39.0) في حين جاءت نسبة تهمين إلى حد ما (49.4) بينما لا تهيمن بلغت ما نسبته (11.7).

وتحصلت السياسات التحريرية التي تعتمد القانون (الضوابط واللوائح) على نسبة متوسط مرجح (2.21) وتوزعت نسب الهيمنة على هذا المحور بين تهمين بقوة (27.3) وما نسبته (66.2) في حين لا تهمين بلغت نسبته (6.5).

- **نتائج اختبار مربع كأي للاستقلالية لدراسة درجة هيمنة السياسات التحريرية على المعالجة الصحفية للموضوعات وجنس المبحوث.**

الجنس	هيمنة بقوة	تهمين إلى حد ما	لا تهيمن	قيمة مربع كأي	القيمة الاحتمالية
ذكر	%64.2	%35.8	%0.0	3.139	.208
أنثى	%55.6	%38.9	%5.6		

لم تبين النتائج السابقة عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين درجة هيمنة السياسات التحريرية على معالجة الصحفية للموضوعات مع جنس المبحوث.

جدول (12)

يوضح مستوى الالتزام بالضوابط المهنية التي تعتمد

عليها في تطبيق السياسات التحريرية بصحيفتك

الإجابات									
ت	العبارة	التزام قوي		التزام متوسط		التزام ضعيف		متوسط المرجح	الانحراف المعياري	نسبة موافقة
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة			
1	الالتزام بالمسؤولية تجاه ثوابت قيم المجتمع	50	64.9		32.5	2	2.6	2.63	.539	
2	الالتزام باللوائح والضوابط القانونية	51	66.2	26	33.8	–	–	2.67	.477	
3	مراعاة القيم المهنية	52	67.5	23	29.9	2	2.6	2.65	.533	
4	عدم الاعتداء على الحياة الخاصة للأفراد	50	64.9	22	28.6	5	6.5	2.59	.615	
	المتوسط المرجح العام							**2.6299**		
	الانحراف المعياري العام								**.34079**	

أشارت نتائج جدول (12) إلى أن أكثر مستويات الالتزام بالضوابط المهنية خلال تطبيق السياسات التحريرية اللوائح والضوابط القانونية بمتوسط مرجح نسبته (2.67) مما يشير إلى أن الضوابط المهنية والصحفية مقيدة وفق لوائح وقوانين ترسم وتحدد السياسات التحريرية في الصحف الدراسة أي بمعنى مدى التزام القائمين بالعملية الاتصالية باللوائح والقوانين المعمول بها داخل المؤسسة الصحفية التي يعملون فيها وهذا يتوافق إلى حد ما مع دراسة عمر حسين جمعة علي (2005) حيث أعرب الصحفيين عن قلقهم إزاء حالة الحريات الصحفية في مصر، أكدت نتائج الدراسة أن أغلب الصحفيين غير راضيين عن للتشريعات الصحفية المعمول بها في مصر.

وأوضحت نتائج الجدول 12 نفسه أن مراعاة القيم المهنية من بين المعايير التي يجب الالتزام بها في تطبيق السياسات التحريرية وهذا أشارت إليه دراسة سعيد محمد (1998) حيث

تناولت الدراسة نوعين محددين من الضغوط وهي الضغوط المهنية باعتبارها التزامات يفرضها المجتمع على الصحفي وتحدد بين أشياء أخرى ممارسات مهنية ويعتبرها البعض قواعد أخلاقية، كما أشارت دراسة احمد الجمعية (2010) إلى أن الممارسة المهنية لا تزال غير واضحة ربما يكون ذلك نتيجة للرؤى الشخصية والظروف اللحظية التي يكون عليها مسؤولو التحرير وليست لرؤى الإستراتيجية المنظمة مما يكسب العمل أحادية لا تنسجم مع ما يتطلبه الأداء المؤسسي من وجود ممارسات مهنية.

الالتزام بالمسؤولية تجاه ثوابت قيم المجتمع تصلت على متوسط مرجح نسبته (2.63) حيث جاءت في المرتبة الثالثة في درجة الالتزام بالضوابط المهنية التي تعتمد عليها في تطبيق السياسات التحريرية حسب إجابات المبحوثين وهذا يتوافق مع نتائج دراسة محمد عبدالغني سعيود (2011) حيث أظهرت الدراسة إلى أن حرية الصحافة في الجزائر تخضع إلى العديد من القيود والعوائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية.

- **نتائج اختبار مربع كأي للاستقلالية بين درجة الالتزام بالضوابط المهنية في تطبيق السياسات التحريرية بصحيفتك وجنس المبحوث.**

الجنس	التزام قوي	التزام متوسط	التزام ضعيف	قيمة مربع كأي	القيمة الاحتمالية
ذكر	%74.1	%25.9	%0.0	811.	.368
أنثى	%84.2	%15.8	%0.0		

لم تظهر نتائج الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين الالتزام بالضوابط المهنية التي تعتمد عليه في تطبيق السياسات التحريرية مع جنس المبحوث.

جدول (13)

يوضح درجة مستوى التأثير الذي يترتب عليه الالتزام بالسياسات التحريرية لصحيفتك

الإجابات									
ت	العبارة	تأثير قوي		تأثير متوسط		تأثير ضعيف		متوسط المرجح	الانحراف المعياري	نسبة موافقة
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة			
1	دعم توجهات المؤسسة الصحفية	36	46.8	34	44.2	7	9.1	2.38	.650	
2	خضوعي لسلطة المال	19	24.7	37	48.1	21	27.3	1.98	.726	
3	الالتزام بالضوابط المهنية والأخلاقية	42	54.5	28	36.4	7	9.1	2.46	.660	
4	تغييب الحقائق وتحوير النصوص	29	37.7	22	28.6	26	33.8	2.04	.850	
5	عرض الأخبار والموضوعات بمهنية وموضوعية	37	48.1	29	37.7	11	14.3	2.34	.719	
6	الخلاف الدائم مع زملائي في العمل	26	33.8	22	28.6	29	37.7	1.97	.850	
7	مساندة النظام السائد ودعم توجهاته	22	28.6	32	41.6	23	29.9	1.99	.770	
	المتوسط المرجح العام							**2.1614**		
	الانحراف المعياري العام								**.34087**	

من خلال عرض نتائج جدول (13) تبين أن أكثر مستويات التأثير الذي يترتب عليه الالتزام بالسياسات التحريرية هو الالتزام بالضوابط المهنية والأخلاقية بمتوسط مرجح نسبته (2.46) وهذا يعزز دور وتأثير المجتمع والبيئة المحيطة في رسم وترسيخ القيم والضوابط الأخلاقية عند الممارسة المهنية وقد توافقت هذه النتيجة مع نتائج معظم الدراسات السابقة والتي أشارت إلى ضرورة الالتزام بالضوابط المجتمعية والمهنية ومنها دراسة سعيد محمد (1998)

حيث تناولت الدراسة نوعين من الضغوطات أهمها الضغوطات المهنية باعتبارها التزامات يفرضها المجتمع على الصحفي ويعتبرها البعض قواعد أخلاقية.

وجاءت توجهات المؤسسة الصحفية في المرتبة الثانية من حيث درجة التأثير الذي يترتب عليه الالتزام بالسياسات التحريرية بنسبة متوسط مرجح (2.38) وهذا يتوافق مع نتائج دراسة أحمد بن محمد الجميعة (2010) والتي بينت أن الممارسة المهنية لا تزال غير واضحة ربما يكون ذلك نتيجة للرؤى الشخصية والظروف اللحظية التي يكون عليها مسؤولو التحرير وليست لرؤى الإستراتيجية المنظمة مما يكسب العمل أحادية لا تنسجم مع ما يتطلبه الأداء المؤسسي من وجود ممارسات مهنية واضحة بعيدا عن النهج السلطوي الذي قد يؤثر على توجهات هذه الممارسات ويحول دون وضوح الرؤية أمام الصحفيين للارتقاء بمستوى أدائهم المهني.

كما أشارت نتائج الجدول السابق نفسه أن تغييب الحقائق وتحوير النصوص من بين المعوقات الالتزام بالسياسات التحريرية بمتوسط مرجح (2.04) وهذا ما أظهرته نتائج دراسة عمر حسين جمعة (2005) أن أغلب أفراد العينة أكدوا تعرضهم لحذف بعض الجمل من مواد تنشر لهم في جرائدهم .. وأن رؤساء التحرير ومديري التحرير يمارسون شكلاً من أشكال حراسة البوابة.

ومن الركائز التي تؤثر على الالتزام بالسياسات التحريرية وهو عرض الأخبار والموضوعات بمهنية وموضوعية بمتوسط مرجح نسبته (2.34) وفقاً لهذا الأمر فإن نشر وعرض المواضيع تتطلب مهنية من قبل القائمين بالعملية الاتصالية وكذلك الابتعاد عن الحيادية والذاتية في طريقة نشره هذه الأخبار التي تؤدي إلى عدم مصداقية المؤسسة والصحفي من قبل جمهور القراء..

- **نتائج اختبار مربع كأي للاستقلالية لدراسة مستوى التأثير الذي يترتب عليه الالتزام بالسياسات التحريرية وجنس المبحوث.**

الجنس	تأثير قوي	تأثير متوسط	تأثير ضعيف	قيمة مربع كأي	القيمة الاحتمالية
ذكر	%15.5	%82.2	%1.7	9.323	.009
أنثى	%47.4	%47.4	%5.3		

تبين من خلال الجدول وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى التأثير الذي يترتب عليه الالتزام بالسياسات التحريرية وجنس المبحوث.

جدول (14)

يوضح درجة ارتباط المبادئ المهنية بالسياسات التحريرية

التي يجب مراعاتها عند أدائك الصحفي

الإجابات									
ت	العبارة	ارتباط قوي		ارتباط متوسط		ارتباط ضعيف		متوسط المرجح	الانحراف المعياري	نسبة موافقة
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة			
1	درجة الحرية التي يسمح بها النظام السائد	32	41.6	33	42.9	12	15.6	2.26	.715	
2	القيم المجتمعية	46	59.7	27	35.1	4	5.2	2.55	.598	
3	الفكر الإداري والتنظيمي بالصحيفة	32	41.6	42	54.5	3	3.9	2.38	.563	
4	ملكية الصحف ومصادر تمويلها	19	24.7	42	54.5	16	20.8	2.04	.678	
5	الالتزام بالأداء المهني	41	53.2	28	36.4	8	10.4	2.43	.678	
6	ايدولوجية المؤسسة الصحفية	38	49.4	32	41.6	7	9.1	2.41	.655	
	المتوسط المرجح العام							**2.3420**		
	الانحراف المعياري العام								**.36162**	

من خلال الجدول السابق يتضح أن درجة ارتباط المبادئ المهنية بالسياسات التحريرية التي يجب مراعاتها عند أدائك الصحفي تعتمد بشكل كبير على القيم المجتمعية بمتوسط مرجح (2.55) من خلال فهم العلاقة الارتباطية بين الممارسة المهنية وبين التوجهات السياسية السائدة بالمجتمع ومدى التوافق معها في ظل السياسات التحريرية المعمول بها وتأثير المتغيرات الديموغرافية للقائمين بالاتصال على أداء المهنة والعوامل التي تؤثر فيها والمتمثلة في الضوابط والقيم الأخلاقية للمجتمع والتي تعكس المعايير والقيم لدى المجتمع وبالتالي تؤثر على السياسات التحريرية للصحيفة في طريقة تناول القضايا والأخبار والمواضيع المتعلقة بقيم وعادات ومعتقدات

هذا المجتمع، وهذا ما يتوافق إلى حد كبير مع ما توصلت إليه دراسة سعيد محمد (1998) حيث تناول نوعين محددين من الضغوط وهي الضغوط المهنية باعتبارها التزامات يفرضها المجتمع على الصحفي ويعتبرها البعض قواعد أخلاقية لا يمكن تجاوزها.

كذلك ارتبطت المبادئ المهنية بالسياسات التحريرية بالالتزام بالأداء المهني بمتوسط مرجح نسبته (2.43) بمعنى تناول الأخبار والموضوعات بطريقة موضوعية وحيادية ومراعاة أخلاقيات العمل الصحفي وهذا ما طرحته دراسة محمد عبدالغني سعيود (2011) حيث سلطت هذه الدراسة الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بحرية الصحافة والممارسة المهنية والعوامل المؤثرة فيها في نظرة شاملة تحيط بكل أبعادها السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية.

وجاءت في المرتبة الثالثة أيديولوجية المؤسسة الصحفية أي بمعنى صناع القرار داخل المؤسسة وخارجها وتأثيرهم على الممارسة المهنية السياسات التحريرية العامة للدولة والسياسات العامة بالصحيفة ذاتها بمرجح متوسط بلغت نسبته (2.41) ووفقاً لهذه النسبة فإن المبحوثين يرون أن توجهات وأيديولوجية المؤسسة الصحفية تؤثر على السياسات التحريرية وهذا يظهر من خلال طريقة عرضها ونشرها لعديد المواضيع والكيفية التي يتم بها طرح هذه المواضيع والأسلوب المتبع وترتيب المواضيع من حيث الأولوية في العرض والنشر والمساحة الممنوحة لها، كل هذه الأمور تحددها المؤسسة الصحفية نفسها وفق انتماءاتها الفكرية وتوجهاتها السياسية.

درجة ارتباط المبادئ المهنية بالسياسات التحريرية وتأثيرها على الفكر الإداري والتنظيمي بالصحيفة جاءت نسبته بمتوسط مرجح (2.38) بمعنى أن الهياكل الإدارية والمالية والبشرية التي تعتمد عليها الصحف في تطبيق سياساتها التحريرية تلعب دوراً هاماً في عملية التأثير على الممارسة المهنية.

درجة الحرية التي يسمح بها النظام السائد نالت متوسط مرجح (2.26) من الأهمية بمكان القول سياسة المؤسسة الصحفية تتأثراً بشكل كبير بسياسة النظام السياسي القائم وأن هذا التأثير يصاحبه العديد من الضوابط والقوانين التي يتطلب الالتزام بها من قبل الصحيفة حتى لا تتعارض سياسة المؤسسة مع توجهات وسياسة الدولة خاصة الصحف العامة والتي تعتمد في تمويلها واستمراريتها على الدولة، وهذا ما تطرقت إليه دراسة أحلام باي (2007) أن الصحافي في الجزائر يتعرض أثناء ممارسته لمهنته لمعوقات سياسية وقانونية تحد من حريته أهمها ضغوط السلطة الحاكمة الممارسة على الصحافة والمتمثلة في عدم تقبلها للنقد وتضييقها الخناق على حرية الصحافة.

ملكية الصحف ومصادر تمويلها من بين المبادئ المهنية التي تؤثر على السياسات التحريرية حيث بلغ متوسط المرجح (2.04) ووفقاً لإجابات المبحوثين ي فإن ملكية الصحف وتمويلها ليست بالأهمية التي تتحكم المبادئ المهنية خلال الممارسة الصحفية وهذا يتعارض مع دراسات عدد من البحاث التي تشير إلى دور التمويل في تحديد وتوجيه السياسات التحريرية للصحف ففي دولة مثل ليبيا كان الاعتماد الرئيسي لاستمرار وظهور وسائل الإعلام والصحف بصفة خاصة هو التمويل الحكومي حتى أن تلك الصحف كانت تسمى بصحف النظام فهي ناطقة بلسانه ومروجة لأفكاره ومعتقداته وكمثال على سطوة التمويل وتأثيره الخطير على تغيير وتسيير السياسات التحريرية كانت صحيفة الزحف الأخضر الأداة الإعلامية الناطقة باسم النظام وأفكاره الثورية وهذه المنابر الإعلامية كان يديرها أشخاص مؤمنين فكرياً بأفكار النظام ومبادئه الثورية.

- **نتائج اختبار مربع كأي للاستقلالية لدراسة درجة ارتباط المبادئ المهنية بالسياسات التحريرية وجنس المبحوث.**

الجنس	ارتباط قوي	ارتباط متوسط	ارتباط ضعيف	قيمة مربع كأي	القيمة الاحتمالية
ذكر	%58.2	41.8	%0.0	0.048	0.826
أنثى	%61.1	%38.9	%0.0		

من خلال النتائج يتضح عدم وجود علاقة ذات دلال معنوية بين درجة ارتباط المبادئ المهنية بالسياسات التحريرية مع جنس المبحوث.

جدول (15)

يوضح مستوى درجة تحقيق الأهداف العامة التي تسعى إليها السياسات التحريرية.

الإجابات									
ت	العبارة	تحقيق قوي		تحقيق متوسط		تحقيق ضعيف		متوسط المرجح	الانحراف المعياري	نسبة موافقة
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة			
1	مستوى التحقيق مساندة النظام السياسي	20	26.0	43	55.8	14	18.2	2.08	.665	
2	مستوى التحقيق مراعاة الضوابط والأخلاق المهنية	58	75.3	17	22.1	2	2.6	2.73	.504	
3	مستوى تحقيق محاربة الفساد الأخلاقي والسياسي	49	63.6	27	35.1	1	1.3	2.63	.514	
4	مستوى تحقيق تلبية رغبات المعلن والممول	27	35.1	36	46.8	14	18.2	2.17	.715	
5	مستوى تحقيق ممارسة الضغط على أداء الحكومة	22	28.6	38	49.4	17	22.1	2.07	.714	
	المتوسط المرجح العام							**2.3325**		
	الانحراف المعياري العام								**.36217**	

ووفقًا لنتائج جدول (15) فإن أكثر الأهداف العامة التي تسعى إلى تحقيقها السياسات التحريرية تركزت على ثلاث محاور رئيسية وفقًا لنسب المتوسط المرجح العام.

- الضوابط والأخلاق المهنية.
- محاربة الفساد الأخلاقي والسياسي.
- تلبية رغبات المعلن والممول.

المحور الأول المتمثل في الضوابط والأخلاق المهنية يوافق إلى حد كبير دراسة محمد عبدالغني سعيود (2011) والذي أكدت إلى اضطرار الغالبية العظمي من الصحفيين إلى ممارسة رقابة ذاتية على عملهم حيث تعتبر الرقابة الذاتية أحد أخطر أنواع الرقابة لأنها بين الصحفي ونفسه حيث يضع لنفسه قيودًا داخلية لا يتخطاها تخوفًا من الوقوع في العقاب.

المحور الثاني المتعلق بمحاربة الفساد الأخلاقي والسياسي توافق مع ما توصلت إليه دراسة محرز غالي (2003) في كونها تهدف إلى كشف النوايا الإسرائيلية والدفاع عن الحقوق المشروعة للشعوب العربية في الأراضي العربية.

المحور الثالث والذي يهدف إلى تلبية رغبات المعلن والممول أختلف مع نتائج دراسة عمر حسين جمعة علي (2005) والتي ترى أن الإعلان يؤثر بالفعل على نشر المواد الصحفية بالصحف التي يعملون به.

المحور الرابع مستوى التحقيق مساندة النظام السياسي بمتوسط مرجح (2.08) الكثير من الصحف تعمل كأدوات سياسية داعمة للنظام وتوجهاته لاسيما الصحف المؤدلجة ذات التيارات الفكرية والسياسية والتي تسعى إلى تحقيق مكاسب وأهداف معينة من خلال تروجيها لأفكار النظام وعلى الساحة الليبية الكثير من الصحف والقنوات المساندة لتوجهات فكر بعيه ونظام سياسي معين.

المحور الخامس مستوى تحقيق ممارسة الضغط على أداء الحكومة متوسط مرجح ما نسبته (2.07) الأمر الذي يبين أن الصحف ووسائل الإعلام بصفة عامة تعمل كجهة رقابية على تصرفات وتحركات الحكومة من خلالها نقدها لسياسات الدولة والتأثير على المواطنين بما تنشره من أخبار وموضوعات تتنافى مع سياسة الحكومة.

- **نتائج اختبار مربع كأي للاستقلالية لدراسة مستوى تحقيق الأهداف العامة التي تسعى إليها السياسات التحريرية وجنس المبحوث.**

الجنس	تحقيق قوي	تحقيق متوسط	تحقيق ضعيف	قيمة مربع كأي	القيمة الاحتمالية
ذكر	%50.0	%44.8	%5.2	1.189	0.552
أنثى	%47.4	%52.6	%0.0		

من خلال نتائج الجدول السابق لم يتبين وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى تحقيق الأهداف العامة التي تسعى إليها السياسات التحريرية مع جنس المبحوث.

جدول (16)

يوضح درجة التزامك بمقومات النشر الصحفي في ظل السياسات التحريرية

الإجابات									
ت	العبارة	التزام قوي		التزام متوسط		التزام ضعيف		متوسط المرجح	الانحراف المعياري	نسبة موافقة
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة			
1	درجة الالتزام بالأمانة والدقة والموضوعية	52	67.5	23	29.9	2	2.6	2.650	.533	
2	درجة الالتزام ما يدعم سياسة الدولة	40	51.9	36	46.8	1	1.3	2.507	.529	
3	درجة الالتزام ما يدعم سياسة الصحيفة	32	41.6	37	48.1	8	10.4	2.32	.655	
4	درجة الالتزام ما يحمي قيم المجتمع	40	51.9	35	45.5	2	2.6	2.50	.554	
5	درجة الالتزام ما يلبي احتياجات القراء	48	62.3	25	32.5	4	5.2	2.58	.595	
	المتوسط المرجح العام							**2.5065**		
	الانحراف المعياري العام								**.32861**	

تبين من الجدول السابق أن أكثر درجات الالتزام بمقومات النشر الصحفي في ظل السياسات التحريرية هي درجة الالتزام بالأمانة والدقة والموضوعية بمتوسط مرجح وصل (2.65) هذا الأمر من شأنه أن ينعكس بصورة ايجابية على المؤسسة الصحفية فالالتزام بالأمانة والمصداقية يعزز ثقة القراء بالصحيفة وبالقائمين عليها، إلا أن نسبة الصحف التي تعمل وفق خط سير مستقل بعيدًا عن الاحتياج إلى مصادر تمويل يضمن لها استمراريتها وديمومتها في ظل ظروف الحاجة إلى قنوات تمويل مختلفة لا يقاس بها كافة الصحف، التمويل يشكل أداة

ضغط على المؤسسة لتغيير سياستها بما يتوافق مع سياسة الممول أو المالك الأمر الذي يؤثر على موضوعية الصحيفة وهذا ما يتوافق مع نتائج دراسة تسير أبوعرجة (2006) أن من بين العوامل لها تأثير على الأداء الصحفي هو تدخل مالكي الصحف وضعف كفاءة رؤساء التحرير مهنيًا وإداريًا وملكية الدولة لمعظم أسهم المؤسسات الصحفية.

كذلك من درجات الالتزام بمقومات النشر الصحفي في ظل السياسات لتحريرية درجة الالتزام بما يلبي احتياجات القراء بمتوسط مرجح (2.58) ووفقًا لهذا المحور فإن المؤسسة الصحفية مُلزمة بتلبية احتياجات قرائها من خلال عرض ونشر كل ما يهم جمهورها من مواضيع وأحداث قد لا تتوافق مع سياسة المؤسسة إلا أنها لكسب وجذب قرائها تسعى إلى تلبية ما يطلب منها ويتوافق هذا الأمر إلى حد كبير مع ما توصلت إليه نتائج دراسة محرز غالي (2003) إلى أن السياسة التحريرية في الصحف المصرية عينة الدراسة تسعى لتلبية احتياجات ورغبات ملاك الصحف في المرتبة الأولى يليها الالتزام بتلبية رغبات واحتياجات القراء.

وفي ذات سياق الجدول السابق أظهرت نتائج إجابات المبحوثين أنه من أكثر درجات الالتزام بمقومات النشر الصحفي وهو الالتزام بما يدعم سياسة الدولة بمتوسط مرجح نسبته (2.507) ووفقاً لذلك فإن تأثير السياسات العامة للدولة على نهج وسياسة المؤسسة الصحفية من العوامل الأكثر تأثيراً على مقومات النشر الصحفي فالصحف في الغالب تعمل وفق ما يتناسب مع سياسة الدولة ونظام الحكم السائد وليس وفق سياستها الإعلامية.

ونالت درجة الالتزام بما يحمي قيم المجتمع متوسط مرجح نسبته (2.50) الأمر الذي يوضح قيمة وأهمية مراعاة والالتزام بالقيم المجتمعية في تناول الأخبار والموضوعات الصحفية وهذا يتفق مع نتائج دراسة سعيد محمد (1998) حيث تناولت الدراسة نوعين محددين من

الضغوط وهي الضغوط المهنية باعتبارها التزامات يفرضها المجتمع على الصحفي ويعتبرها البعض قواعد أخلاقية لا يمكن تجاوزها.

- **نتائج اختبار مربع كأي للاستقلالية لدراسة درجة التزامك بمقومات النشر الصحفي في ظل السياسات التحريرية وجنس المبحوث.**

الجنس	التزام شديد	التزام متوسط	التزام ضعيف	قيمة مربع كأي	القيمة الاحتمالية
ذكر	%70.7	%29.3	%0.0	0.492	0.483
أنثى	%78.9	%21.1	%0.0		

نتائج الجدول السابق لم تبين وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين درجة الالتزام بالمقومات النشر الصحفي في ظل السياسات التحريرية مع جنس المبحوث.

جدول (17)

يوضح معدل تغيير مضامين الموضوعات التي تنشر بصحيفتك وفقاً للسياسات التحريرية.

الإجابات									
ت	العبارة	معدل قوي		معدل متوسط		معدل ضعيف		متوسط المرجح	الانحراف المعياري	نسبة موافقة
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة			
1	تحريف العبارات والفقرات بما يخدم السياسات التحريرية	31	40.3	30	39.0	16	20.8	2.20	.762	
2	تزييف بعض المعلومات بناء على السياسات التحريرية	16	20.8	26	33.8	35	45.5	1.76	.781	
3	نشر المواد كما هي	22	28.6	28	36.4	27	35.1	1.94	.800	
4	تضمينها أهداف السياسات التحريرية	29	37.7	41	53.2	7	9.1	2.29	.626	
	المتوسط المرجح العام							**2.0422**		
	الانحراف المعياري العام								**.42613**	

وفقاً لنتائج عينة الجدول (17) فإن من بين أكثر معدلات التغيير للمضامين والموضوعات هي تحريف العبارات والفقرات بما يخدم السياسات التحريرية إلى جانب تزييف بعض المعلومات بناء على السياسات التحريرية، أي بمعنى عدم الخروج عن السياسة التحريرية التي ترسمها وتضبط لوائحها وقوانينها المؤسسة الصحفية خاصة عندما يتعلق الأمر بنشر قضايا وموضوعات تمس بمصالح المؤسسة نفسها أو السلطة الحاكمة نتائج عينة هذا الجدول تتفق مع عدد من نتائج الدراسات السابقة منها دراسة عمر حسين علي (2005) أن حرية الصحافة في مصر فانية حيث أعرب الصحفيين عن قلقهم إزاء حالة الحريات الصحفية في مصر، وإن أغلب الصحفيين غير راضيين عن للتشريعات الصحفية المعمول بها في مصر أن حيث أكدوا تعرضهم لحذف بعض الجمل من مواد تنشر لهم في جرائدهم.

كـذلك فـان الجـدول السـابق كشـف أن معـدل التغييـر للمضـامين والموضـوعات وفقـاً للسياسـات الصـحفية وهـو تضـمينها أهـداف السياسـات التحريريـة بمتوسـط مـرجح (2.29) ووفقاً لإجابـات المبحـوثين فـإن السياسـات التحريريـة للمؤسسـات الصـحفية قـد تقـوم بتغييـر بعـض المضامين والموضوعات التي تراها غير متوافقة مع أهدافها وتوجهاتها وهذا ما يتوافق مع دراسة محمد أحمد محمد يونس (2005) حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك عوامل تؤثر على أداء الصحفيين أهمها السياسات التحريرية التي تحد من طموحات الصحفيين وتمنعهم من تناول بعض الموضوعات.

في المقابل فإن نشر المواد كما هي بحسب إجابات المبحوثين شكلت متوسط مرجح ما نسبته (1.94) الأمر الذي يبين استقلالية بعض الصحف وحياديتها في نشر المواضيع والأخبار دون تغيير أو تعديل من قبل حُراس البوابة في المؤسسات الصحفية والمتمثل في كثر من الأحيان في شخص رئيس التحرير أو مدير التحرير، ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن الصحف التي تسمح للأخبار والموضوعات بالمرور عبر صفحاتها دون مقص الرقيب هي صحف تعتمد في تمويلها على ذاتها ومصادرها المختلفة ولا يتحكم في سياساتها التحريرية الدولة أو جهات معينة، فحقيقة تطبيع الصحف وتطويعها وفق سياسات الممول أو المالك تفرض على تلك الصحف تغيير مضامينها وموضوعاتها مما يتفق مع نتائج دراسة عمر حسين جمعة علي (2005) أن أغلب أفراد العينة أشاروا إلى تعرضهم لحذف بعض الجمل من مواد تنشر لهم في جرائدهم.

- **نتائج اختبار مربع كأي للاستقلالية لدراسة معدل تغيير مضامين الموضوعات التي تنشر بصحيفتك وفقاً للسياسات التحريرية وجنس المبحوث.**

الجنس	دائماً	أحياناً	لا تغيير	قيمة مربع كأي	القيمة الاحتمالية
ذكر	%22.4	%58.6	%19.0	2.257	0.323
أنثى	%21.1	%73.7	%5.3		

بين من خلال النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين معدل تغيير مضامين الموضوعات التي تنشر بالصحيفة وفقاً للسياسات التحريرية مع جنس المبحوث.

جدول (18)

يوضح درجة تأثير مصادر التمويل ونمط الملكية في رسم السياسات التحريرية

الإجابات									
ت	العبارة	تؤثر بدرجة كبيرة		تؤثر بدرجة متوسطة		تؤثر بدرجة ضعيفة		متوسط المرجح	الانحراف المعياري	نسبة موافقة
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة			
1	يقوم المالك برسم السياسات التحريرية وجعلها ملزمة للصحفيين	30	39.0	29	37.7	18	23.4	2.16	.780	
2	تدخل الدولة في تحديد ملامح السياسات التحريرية	24	31.2	37	48.1	16	20.8	2.11	.718	
3	توجيه السياسات التحريرية نحو مصالح معينة غير مهنية	27	35.1	28	36.4	22	28.6	2.07	.800	
4	تدخل المعلنين في رسم السياسات لتحريرية	22	28.6	23	29.9	32	41.6	1.88	.833	
	المتوسط المرجح العام							**2.0487**		
	الانحراف المعياري العام								**.63355**	

ووفقًا لجدول (18) فإن أكثر مصادر التمويل ونمط الملكية تأثيراً في رسم السياسات التحريرية عندما يقوم المالك برسم السياسات التحريرية وجعلها ملزمة للصحفيين بمتوسط مرجح بلغت نسبته (2.16) وهذا يتوافق مع نتائج دراسة تيسير ابوعرجة (2006) بأن التسلط وتدخل مالكي الصحف وضعف كفاءة رؤساء التحرير مهنيًا وإداريًا وملكية الدولة لمعظم أسهم المؤسسات الصحفية تؤثر على الأداء الصحفي للعاملين التحريرية.

وفي الجدول السابق نفسه أظهرت إجابات المبحوثين أن من أكثر مصادر التمويل ونمط الملكية تأثيراً في السياسات الحريرية وهو تدخل الدولة في تحديد ملامح السياسات التحريرية بمتوسط مرجح نسبته (2.11) الأمر الذي يوضح مدى سيطرة وهيمنة السلطة الحاكمة على توجهات وسياسات الصحف بما يخدم مصالحها وسياساتها العامة وقد أكدت نتائج دراسة أحلام باي (2007) بأن الصحافي في الجزائر يتعرض أثناء ممارسته لمهنته لمعوقات سياسية وقانونية تحد من حريته أهمها ضغوط السلطة الحاكمة الممارسة على الصحافة.

وقد أظهر الجدول السابق بان توجيه السياسات التحريرية نحو مصالح معينة غير مهنية تعد من ضمن تأثيرات مصادر التمويل ونمط الملكية على السياسات التحريرية للصحف بمتوسط مرجح نسبته (2.07) فقد يقوم المالك أو الممول بوضع سياسات تحريرية بما يخدم مصالحه وأهدافه دون النظر إلى المصلحة العامة ومدى تأثير هذه السياسات على الرأي العام، إن تحكم رأس المال في توظيف أفكار وأهداف ومصالح أحزاب أو مجموعات أو تيارات معينة وتمرير هذه الأفكار والتوجهات من خلال الصحف والقنوات المختلفة وجعل القائمين على هذه الصحف بتبنيها ونشرها.

كذلك تصبح مصادر التمويل ونمط الملكية أكثر تأثيراً على السياسات التحريرية عندما يتدخل المعلنين في رسم السياسات لتحريرية وهذا ما توافقت عليه الكثير من الدراسات السابقة فقد أكدت نتائج دراسة عمر حسين جمعة علي (2005) إلى تدخل إدارة الإعلان بالمؤسسات الصحفية فيما ينشر من مواد تحريرية أو موضوعات صحفية.

- **نتائج اختبار مربع كأي للاستقلالية لدراسة درجة تأثير مصادر التمويل ونمط الملكية في رسم السياسات التحريرية وجنس المبحوث.**

الجنس	يؤثر بدرجة شديدة	يؤثر بدرجة متوسطة	يؤثر بدرجة ضعيفة	قيمة مربع كأي	القيمة الاحتمالية
ذكر	%22.4	%50.0	%27.6	6.251	0.044
أنثى	%52.6	%31.6	%15.8		

أظهر الجدول السابق وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تأثير مصادر التمويل ونمط الملكية في رسم السياسات التحريرية وجنس المبحوث.

جدول (19)

يوضح درجة تعرضك لضغوطات السياسات التحريرية أثناء القيام بمهامك الصحفية.

الإجابات									
ت	العبارة	درجة عالية		درجة متوسطة		درجة ضعيفة		متوسط المرجح	الانحراف المعياري	نسبة موافقة
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة			
1	تحكم مسؤولي المؤسسة في السياسات التحريرية	19	24.7	35	45.5	23	29.9	1.95	.742	
2	التوجه السياسي الذي تعتنقه الصحيفة	27	35.1	35	45.5	15	19.5	2.16	.727	
3	ضعف العائد المادي وانعدام الثقة بين رؤساء العمل والصحفيين	20	26.0	30	39.0	27	35.1	1.90	.782	
4	الرضوخ لإملاءات المسؤولين بالدولة وعدم نشر موضوعات تمسهم	18	23.4	31	40.3	28	36.4	1.88	.767	
5	عدم نشر مواضيع تتنافى مع قيم المجتمع	51	66.2	16	20.8	10	13.0	2.54	.718	
	ممارسة الرقابة الذاتية عند نشر مواضيع سياسية	51	66.2	21	27.3	5	6.5	2.60	.613	
	المتوسط المرجح العام							**2.1688**		
	الانحراف المعياري العام								**.45200**	

وبينت نتائج جدول (19) أن أكثر ضغوطات السياسات التحريرية التي يتعرض لها الصحفي أثناء القيام بهام الصحفية هي ممارسة الرقابة الذاتية عند نشر مواضيع سياسية وقد تطابقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة محمد سعيود (2011) والتي أشارت إلى اضطرار الغالبية العظمي من الصحفيين إلى ممارسة رقابة ذاتية على عملهم حيث يضع لنفسه قيودًا داخلية لا يتخطاها تخوفًا من الوقوع في العقاب حيث بين الجدول أن أكثر الضغوطات السياسيات

التحريرية التي يتعرض إليها الصحفي أثناء القيام بمهامه الصحفية وهي ممارسة الرقابة الذاتية عند نشر مواضيع سياسية بمتوسط مرجح بلغت نسبته (2.60).

فيما أكدت إجابات المبحوثين أن من أكثر الضغوطات التي يتعرض لها الصحفي أثناء أداء مهامه عدم نشر مواضيع تتنافى مع قيم المجتمع بمتوسط مرجح نسبته (2.54) ووفقاً لذلك فإن الصحفي مطالب باحترام قيم ومعتقدات مجتمعه ومراعاة الضوابط والأعراف وعدم المساس بهذه القيم حتى لا يتعرض للمساءلة القانونية والعقاب، وقد أوضحت نتائج دراسة سعيد محمد (1998) حيث تناولت محددين من الضغوط وهي الضغوط المهنية باعتبارها التزامات يفرضها المجتمع على الصحفي.

في المقابل فإن من بين الضغوطات التي يتعرض لها الصحفي هي التوجه السياسي الذي تعتنقه الصحيفة فقد تتخذ بعض الصحف توجهاً سياسياً معيناً وتفرض على القائمين بالاتصال الالتزام بهذا التوجه وتبنيه ونشر كل ما يتوافق مع هذا التوجه السياسي وتجاهل ما يتعارض معه ومحاربته فكرياً.

وفي سياق متصل وبحسب إجابات المبحوثين فإن من بين الضغوطات التي يتعرض لها الصحفي أثناء القيام بمهامه هو تحكم مسؤولي المؤسسة في السياسات التحريرية بمتوسط مرجح بلغت نسبته (1.95) وهذا ما توافقت عليه الكثير من الدراسات حيث بينت تحكم رئيس التحرير أو الإدارة التحريرية في كل ما يتم نشره وطرحه من أخبار ومواضيع مختلفة فقد أكدت نتائج دراسة سعيد محمد (1998) تعرض الصحفي إلى الضغوط الإدارية التي تعد من أهم وأقوى أنواع الضغوط والتي يتولد منها العديد من الضغوط القائمة على الصحفيين.

بين الجدول أعلاه أن من بين الضغوطات التي يتعرض إليها الصحفي وتؤثر في سياسته التحريرية ضعف العائد المادي وانعدام الثقة بين رؤساء العمل والصحفيين، فالصحفيين يسعون

دائماً عن التقدير من قبل الإدارة التحريرية خاصة رؤسائهم في العمل فإن انعدمت الثقة وشعر الصحفي بالتهميش وعدم تقدير كفاءاته المهنية وعدم وجود حواف مادية ومعنوية تجعله يعمل بإخلاص وتفاني فأن الصحفي يبحث عن فرصة عمل في مؤسسة صحفية أخرى ربما تتعارض مع توجهاته وأفكاره إلى انه يرضخ لهذه التوجهات طالما وجد الدعم المادي والمعنوي من قبل الإدارة الجديدة، وهذا ما أشارت إليه دراسة تسير ابوعرجة (2006) حيث أظهرت الدراسة معاناة الصحفيين من ضعف الرواتب وقلة الإمكانيات المالية والحوافز المعنوية وقلة التدريب المهني داخل الدولة وخارجها إلى جانب غياب الاستقرار الوظيفي وعدم توفر المتطلبات العمل الضرورية وعدم تقدير الكفاءات وسيطرة الشللية والبيروقراطية.

الرضوخ لإملاءات المسؤولين بالدولة وعدم نشر موضوعات تمسهم من بين الضغوطات التي يتعرض إليها الصحفي وتؤثر على سياساته التحريرية بمتوسط مرجح نسبته (1.88) فقد تلجأ الكثير من الصحف إلى ممارسة سياسة التطويع لإملاءات المسؤولين بالدولة وعدم التعرض إليهم ونشر ما يكشف تجاوزاتهم وممارساتهم خوفاً من تعرض صحفهم للقفل أو تعرضهم أنفسهم للسجن أو دفع غرامة مالية كبيرة نتيجة لتشهيرهم بمسؤول معين.

- **نتائج اختبار مربع كأي للاستقلالية يبين درجة التعرض لضغوطات سياسات تحريرية أثناء القيام بمهام صحفية وجنس المبحوث.**

الجنس	درجة عالية	درجة متوسطة	درجة ضعيفة	قيمة مربع كأي	القيمة الاحتمالية
ذكر	%38.2	%50.9	%10.9	3.05	.219
أنثى	%55.6	%44.4	%0.0		

لم تظهر النتائج وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين درجة التعرض لضغوطات السياسات التحريرية أثناء القيام بالمهام الصحفية وبين جنس المبحوث.

جدول (20)

يوضح درجة أهمية العوامل المؤثرة على رسم السياسات التحريرية لصحيفتك

ت	العبارة	الإجابات							
		أهمية كبيرة		أهمية متوسطة		أهمية ضعيفة		متوسط المرجح	الانحراف المعياري	نسبة موافقة
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة			
1	الضغط من السلطة	30	39.0	30	39.0	17	22.1	2.17	.768	
2	السمات الشخصية للقائم بالاتصال	23	29.9	46	59.7	8	10.4	2.20	.608	
3	نمط الملكية وجهات التمويل	26	33.8	33	42.9	18	23.4	2.11	.754	
4	الضوابط والقيم الأخلاقية للمجتمع	57	74.0	18	23.4	2	2.6	2.72	.509	
5	السياسة التحريرية للمؤسسة	43	55.8	32	41.6	2	2.6	2.54	.553	
6	الضغوطات المهنية	36	46.8	39	50.6	2	2.6	2.45	.550	
7	الجمهور المستهدف	40	51.9	29	37.7	8	10.4	2.42	.676	
8	المصادر الصحفية	41	53.2	30	39.0	6	7.8	2.46	.640	
	المتوسط المرجح العام							**2.3782**		
	الانحراف المعياري العام								**.37499**	

تبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن أكثر العوامل المؤثرة على رسم السياسات التحريرية للصحف الضوابط والقيم الأخلاقية للمجتمع والتي تشكل قاعدة أخلاقية لا يمكن للمؤسسات الصحفية المساس بها، مما يؤكد على أن السياسات التحريرية تحكمها ضوابط أخلاقية تحدد طبيعة المواضيع التي يتم نشرها، الأمر الذي يشير إلى أنه رغم وجود العديد من العوامل ذات الصلة بالسياسات التحريرية للصحف بشكل عام إلا أن القيم والضوابط المجتمعية من أولويات العوامل التي يجب مراعاتها بمتوسط مرجح نسبته (2.72).

وبحسب إجابات المبحوثين فيما يخص العوامل الأكثر تأثيراً في السياسات الحريرية فإن مراعاة السياسة التحريرية للمؤسسة نفسها أي أن القائمين بالعملية الصحفية ملزمين بتطبيق الضوابط واللوائح المعمول بها داخل المؤسسة وعدم معارضة سياسات الصحيفة على الرغم من عدم اقتناعهم بتلك السياسات.

بينت نتائج الجدول أعلاه أن من بين العوامل المؤثرة على السياسات التحريرية للصحف المصادر الصحفية بمتوسط مرجح بلغت نسبته (2.46) أي أن الصحف قائمة على مصادرها الصحفية في نشر ومعرفة الأحداث والأخبار وتقديمها للقارئ بصورة آنية وسريعة في ظل تزاحم العديد من المواقع والقنوات الإعلامية الأخرى إلا أن انعدام هذه المصادر وشحها تعتبر عائق يؤثر على سياسات التحريرية للصحف وفقد توصلت نتائج دراسة إسماعيل الفلاح (2009) أن الأداء المهني للقائمين بالاتصال يتأثر بجملة من العوامل السلبية منها صعوبة الحصول على المعلومات، كذلك دراسة تسير ابوعرجة (2006) أن من العوامل المؤثرة على الأداء الصحفي علاقة الصحفيين بالمصادر الأخبار التي تتسم بالفتور وعدم تعاون المسؤولين وانعدام الثقة بين الصحفي والمصدر.

وأكد عدد من المبحوثين حسب إجاباتهم على أن من العوامل الأكثر تأثيراً على السياسات التحريرية هي الضغوطات المهنية التي يتعرض لها الصحفي وتؤثر على أدائه المهني وممارسته لعمله بمتوسط مرجح نسبته (2.45) وهذا ما أشارت إليه نتائج دراسة سعيد محمد (1998) إلى تأثير الضغوط المهنية باعتبارها التزامات يفرضها المجتمع على الصحفي وتوافقت هذه النتائج مع دراسة محمد عبدالغني سعيود (2011) والتي أكدت أن حرية الصحافة في الجزائر تخضع إلى العديد من القيود والعوائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية.

وأظهرت نتائج الجدول السابق أن الجمهور المستهدف من العوامل المؤثرة على السياسات التحريرية بمتوسط مرجح نسبته (2.42) وتوافقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نتائج دراسة إسماعيل الفلاح (2009) أن وعدم التواصل بين الصحفي والقراء يؤثر على الأداء المهني، كذلك نتائج دراسة محرز غالي (2003) أن السياسات التحريرية للصحف المصرية تسعى إلى الالتزام بتلبية رغبات واحتياجات القراء.

السمات الشخصية للقائم بالاتصال من العوامل المؤثرة على السياسات التحريرية في الصحف بمتوسط مرجح (2.20) هذا الأمر يظهر الدور الذي يلعبه القائم بالاتصال من خلال خلفيته الثقافية والاجتماعية والسياسية على كتاباته الصحفية ونشره للأخبار والقضايا المختلفة وتوافقت هذه النتائج مع نتائج دراسة أحمد بن محمد الجميعة (2010) توقفت أغلب الدراسات على دراسة السمات الشخصية والمهنية للقائم بالاتصال في الصحف واتجاهاته وميوله ورضاه الوظيفي داخل المؤسسة.

كما أظهرت نتائج الجدول أعلاه أن من الضغط من السلطة من العوامل المؤثرة على السياسات التحريرية بمتوسط مرجح بلغت نسبته (2.17) ووفقاً لذلك فإن نتائج إجابات المبحوثين حسب الجدول السابق توافقت مع نتائج دراسة أحمد بن محمد الجميعة (2010) أن النهج السلطوي الذي قد يؤثر على توجهات الممارسات المهنية ويحول دون وضوح الرؤية أمام الصحفيين للارتقاء بمستوى أدائهم المهني، كما وافقت نتائج دراسة محمد عبدالغني سعيود (2011) إلى اضطرار الغالبية العظمي من الصحفيين إلى ممارسة رقابة ذاتية على عملهم حيث تعتبر الرقابة الذاتية أحد أخطر أنواع الرقابة لأنها بين الصحفي ونفسه حيث يضع لنفسه قيودًا داخلية لا يتخطاها تخوفًا من الوقوع في العقاب.

ومن بين العوامل الأكثر تأثيرًا على السياسات التحريرية نمط الملكية وجهات التمويل بمتوسط مرجح (2.11) تبين من خلال نتائج إجابات المبحوثين أن مصادر التمويل نالت أقل نسبة من الإجابات رغم أهمية مصادر التمويل ومليكة الصحف في رسم وتحديد السياسات التحريرية خاصة الصحف التي تعتمد في استمرارها على مصادر التمويل المختلفة ويتفق مع نتائج دراسة أحلام باي (2007) إن من المعوقات التي تؤثر على الأداء المهني للصحفي الضغط الناتج عن التمويل العمومي والخاص بالإضافة إلى ضغط الدولة على الصحف عن طريق الديون واحتكار المطابع، وتوافقت معها نتائج دراسة تسير ابوعرجة (2006) من العوامل المؤثرة على أداء المهني غياب الإدارة المؤسساتية والتسلط وتدخل مالكي الصحف.

- **نتائج اختبار مربع كأي للاستقلالية يبين درجة أهمية العوامل المؤثرة على رسم السياسات التحريرية وجنس المبحوث.**

الجنس	أهمية بالغة	أهمية متوسطة	أهمية ضعيفة	قيمة مربع كأي	القيمة الاحتمالية
ذكر	%53.4	%41.4	%5.2	005.	.999
أنثى	%52.6	%42.1	%5.3		

بينت نتائج الجدول السابق أنه لا وجود لعلاقة ذات دلالة معنوية بين العوامل المؤثرة على رسم السياسات التحريرية وجنس المبحوث

جدول (21)

يوضح درجة تأثيرات مصادر التمويل ونمط الملكية

على رسم السياسات التحريرية من وجهة نظرك

الإجابات									
ت	العبارة	تأثير قوي		تأثير متوسط		تأثير ضعيف		متوسط المرجح	الانحراف المعياري	نسبة موافقة
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة			
1	التأثير على معايير الأداء المهني للصحفي	35	45.5	27	35.1	15	19.5	2.26	.778	
2	التأثير على نشر الموضوعات بموضوعية	33	42.9	31	40.3	31	16.9	2.26	.743	
3	التأثير على نوعية المضامين التي تتضمنها الموضوعات	33	42.9	32	41.6	12	15.6	2.28	.729	
4	التأثير على مساحة المعالجة للموضوعات	19	24.7	45	58.4	13	16.9	2.17	.655	
5	التأثير على صحة وصدق الموضوعات المنشورة	30	39.0	30	39.0	17	22.1	2.17	.778	
6	التأثير على توزيع المهام والمناصب بالصحيفة	34	44.2	27	35.1.	16	20.8	2.24	.787.	
7	التأثير على التعامل مع المصادر المختلفة	23	29.9.	41	53.2	13	16.9	2.13	.686.	
	المتوسط المرجح العام							**2.2004**		
	الانحراف المعياري العام								**.50628**	

تبين من خلال الجدول السابق أعلاه إن التأثير على نوعية المضامين التي تتضمنها الموضوعات من تأثيرات مصادر التمويل ونمط الملكية على السياسات التحريرية بمتوسط مرجح نسبته (2.28) فالمالك أو الممول يسعى دائماً إلى فرض سياسته وانتماءاته ويفرض هذه السياسات على المؤسسة الصحفية التي يقوم بدعمها أو ملكها، فمن يمتلك الوسيلة يمتلك القرار، وأحيانًا يكون هذا القرار معارضًا ومخالفًا للضوابط والأسس المهنية إلا أنها تجد من يروج لها ويتبناها من داخل المؤسسة الإعلامية نفسها، فمالك الوسيلة يتحكم بشكل مباشر أو غير مباشر في كافة الجوانب الإدارية والتحريرية متجاوزًا بذلك القوانين المعمول بها داخل المؤسسة الإعلامية.

في ذات السياق أظهرت نتائج الجدول السابق نفسه أن التأثير على معايير الأداء المهني للصحفي يعد من بين التأثيرات على المصادر التمويل وملكية الصحف بمتوسط مرجح بلغت نسبه (2.26) وتساوت هذه النتيجة مع إجابات المبحوثين فيما يخص التأثير على نشر الموضوعات بموضوعية بنفس نسبة المتوسط المرجح (2.26) فإذا كانت مصادر تمويل الصحف حكومية فإن المؤسسة الإعلامية لن تتمكن من تحقيق الموضوعية والمهنية في نشر أخبارها وموضوعاتها والأمر ينطبق على طبيعة تمويل الصحف التابعة للقطاع الخاص والتي يتحكم من خلالها الممول في رسم سياساتها ومضامينها الإعلامية حسب توجهاته الفكرية والإيديولوجية، مما يتفق مع نتائج دراسة أحلام باي (2007) إن الصحافي في الجزائر يتعرض أثناء ممارسته لمهنته لمعوقات سياسية وقانونية تحد من حريته ومن بينها ضغط الدولة على الصحف عن طريق الديون واحتكار المطابع.

التأثير على توزيع المهام والمناصب بالصحيفة من ضمن تأثيرات مصادر التمويل ونمط الملية على السياسات التحريرية فقد يقوم مالك المؤسسة بتعيين موظفين وتحديد مسؤولياتهم بغض النظر عن مقدرتهم لتحميل المسؤولية أم لا، وقد أشارت نتائج دراسة تسير ابوعرجة (2006) أن من بين العوامل التي أثرت على الأداء الصحفي تسلط وتدخل مالكي الصحف وضعف كفاءة رؤساء التحرير مهنيًا وإداريًا وملكية الدولة لمعظم أسهم المؤسسات الصحفية إلى جانب تأثيرات مصادر التمويل ونمط الملكية على صحة وصدق الموضوعات المنشورة، كذلك على مساحة المعالجة للموضوعات حيث اتفقت نتائج إجابات المبحوثين في الإجابة بذات نسبة المتوسط المرجح (2.17) حيث يفرض مالك الصحيفة أو ممولها سيطرته على مضمون الوسائل الإعلامية وينعكس هذا التأثير على المؤسسة الإعلامية وإداراتها وأدائها المهني.

وبين الجدول السابق أن من تأثيرات مصادر التمويل ونمط الملكية في رسم السياسات التحريرية هو التأثير في التعامل مع المصادر المختلفة بمتوسط مرجح نسبته (2.13) فالمؤسسات الصحفية التي تلجأ إلى الممول والمالك للحفاظ على استمرارها تخضع لرؤى وأفكار الملك أو الممول وتعمل وفق ما يطلبه وما يتماشى مع أفكاره وتوجهاته دون اعتبار لأي مصادر أخرى منا يتفق ونتائج دراسة محرز غالي (2003) أن السياسة التحريرية في الصحف المصرية عينة الدراسة تسعى لتلبية احتياجات ورغبات ملاك الصحف في المرتبة الأولى.

- **نتائج اختبار مربع كأي للاستقلالية لدراسة درجة تأثير مصادر التمويل ونمط الملكية على رسم السياسات التحريرية وجنس المبحوث.**

لا وجود لعلاقة ذات دلالة معنوية بين درجة تأثير مصادر التمويل ونمط الملكية على رسم السياسات التحريرية وجنس المبحوث.

الجنس	تأثير قوي	تأثير متوسط	تأثير ضعيف	قيمة مربع كأي	القيمة الاحتمالية
ذكر	%41.4	%39.7	%19.0	745[a]	.689
أنثى	%47.4	%42.1	%10.5		

الفصل الرابع

النتائج العامة للدراسة

- نتائج الدراسة.
- التوصيات العامة.
- خاتمة الدراسة.

نتائج الدراسة.

- عدم وجود معايير ثابتة وواضحة تحدد على أساسها السياسات التحريرية في الصحف الليبية وتقنن الضوابط التي يجب الالتزام بها عند ممارسة العمل الصحفي واللوائح القانونية.
- التزام السياسات التحريرية بالضوابط والقيم المجتمعية عند ممارسة العمل الصحفي أجمعت عليها كافة أفراد عينة الدراسة بما يؤكد أن الأداء المهني للمؤسسات الصحفية يُراعى فيها بالدرجة الأولى الأخلاق المهنية.
- القائم بالاتصال في صحف الدراسة يمارس نوعاً من الرقابة الذاتية وهذه الرقابة تؤثر بشكل سلبي عل أدائه المهني وعدم التزامه بالموضوعية والشفافية عند طرح أو نشر الموضوعات والإخبار التي تهم الرأي العام.
- تحكم مسؤولي التحرير في السياسات التحريرية من المعوقات التي تحد من الأداء المهني للصحفيين خاصة الصحف التي يتحكم في سياستها الممول أو المالك بشكل أو بأخر.
- لم تُبين نتائج الدراسة وجود ضغوطات سياسية على المؤسسة أو القائمين بالعملية الاتصالية تجبرهم على تغيير توجهاتهم أو انتماءاتهم الفكرية والسياسية بما يتوافق مع تلك السياسة وأن وجدت هذه الضغوطات فإنها غير ظاهرة أو مُعلنة للقائمين بالاتصال عينة الدراسة.
- الالتزام بالضوابط واللوائح القانونية من العوامل المؤثرة في السياسات التحريرية وهذا يؤكد على تقيد الصحفيين باللوائح القانونية المعمول بها داخل الصحف وعدم تناول ما يتعارض مع تلك الضوابط واللوائح وان كانت هذه اللوائح تتعارض مع قناعاتهم وآرائهم.

- بينت نتائج عينة الدراسة عدم أهمية القارئ ودوره في رسم وتحديد السياسات التحريرية للصحافة الليبية وهذا الأمر جعل الصحف محل انتقاد مستمر من القراء والمتتبعين لواقع الصحافة بشكل عام.
- تأثير النظم السياسية السائدة على توجهات الصحف ليس من أساسيات الممارسة المهنية للمؤسسات الصحفية وإن كانت من بين الأهداف العامة للسياسات التحريرية.
- معظم صحف الدراسة أكدت نتائجها على دور وأهمية الضوابط والقيم السائدة في المجتمع في رسم السياسات التحريرية رغم عدم وجود ميثاق شرف إعلامي يُلزم الصحف بها.
- أظهرت نتائج الدراسة أن الصحف في ليبيا تعمل وفق ما هو متاح وما هو قائم والكثير منها يبتعد عن تناول القضايا السياسية والأحداث الساخنة ويكتفي بتسليط الضوء على القضايا والموضوعات داخل نطاق المدينة التي تصدر منها تلك الصحف.
- بعض صحف الدراسة رغم تبعيتها لهيئة دعم وتشجيع الصحافة بالحكومة المؤقتة إلا أنها لا تتلقى أي دعم منها بل تعتمد على بعض الإعلانات والاشتراكات كمصدر لتمويلها واستمرارها.
- الإعلان في صحف الدراسة لا يعول عليه كثيراً كمصدر تمويل ثابت نظراً لرمزية القيمة المدفوعة لهذا الإعلان خاصة الصحف التابعة للمجالس البلدية (صحيفة أخبار المرج – صحيفة طبرق اليوم).
- تبين من خلال نتائج الدراسة توقف بعض الصحف عن الصدور(صحيفة أخبار اجدابيا) لعدم توفر مصادر تمويل ثابتة رغم تبعيتها لهيئة دعم وتشجيع الصحافة (الهيئة العامة للصحافة سابقاً).

- تمكن بعض الصحف الخاصة مثل (صحيفة برنيق) من الاستمرار وعدم توقفها عن الإصدار وذلك لاعتمادها في تمويلها على قنوات الإعلان والاشتراكات (العامة والخاصة) إلى جانب إيرادات التوزيع.
- كشفت نتائج الدراسة أن الصحف الخاصة أكثر انتظاماً واستمرارية من الصحف التابعة للدولة وذلك لاستقلالية مصادر تمويلها وأصدراها.
- كما أظهرت النتائج أن الصحف التابعة للمجالس البلدية تتجاهل نشر الأخبار السياسية والقضايا الجارية وتُعنى بالقضايا والموضوعات داخل نطاق البلدية نفسها والمناطق المجاورة لها.
- توقف هيئة دعم وتشجيع الصحافة بالمنطقة الشرقية عن إصدار صحف ورقية منذ بدء أحداث الكرامة عام 2014.

مقترحات الدراسة..

- العمل من أجل تفعيل هيئة دعم وتشجيع الصحافة في المنطقة الشرقية لإصدار صحف ورقية تابعة للحكومة الليبية.
- ضرورة وجود ميثاق شرف إعلامي يُلزم وسائل الإعلام الليبية بصفة عامة والصحف بصفة خاصة بالابتعاد عن التوجهات الأيديولوجية والانتماءات الفكرية عند نشر المواد الإخبارية والحفاظ على الحيادية وأخلاقيات المهنة.
- تحسين وضع الصحفيين التابعين لهيئة دعم وتشجيع الصحافة (الهيئة العامة للصحافة سابقاً) الذين تم الاستغناء عن خدماتهم بعد أحداث 2011 واستبدالهم بوجوه جديدة من خارج الوسط الإعلامي بسبب اختلافاتهم السياسية والإيديولوجية.
- مطالبة كافة الصحف الخاصة الالتزام بالقوانين والضوابط الأخلاقية والمهنية والابتعاد عن أسلوب القذف والشهير والتدخل في حياة الأفراد الخاصة.

خاتمة الدراسة ..

استمدت هذه الدراسة أهميتها من خلال طرحها لمشكلة (العوامل المؤثرة على السياسات التحريرية في الصحف الليبية) وحيث أن الصحافة في ليبيا تفتقد إلى وجود قانون ينظم العمل الصحفي بعيداً عن سلطة النظام السائد وتجاذباته السياسية الأمر الذي يؤثر في كيفية تعاطي المؤسسات الصحفية مع الأحداث السياسية، وتعامل الصحف مع الصراعات السياسية على أنها جزء من سياسة الصحيفة وتحمل على عاتقها مسؤولية الدفاع عن توجهات النظام وانتماءاته مما يفقدها مصداقيتها أمام القراء فتتحول الصحف من أدوات للتثقيف والمعرفة إلى أدوات للتأجيج والتعبئة والتحشيد الإعلامي، كل هذه التعقيدات التي تعيشها الصحافة الليبية هي في الواقع نتاج لعدم وجود ميثاق شرف إعلامي يُلزم الصحفيين والمؤسسات الصِحافية بمراعاة الضوابط والمعايير المهنية..

ومما لا شك فيه أن ما شهدته الساحة السياسية في ليبيا خلال السنوات الماضية والتي أدت بدورها إلى تغير النظام السياسي بكافة أجهزته ووسائله الإعلامية بمختلف تخصصاتها من بينها الصحف الحكومية التابعة للمؤسسة العامة للصحافة هذه المؤسسة تعرضت إلى تغيير جذري وإعادة هيكلتيها بما يتلاءم وأهداف ثورة السابع عشر من فبراير.

حيث تم البدء في تأسيس صحف أخرى مغايرة لما كان موجود سابقاً تخدم أهداف ثورة فبراير، إلا أن هذا التغيير الذي انتقد السياسات الإعلامية القديمة ووصفها بأدوات تعبئة خاضعة للسلطة الحاكمة تسيرها وتحدد سياستها التحريرية وتطالب الرأي العام الليبي باعتناقها، لم يغير حال وواقع الصحافة الليبية بل عمد إعلاميو فبراير إلى تأسيس وإنشاء عديد الصحف بمسميات وتوجهات وانتماءات مختلفة وباتت هذه الصحف تمولها جماعات وأفراد وتحكمها إيديولوجيات فكرية وسياسية تخدم مصالحهم وأهدافهم ..

ولم تحظى الصحافة في ليبيا سواء إبان النظام السابق أو بُعيد ثورة فبراير بأي تشريعات إعلامية ولم يصدر لها أي ميثاق شرف إعلامي يحمي الصحف والصحفيين من الانتهاكات وعمليات التهديد والخطف والقتل التي تطالهم كل حين في غياب قانون ينظم العمل الإعلامي والصحفي.

وخلال تناول مشكلة السياسات التحريرية في الصحف الليبية والعوامل المؤثرة فيها واستهداف عدد من الصحف معظمها انشأت إبان ثورة فبراير ما يعاب على هذه الصحف بمختلف توجهاتها أنها تفتقر لوجود سياسات تحريرية واضحة وثابتة تحدد خط سيرها وتلزم الصحفيين باحترام القوانين واللوائح المعمول بها.

الأمر الذي يؤكد أن غياب السياسات التحريرية المستقلة والثابتة في المؤسسات الصحفية الليبية جعل من الصحف أدوات تتلاعب بها توجهات وإيديولوجيات معينة بهدف أحداث تغييرات سياسية وفكرية.

ومن هذا المنطلق ومن خلال عرض هذه الدراسة البحثية التي تناولت مشكلة السياسات التحريرية في الصحف الليبية فإنه من الضروري المطالبة بصياغة قانون ينظم عمل الصحف والمطبوعات الليبية وفق سياسات تحريرية مستقلة عن السياسات العامة للدولة في تمويلها وتوجهها وملامح سياساتها، وهذا لن يتأتى إلا من خلال وضع سياسات تشريعية للعمل الإعلامي في ليبيا والالتزام بميثاق الشرف الإعلامي في المؤسسات الصحفية ...

- **المصادر والمراجع..**

أولاً – الكتب العلمية..

- بسام مشاقبة، نظريات الاتصال، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.
- جورج صدقة، الأخلاق الإعلامية بين المبادئ والواقع، الطبعة الأولى، بيروت، 2008.
- جيهان رشتي، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي، 1978.
- حسن مكاوي، ليلى السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، دار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 1998.
- خليل صابات، وسائل الاتصال نشأتها وتطورها، الطبعة الثالثة، 1979.
- خليل أبو إصبع إدارة المؤسسات الإعلامية في الوطن العربي، دار أرام للدراسات والنشر والتوزيع، 1997.
- عماد حسن مكاوي، عاطف عدلي العبد، نظريات الإعلام، 2007.
- عبدالفتاح عبدالنبي، سوسيولوجيا الخبر الصحفي، دراسة في انتقاء ونشر الأخبار، العربي للنشر والتوزيع، 1989.
- عبدالجواد سعيد ربيع، إدارة المؤسسات الصحفية "دراسة في الواقع والمستحدثات"، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط الأولى، 2004.
- محرز حسين غالي، إدارة المؤسسات الصحفية واقتصادياتها في العالم المعاصر، (الطبعة الأولى، القاهرة، دار العالم العربي، 2009).
- محمد عبدالحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، القاهرة، عالم الكتب، 2010، ط3، 1989.

- محمد حسام الدين، المسؤولية الاجتماعية للصحافة، الدار المصرية اللبنانية، ط الأولى 2003.

ثانياً – المقابلات الشخصية...

- مقابلة شخصية مع مدير تحرير صحيفة برنيق خالد المجبري، بمقر الصحيفة بمنطقة سيدي حسين بمقر الحسابات العسكرية، الثلاثاء، الواحدة ظهرًا، بتاريخ السابع عشر من شهر مارس الماضي لسنة 2017.
- مقابلة مع رئيس تحرير صحيفة طبرق اليوم ونيس خليل، من خلال مواقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك..
- مقابلة شخصية مع رئيس تحرير صحيفة أخبار المرج الأستاذ فرج سليمان، بمقر الصحيفة بمبنى إذاعة المرج بتاريخ عشرون من شهر أغسطس الماضي لسنة 2017، الساعة الواحدة ظهرًا.
- مقابلة مع رئيس تحرير صحيفة برقة الأستاذ ناصر الحاسي بمكتبه بمقر الصحيفة بمدينة المرج، بتاريخ الثاني من شهر ابريل الماضي لسنة 2017، الساعة العاشرة صباحًا.
- مقابلة مع رئيس تحرير صحيفة أخبار اجدابيا (قبل استقالته من منصبه) الناجي هلال، عبر موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك، بتاريخ.
- مقابلة مع رئيس تحرير أخبار الجبل أنور بودوراة، عبر موقع التواصل الاجتماعي الاثنين، السابع عشر من أغسطس 2017.
- مقابلة شخصية مع رئيس تحرير صحيفة أخبار بنغازي، سالم العبار، بمقر الصحيفة سابقاً بيوت الشباب، الساعة 12 ظهراً .

- مقابلة مع رئيس مجلس إدارة صحيفة صدى المستقبل، إبراهيم عبدالحميد، عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك، الأربعاء الساعة الثالثة بعد الظهر 2019/1/2.
- مقابلة شخصية مع رئيس تحرير صحيفة البيضاء نيوز الصديق بودوارة، الخميس، الحادي عشر من شهر مارس 2018.

ثالثاً – البحوث العلمية..

- أسماء مصطفى الأسطى، الصحافة الليبية، دراسة حصرية تحليلية وببليوغرافيا، 1866–2003، سنة 2008، مجلس الثقافة العام.
- عيسى عبدالقيوم، المرصد التابعة لمركز دراسة الإسلام والديمقراطية، واشنطن، العدد الثالث، مايو 2008م.
- زهير حسين، السياسات التحريرية للصحف الخليجية والعوامل المؤثرة على القائم بالاتصال، بحث منشور بمجلة سمات، الجامعة الأهلية، البحرين، سنة 2014، العدد2.
- نجوى الفوال، القائمون بالاتصال، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، 1992.
- فاطمة العيساوي، ورقة بحث بعنوان "الإعلام الانتقالي في ليبيا هل تحرر أخيرًا"، مركز زكارنيغي للشرق الاوسط، 14 مايو 2013.
- خالد سعيد اسبيته، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العلمي" الاتصال الرقمي في زمن المكاشفة "بعنوان (اتجاهات الإعلاميين نحو التغيرات في النشاط الإعلامي) (دراسة ميدانية على عينة من الإعلاميين الليبيين) سنة 2014.
- مؤتمر المشهد الإعلامي في دول ثورات الربيع العربي "الحمامات 31–5–2014" تقرير عن المشهد الإعلامي الليبي بعد ثورة 17 فبراير من إعداد د. خالد غلام (عضو هيئة تدريس بجامعة طرابلس).

- ورقة بحثية حول السياسة التحريرية في الصحف اليومية – الباحث/ الأمير صحصاح نشرت عبر شبكة المعلومات الدولية الرابط الالكتروني http://elameer.elaphblog.com/posts.aspx?U=4021&A=58558 بتاريخ 24/ 11/ 2010م.
- محمد عبود مهدي، ورقة بحثية بعنوان "أخلاقيات العمل الصحفي – المفهوم والممارسة،"
- قوي بوحنية. عصام بن الشيخ: المؤتمر الدولي الـ 17 جامعة فيلادلفيا – المملكة الأردنية – ثقافة التغيير: الأبعاد الفكرية والعوامل والتمثلات (06 – 08 نوفمبر 2012) مداخلة في إطار المحور الثاني: دور الإعلام في التغيير بعنوان: الرسالة الإعلامية العربية "التغييرية" المضامين والرؤى..
- نفيسة صلاح الدين، "ملكية وسائل الإعلام وتأثيرها على الأداء الإعلامي "مقالة منشورة على موقع الهيئة العامة للاستعلامات، بتاريخ 2016/03/11 على الرابط التالي: www.sis.gov.eg
- محمد عبود مهدي، أخلاقيات العمل الصحفي – المفهوم والممارسة، ورقة بحثية أهل البيت العدد الثالث.
- مسعود حسين التائب، الإعلان في الصحافة الليبية، 2000/1969، الطبعة الأولى، 2008، اللجنة الشعبية للثقافة والإعلام.
- عابدين الشريف، مفهوم وأهمية ودور الدراسات السابقة في البحث العلمي الإعلامي، مجلة البحوث الإعلامية، العدد 42، لسنة 2008.

رابعاً – رسائل الماجستير والدكتوراه المنشورة وغير المنشورة.

- إسماعيل مصطفى الفلاح، العوامل المؤثرة على الأداء المهني للقائم بالاتصال في الصحافة الليبية (دراسة ميدانية مقارنة على عينة من الصحافة الليبية) رسالة ماجستير، جامعة قاريونس، قسم الإعلام، 2009.
- محرز غالي، العوامل الإدارية المؤثرة على السياسة التحريرية للصحف المصرية، رسالة ماجستير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة) 3002.
- أحمد بن محمد الجمعية، الممارسة المهنية الصحفية والعوامل المؤثرة فيها رسالة دكتوراه (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قسم الإعلام، 2010).
- محمد عبدالغني سعيود، تأثير حرية الصحافة في الجزائر على الممارسة المهنية، رسالة ماجستير (جامعة باجي مختار، عنابة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، 2012).
- أحلام بأي، معوقات حرية الصحافة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال لسنة 2007).
- محمد أحمد محمد يونس، العوامل المؤثرة على أداء القائم بالاتصال في الصحف الامارتية (منشورة في مجلة المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر بعنوان مستقبل وسائل الإعلام العربية مايو 2005م) ص1447– 1461.
- سعيد محمد، الضغوطات المهنية والإدارية على القائم بالاتصال، بحث منشور بالمجلة العلمية بكلية الإعلام بالقاهرة، العدد الأول، 1998م.

- عمر حسين جمعة علي، تأثير حرية الصحافة في مصر على الممارسة المهنية – دراسة للمضمون والقائم بالاتصال، خلال عامي (2004 – 2005) رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2007.
- تيسير أبو عرجة، المهنية في الصحافة الأردنية، بحث منشور في كتاب قضايا ودراسات إعلامية، الأردن، دار جرير، 2006، الطبعة الأولى، ص139. 183.
- فلاح سلامة الصفدي، استخدامات القائم بالاتصال في الصحافة الفلسطينية لشبكات التواصل الاجتماعي والاشباعات المتحققة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم الصحافة الجامعة الإسلامية، غزة، 2015، ص85.
- فوزية عكاك، القيم الخبرية في الصحافة الجزائرية الخاصة، رسالة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، ص183.
- سمية كامل أبو ماضي، العوامل المؤثرة على الأداء المهني للقائم بالاتصال في تغطية الانقسام الفلسطيني، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2010.
- محرز حسين غالي، العوامل الإدارية المؤثرة على السياسية التحريرية للصحف المصرية، رسالة ماجستير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة) 3002.
- محمد الفطافطة (السياسة التحريرية في الصحف الفلسطينية وتأثيرها على حرية التعبير) رسالة ماجستير صدرت عن المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية".

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة المبحوثين..

تحية طيبة وبعد..

تهدف هذه الدراسة العلمية إلى معرفة "العوامل المؤثرة في السياسة التحريرية للصحف الليبية" من خلال دراسة ميدانية على عدد من الصحف الصادرة بالمنطقة الشرقية، ولقد صممت هذه الاستمارة لمحاولة التعرف على وجهة نظركم، وذلك بصفتكم أحد القائمين بالاتصال في صحف الدراسة، ولأهمية هذه الدراسة وتأثيرها في مجال الصحافة والإعلام نرجو من حضرتكم الإجابة الدقيقة على أسئلة الاستبيان، علمًا بأن هذه الاستمارة لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، الرجاء عدم ترك أي سؤال دون إجابة حتى يتسنى للباحثة الوصول إلى نتائج علمية دقيقة..

مع فائق التقدير

الباحثة رجاء عمر الشيخي

الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة.

1. **النوع.**

- ذكر ( ) أنثي ( )

2. **الفئة العمرية.**

- من 20 سنة إلى 29 سنة ( )
- من 30 سنة إلى 39 سنة ( )
- من 40 سنة إلى 49 سنة ( )
- من 50 سنة فما فوق ( )

3. **المستوى العلمي؟**

- التعليم الأساسي ( ) • التعليم المتوسط ( )
- جامعي ( ) • ماجستير ( )
- دكتوراه ( ) ( )

4. **الوظيفة؟**

- رئيس التحرير ( ) • مدير التحرير ( )
- محرر صحفي ( ) • مصور صحفي ( )
- مراسل ( ) • مخرج صحفي ( )
- مدقق لغوي ( )

5. **سنوات الخبرة في المجال الصحفي؟**

- من سنة إلى اقل من 5 سنوات ( )
- من 5 سنوات إلى اقل من 10 سنوات ( )
- من 10 سنوات إلى اقل من 15 سنة ( )
- من 15 سنة إلى اقل من 20 سنة ( )
- من 20 سنة إلى اقل من 25 سنة ( )
- من 25 سنة إلى اقل من 30 سنة ( )
- من 30 سنة فما فوق.. ( )

6. **المستوى الاقتصادي (الدخل).**

- من 450 إلى اقل من 550 ( )
- من 550 إلى اقل من 650 ( )
- من 650 إلى اقل من 750 ( )
- من 750 إلى اقل من 850 ( )
- من 850 إلى اقل من 950 ( )
- من 950 إلى اقل من 100 ( )
- من 1000 فأكثر .. ( )

7. **التخصص .**

- **إعلام:** ( )
- صحافة ( )
- إذاعة وتلفزيون ( )
- علاقات عامة ( )
- تخصصات أخرى .....

8. **الصحيفة التي تعمل بها؟**

- صحيفة أخبار بنغازي ( )
- صحيفة برقة ( )
- صحيفة أخبار المرج ( )
- صحيفة برنيق ( )
- صحيفة طبرق اليوم ( )
- صحيفة أخبار اجدابيا ( )
- صحيفة صدى المستقبل ( )
- صحيفة أخبار الجبل ( )
- صحيفة البيضاء نيوز ( )

9. **ما طرق الالتحاق بالعمل بصحيفتك؟**

- عن طريق الرغبة والبحث عن العمل الصحفي ( )
- عن طريق العلاقات الشخصية ( )
- عن طريق الزملاء في العمل الصحفي ( )
- عن طريق الإجراءات الرسمية بالعمل (إعلان الالتحاق) ( )

10. ما درجة المراعاة لمعايير الممارسة المهنية خلال عملك الصحفي؟

درجة المراعاة / المعايير	مراعاة شديدة	مراعاة متوسطة	مراعاة ضعيفة
طبيعة النظام السياسي السائد.			
الضوابط الأخلاقية والقيم المجتمعية			
طبيعة الخطاب الأيديولوجي الذي يتبناه النظام السياسي			
طبيعة الظروف والإمكانيات التي يعمل من خلالها القائم بالاتصال			
طبيعة الموارد المادية للمؤسسة الصحفية			

11. ما درجة هيمنة السياسات التحريرية على المعالجة الصحفية للموضوعات بصحيفتك؟

درجة الهيمنة / المعالجة	تهيمن بقوة	تهمين إلى حد ما	لا تهمين
سياسة تحريرية تعتمد السيطرة			
سياسة تحريرية تعتمد القانون (اللوائح والضوابط)			
سياسة تحريرية تعتمد طبيعة الموضوع			

12. ما درجة الالتزام بالضوابط المهنية التي تعتمد عليها في تطبيق السياسات التحريرية بصحيفتك؟

درجة الالتزام / الضوابط	التزام قوى	التزام متوسط	التزام ضعيف
الالتزام بالمسؤولية تجاه ثوابت قيم المجتمع			
الالتزام باللوائح والضوابط القانونية			
مراعاة القيم المهنية			
عدم الاعتداء على الحياة الخاصة للأفراد			

13. ما درجة مستوى التأثير التي يترتب عليها الالتزام بالسياسات التحريرية لصحيفتك؟

مستوى التأثير / الالتزام	تأثير قوي	تأثير متوسط	تأثير ضعيف
دعم توجهات المؤسسة الصحفية			
خضوعي لسلطة المال			
الالتزام بالضوابط المهنية والأخلاقية			
تغييب الحقائق وتحوير النصوص			
عرض الإخبار والموضوعات بمهنية وموضوعية			
الخلاف الدائم مع زملائي بالعمل			
مساندة النظام السائد ودعم توجهاته			

14. ما درجة ارتباط المبادئ المهنية بالسياسات التحريرية التي يجب مراعاتها عند أدائك الصحفي ؟

درجة الارتباط / المبادئ	ارتباط قوي	ارتباط متوسط	ارتباط ضعيف
درجة الحرية التي يسمح بها النظام السائد			
القيم المجتمعية			
الفكر الإداري والتنظيمي بالصحيفة			
ملكية الصحف ومصادر تمويلها			
الالتزام بالأداء المهني			
ايدولوجية المؤسسة الصحفية			

15. ما مستوى درجة تحقيق الأهداف العامة التي تسعى اليها السياسات التحريرية بصحيفتك؟

مستوى التحقيق / الأهداف	تحقيق قوي	تحقيق متوسط	تحقيق ضعيف
مساندة النظام السياسي			
مراعاة الضوابط والأخلاق المهنية			
محاربة الفساد الأخلاقي والسياسي			
تلبية رغبات المعلن والممول			
ممارسة الضغط على أداء الحكومة			

16. ما درجة التزامك بمقومات النشر الصحفي في ظل السياسات التحريرية لصحيفتك؟

درجة الالتزام / المقومات	الالتزام الشديد	الالتزام المتوسط	لا التزام
الأمانة والدقة والموضوعية			
ما يدعم سياسة الدولة			
ما يدعم سياسة الصحيفة			
ما يحمي قيم المجتمع			
ما يلبي احتياجات القراء			

17. ما معدل تغيير مضامين الموضوعات التي تنشر بصحيفتك وفقًا للسياسات التحريرية.

معدل التغير / المضامين	دائمًا	أحيانًا	لا تغيير
تحريف العبارات والفقرات بما يخدم السياسات التحريرية			
تزييف بعض المعلومات بناءً على السياسات التحريرية			
نشر المواد كما هي			
تضمينها أهداف السياسات التحريرية			

18. ما درجة تأثير مصادر التمويل ونمط الملكية في رسم السياسات التحريرية ؟

درجة التأثير / الملكية التمويل	يؤثر بدرجة شديدة	يؤثر بدرجة متوسطة	يؤثر بدرجة ضعيفة
يقوم المالك برسم السياسات التحريرية وجعلها ملزمة للصحفيين			
تدخل الدلة في تحديد ملامح السياسات التحريرية			
توجيه السياسات التحريرية نحو مصالح معينة غير مهنية			
تدخل المعلنين في رسم السياسات التحريرية			

19. ما درجة تعرضك لضغوطات السياسات التحريرية أثناء القيام بمهامك الصحفية ؟

درجة التعرض / الضغوطات	درجة عالية	درجة متوسطة	درجة ضعيفة
تحكم مسؤولي المؤسسة في السياسات التحريرية			
التوجه السياسي الذي تعتنقه الصحيفة			
ضعف العائد المادي وانعدام الثقة بين رؤساء العمل والصحفيين			
الرضوخ لإملاءات المسؤولين بالدولة وعدم نشر موضوعات تمسهم			
عدم نشر مواضيع تتنافى مع قيم المجتمع			
ممارسة الرقابة الذاتية عند نشر مواضيع سياسة			

20. ما درجة أهمية العوامل المؤثرة على رسم السياسات التحريرية لصحيفتك؟

درجة الأهمية / العوامل المؤثرة	أهمية بالغة	أهمية متوسطة	أهمية ضعيفة
الضغط من السلطة			
السمات الشخصية للقائم بالاتصال			
نمط الملكية وجهات التمويل			
الضوابط والقيم الأخلاقية للمجتمع			
السياسات التحريرية			
الضغوطات المهنية			
الجمهور المستهدف			
المصادر الصحفية			

21. ما تأثيرات مصادر التمويل ونمط الملكية على رسم السياسات التحريرية من وجهة نظرك؟

تأثير المصادر	تأثير قوي	تأثير متوسط	تأثير ضعيف
التأثير على معايير الأداء المهني للصحفي			
التأثير على نشر الموضوعات بموضوعية			
التأثير على نوعية المضامين التي تتضمنها الموضوعات			
التأثير على مساحة المعالجة للموضوعات			
التأثير على صحة وصدق الموضوعات المنشورة			
التأثير على توزيع المهام والمناصب بالصحيفة			
التأثير على التعامل مع المصادر المختلفة			

Factors influencing editorial policies in Libyan newspapers

Submitted by:

Raja Omar Al-Shaikhi

Under the supervision of:

Dr.. Selima Zidane

Abstract

Editorial policies are subject to a number of factors those affects the attitude of the newspapers and the way they are presented to the news and information, these policies do not need to be declared, but are embraced through the professional performance of journalists, and Its stability or change is related to the events those occur politically, socially or economically.

The study examined the factors influencing the editorial policies of the Libyan newspapers, Where the study mainly focusing on the paper's ideology and the demographic characteristics of the communicator (gender, age, educational level, economic level), prevailing political systems, community values, and funding of the newspapers, since all these factors affect the editorial policies of the study papers.

The study belongs to the descriptive studies that aim to describe and analyze a specific phenomenon and not only to the extent of description, but it extends to the study of the current facts regarding the nature and characteristics of this phenomenon in order to obtain accurate and sufficient information that enables the researcher or student to know the facts he is looking for. The survey questionnaire was used to identify the views of the respondents on the editorial policies of the newspapers. The main features of these policies were the researcher's targeting of all the communicators in the study papers. The study also used interviews with the heads and editors of the study papers to benefit from their professional expertise in answering research questions.

Due to the absence of newspapers covering all the requirements of the research study in Benghazi, a number of newspapers were used in the Eastern Region of Libya to reach accurate scientific results on which research studies could be based. The used newspapers are including (Akhbar Ajdabiya newspaper, Akhbar al-Marg newspaper, Barqa newspaper, Akhbar al-Jabal newspaper, Al-Bayda News, Tobruk newspaper today) ,where the sample of the study consisted of all communicators in theses newspapers, and the number of operators of the communication process 77 journalists distributed in all the newspapers of study ,moreover this sample was selected according to the following criteria :

1. 1.The presence of communicators covered by the study period.
2. Continued contacts in the pres.
3. 3.Newspapers are available during the study period.

The study reached several results as follows:

- The absence of clear and established criteria for determining editorial policies in Libyan newspapers
- The commitment of editorial policies to the rules and values of society in the exercise of journalism, despite the lack of information legislation required to do so .
- The private newspapers are more regular and continuous than the state newspapers for the independence of their sources of funding and publishing.
- The newspapers of the municipal councils ignore the publication of political news and current issues and deal with issues and topics within the municipality itself and the surrounding areas.
- The newspapers in Libya are working according to what is available and what is going on. Many of them go away from dealing with political issues and hot events, and only shed light on the issues and topics within the city from which they are issued.

Factors influencing editorial policies in Libyan newspapers

Submitted by:

Raja Omar Al-Shaikhi

Under the supervision of:

Dr. Selima Zidane

This Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Master's Degree in Journalism

Benghazi University

Faculty of Media

June 2019